جامعة وهران -2- محمد بن احمد
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه علوم
في علم الاجتماع السياسي.

الجماعات المرجعية و السلوك الإنتخابي عند المرأة الجزائرية
دراسة ميدانية لطبيعة السلوك الانتخابي النسوي
بمدينة مازونـــة

اعداد الطالبـــة:
بلعـــربي حفيظـــة

اشراف الأستـــاذ:
د. زاوي مصطفـــى

لجنة المناقشة :

اسم و لقب الأستاذ	الرتبة	الصفة	مؤسسة الإنتماء
بومحـراث بلخير	استاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعـة وهران 2
الزاوي مصطفـــى	استاذ التعليم العالي	مقررا	جامعـة وهران 2
مالك شليح توفيق	استاذ محاضر أ	مناقشا	جامعـة وهران 2
مرقـومة منصور	استاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعـة مستغانم
بغداد باي عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعـــة غليزان
بشيـــر محمـــد	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعـة تلمسان

الموسم الـجامعي
2020-2019

إهـداء

إلى روحي أمي...

أهدي ثمرة جهدي

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل، وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات.

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف " الدكتور زاوي مصطفى" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة.

ولا يفوتنا أن نشكر اللجنة المناقشة لقبولها مناقشة هذا العمل.

مقدمـــــــة

مقدمـــــــــة:

يعتبر الإنتخاب مقياس الديمقراطية في دولة القانون، كونه يجسد التحولات السياسية التي يكون المجتمع السياسي مسرحا لها و تظهر في قدرة المواطنين على إختيار ممثليهم في السلطة و نظرا لأهميته في إرصاء معالم الديمقراطية أصبح له فرع قائم بذاته عرف بسوسيولوجيا الإنتخاب، يهتم بكل ما يتعلق بالعملية الإنتخابية ماديا كان أو معنويا.

أصبح الإنتخاب وبصورة تدريجية من المؤسسات الرئيسية في الأنظمة الديمقراطية باعتبارة الوسيلة الأساسية لإسناد السلطة و هذا ما أثبتته السيرورة التاريخية لهذا الأخير، فبعدما كان الإنتخاب من حق الأقلية الصغيرة في المجتمع انحصرت في النبلاء و الأغنياء و تطور هذا الحق مع القرن التاسع عشر بحيث أزيلت القيود التي كانت مفروضة على شروط ممارسة هذا الحق و توسع حق التصويت، و شمل كل فئات المجتمع التي تتمتع بالأهلية العقلية و السن القانوني للإنتخاب بما فيها العنصر النسوي لما أصبح لهذا الأخير من أهمية في السياق السياسي.

من هذا المنطلق حاولنا دراسة هذه الظاهرة في المجتمع إنطلاقا من منطقة مازونة، باعتبارها أداة للمشاركة الشعبية في تسيير الشؤون العامة عن طريق الهيئات التي تُنتخب لهذا الغرض، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو المحلي. و كان من بين الأسباب التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع مشاركتنا في تسيير العملية

الإنتخابية من جهة، و قلة الدراسات الخاصة بالمجتمع المحلي مجتمع الدراسة، بهدف فك بعض شفرات هذا المجتمع فيما يخص الإنتخابات المحلية و رهانات السلطة المحلية.

و باعتبار السلوك الإنتخابي مجموع العمليات المادية و الرمزية التي تصدر عن الناخب لإثبات ذاته، فهو يخضع لعدة عوامل متداخلة منها ما ارتبط بالجانب الإيكولوجي، و منها ما هو تاريخي، و أيضا العامل النفسي باعتبارها ذات فاعلة، كما نجد التفسير العقلاني النفعي، الذي هو نتاج حسابات يقوم بها الناخب ينتظر منها تحقيق مصلحة ما، إلا أن هذا الطرح ذو بيئة مغايرة تماما من حيث الخصوصية الثقافية و الاجتماعية، و لهذا بحثنا عن جوهر هذه الظاهرة من خلال الإجابة عن السؤال الآتي: ما هي مرجعية السلوك الإنتخابي عند المرأة الجزائرية؟ بمعنى أخر ما هي محددات السلوك الإنتخابي للناخبة الجزائرية لما يتعلق الأمر بالإنتخابات المحلية؟

من أجل تنظيم أفكار إشكالية الدراسة تم إقتراح ثلاث فرضيات، كانت الفرضية الأولى خاصة بعامل الإنتماء القبلي و جاءت في الشكل الآتي: عامل اللاإنتماء القبلي من المحددات الرئيسية في العملية الإنتخابية بصفة عامة . في حين الفرضية الثانية كانت حول الهيمنة الذكورية بمعناها الواسع، الجماعات المرجعية، النخب المحلية .....الخ. و جاءت في الشكل الآتي: مشاركة المرأة الجزائرية في السياسة

بصفة عامة و الانتخابات بصفة خاصة مرتبطة بهيمنة النظام الذكوري على معظم مجالات الحياة.. أما الفرضية الثالثة إرتبطت بالزبونية، أي ما يقوم به الناخب من حسابات تعود عليه بالمنفعة و جاءت في الشكل الآتي: تسعى المرأة من خلال مشاركتها في السلطة إلى تحقيق مصلحة خاصة، و بهذا الناخب الجزائري ناخب زبوني ، يبيع الصوت مقابل مصالح له في الدولة، و كانت الفرضية الأخيرة مرتبطة بدرجة الوعي التي وصلت إليها المرأة، نتيجة التعليم الذي تتلقاه و اقتحامها الكثير من المجالات المهمة و كانت كالآتي: المرأة و صلت إلى مستوى من الوعي السياسي و الحرية الشيء الذي جعلها سيدة قراراتها.

تم معالجة الموضوع منهجيا بإستعمال مقاربة المسح الإجتماعي لجمع المعطيات، التي تتطلب الوصف و التحليل، باستخدام تقنيات البحث الميداني المناسبة للموضوع، و كانت الملاحظة التي تم إعتمادها لوصف الأحداث و السلوكات التي كانت تصدر عن الناخبين يوم الإقتلاع خاصة، بالإضافة إلى الإستمارة التي تم إستخدامها لجمع المعطيات من الميدان، تم تطبيق هذه التقنية بمدينة مازونة و كانت الاطار المكاني للدراسة، كان إختيار هذا الحيز الجغرافي لعدة أسباب منها المعرفة الجيدة للمنطقة و التواجد الدائم بها، في فترة زمنية امتدت من شهر أوت 2018 إلى غاية شهر ديسمبر من نفس السنة، و كان هذا الإطار الزماني للدراسة.

أما بالنسبة لمجتمع البحث فخص كل الناخبات، بمعنى النساء اللواتي بلغن السن القانوني للإنتخاب 18 سنة فما فوق إضافة إلى الأهلية العقلية التي تعد شرطا أساسيا، حيث تم إختيار العينة عشوائيا، و شملت 500 مفردة.

و نظرا لما تحتله النظرية في البحوث العلمية من أجل توضيحها و توجيهها، تم إستعمال المقاربة البنائية الوظيفية من خلال الوظائف التي يؤديها البناء في إطار النسق العام. و كون كل مجال معرفي مجال خبرة مشترك للعديد من المختصين و الباحثين، فهناك إن صح التعبير بعض من الغموض الذي يكتسي المفاهيم، إلا أن الغموض ليس الدافع الأساسي لتحديد المصطلحات ، و إنما طبيعة الإستخدام الوظيفي للمصطلح ضمن الدراسة هي التي تفرض تحديد دلالته ، فقوة البحث تكمن في قوة تحديد المفهوم، من خلال هذا تم تحديد بعض المفاهيم التي استدعت الدراسة توضيحها و ضبطها إجرائيا، حتى لا تتداخل المفاهيم مع بعضها و يصعب توظيفها.

كان هذا الإطار النظري و المنهجي للدراسة، و يعتبر الفصل الأول للرسالة، يليه الفصل الثاني و خص المرأة و الإنتخابات في الجزائر، من خلال التعرف على السيرورة التاريخية للإنتخابات، و الدساتير الجزائرية التي أعطت حق المرأة في التصويت و اعترفت لها بحق المشاركة في المجال السياسي.

أما الفصل الثالث فهو عبارة عن دمج للفصل الثالث و الرابع الخاص بالدراسة الميدانية و تفاديا لتكرار المعلومات الموجودة في الفصل الثالث و الذي كان حول الجماعات المرجعية السلوك الإنتخابي عند المرأة، و التي تم توضيفها في التحليل السوسيولوجي للدراسة الميداية و التي كانت عبارة عن فصل رابع عنوناه بالدراسة الميدانية للسلوك الإنتخابي عند المرأة ، و بعد الجمع بين الفصلين كان العنوان الشامل للفصل الأخير من الدراسة بعنوان: الدراسة الميدانية للجماعات المرجعية و السلوك الإنتخابي عند المرأة بمدينة مازونة أنموذجا. فكان خاصا بالدراسة التطبيقية للسلوك الانتخابي بمدينة مازونة، و شمل التعريف بميدان الدراسة و شرحا مفصلا للتقنية المستعملة، و ضبطا لعينة الدراسة، مع شرح للجماعات المرجعية من خلال التحليل لمحاور الإستمارة.

و تناول أيضا التحليل الكمي و الكيفي للجداول الناتجة عن تفريغ الإستمارات، من خلال القراءة التحليلية لمحاور الإستمارة، لنصل في الختام إلى مناقشة فرضيات الدراسة و النتائج المتوصل إليها.

و كان في النهاية تقديم للائحة المراجع التي إعتمدناها في الدراسة و بعدها الملاحق التوضيحية.

كانت هذه هي الخطوات التي تم إتباعها في تناول موضوع الجماعات المرجعية و السلوك الإنتخابي عند المرأة بمدينة مازونة، من خلال دراسة السلوك الإنتخابي عند المرأة الناخبة، و محاولة لمعرفة محددات السلوك الإنتخابي عند هذه الفئة، و مدى فاعلية الجماعات المرجعية باعتبارها الخلفية الذهنية التي تتحكم في الفرد و توجه سلوكه بصفة عامة و سلوكه الإنتخابي بصفة خاصة.

الفصـل الأول

تقديم نظري و منهجي للدراسة.

إشكالية الدراسة:

أثبتت السيرورة التاريخية للانتخابات الأهمية البالغة لهذه الأخيرة في ترسيخ العملية الديمقراطية، حيث أصبحت و بصورة تدريجية الوسيلة الوحيدة للإسناد السلطة سواء كان على سبيل التقليد في بعض الأنظمة أو كمبدأ راسخ في بعض الأنظمة الأخرى خاصة الليبرالية منها، كونها تضفي الشرعية على نظام الحكم و تعطي الشعب فرصة المساهمة في صنع القرار ، فبحصول المواطن على حقه في الترشح و التصويت، يكون صاحب السيادة و القرار، هذا الحق الذي يظهر من خلاله كمشارك فعال في الحياة السياسية أو العكس.

اتجه العلماء إلى الاهتمام بدراسة الانتخابات كحقل اجتماعي سياسي أي الاهتمام بالعامل الاجتماعي في العملية الانتخابية، كون الناخب – المرشح كائن اجتماعي له خصائصه الاجتماعية التي لها أثر كبير في أدائه، ساهم عذا العلم في تطوير الأنظمة الانتخابية و آليات القياس كما استطاع الاهتمام بدراسة السلوك الانتخابي الذي يعتبر أحد المحاور البارزة لهذا العلم من خلال التركيز على الجانب السلوكي للسياسي، هذا السلوك الذي كان رصيد مجموعة من العمليات تفاعلت فيها عوامل عديدة، مما دفع إلى التساؤل عن السلوكات التي تصدر عن الناخب أثناء أدائه للواجب بصفة عامة و الحق الانتخابي بصفة خاصة، فتمحور الاهتمام في دراستنا حول السلوك الانتخابي بغية التعرف على أهم مظاهره و العوامل المؤثرة فيه عند شريحة مهمة في المجتمع من خلال الدور الفعال للمرأة، و هذا لوجود فرص لظهورها كمرشحة و بروز القضايا التي تهم المرأة كقضايا

جدية في الحملة الانتخابية، بعدما أصبحت غالبية الدول في أروبا تعترف بالمساواة بين الرجل و المرأة كجانب أساسي للمجتمع العادل و الديمقراطي، تنص **الفقرة 23** من ميثاق الأمن الأروبي على أن " ممارسة المرأة الكاملة و المتساوية لحقوق الإنسان أمر ضروري لتحقيق منطقة سلمية و مزدهرة و ديمقراطية أكثر لمنظمة الأمن و التعاون في أروبا و نلتزم بجعل المساواة بين الرجل و المرأة جزء لا يتجزء من سياستنا على مستوى دولنا و داخل المنظمة."[1]

تعزز منظمة الأمن و التعاون مشاركة المرأة في النشاط السياسي كمطلب أساسي للمجتمع الديمقراطي و هنا تبرز الأهمية البالغة لهذه الأخيرة في العملية الانتخابية، حيث عرفت المجتمعات العربية إدراج للعنصر النسوي في الحياة السياسية بصفة عامة ما عرف **بقانون quotta**، و برزت أكثر من خلال الانتخابات حيث أتيحت لها الفرصة بشكل واضح.

بالعودة إلى المجتمع الجزائري يمكن لنا ضبط مرحلتين بارزتين في تاريخ الجزائر المستقلة حيث يمكن رسم معالم الانتخابات بشكل واضح، فنجد أن الجزائر بعد الإستقلال انتهجت نظام الحزب الواحد و كان الخيار الإشتراكي لظروف و أسباب داخلية و أخرى خارجية أملتها الظروف المتواجدة تلك الفترة خاصة السياسية منها، و مع تزايد الدعوة إلى التعددية و

[1] **دليل رصد مشاركة المرأة في الانتخابات** من منشورات مكتب المؤسسات الديمقراطية و حقوق الإنسان، OSCE /ODIHR 2012، طبع في بولندا من sungraf، ص 10.
يمكن ايجاد نص هذه الوثائق و غيرها من وثائق منظمة الأمن و التعاون في أروبا على الموقع الإلكتروني للمنظمة www.osce.org

الديمقراطية على المستوى العالمي إستدعت الضرورة التحول إلى التعددية الحزبية و إعتبارها ممارسة للسلطة،

تعوَد النظام السياسي في الجزائر على تنظيم إنتخابات لأسباب عديدة منها "ما إرتبط بمحاولة إقناع المواطن بنوع من المشاركة السياسية المؤطرة و المناسباتية و منها ما كان لإضفاء الشرعية الوطنية بالداخل و الشرعية الدولية على المؤسسات السياسية الرسمية، كما كان للنخب السياسية نصيب حيث يمكن لها أن تشارك جزئيا في عملية تسيير المؤسسا ت، إذ تستعمل كوسيط بين المؤسسات المركزية و المواطن خاصة عندما يتعلق الأمر بالإنتخابات المحلية ، كان لهذه الإنتخابات نظرة أخرى تمثلت في محاولة إشراك– إلهاء لبعض أفراد النخبة المركزية الموجودة على هامش المؤسسات أو في مواقع التحفظ كالوزراء القدماء و ضباط الجيش المسرحين، و بعض الوجوه التقليدية و الشخصيات السياسية المبعدة عن مراكز القرار الفعلي عن طريق مشاركتها في الإنتخابات البرلمانية على وج ه الخصوص، حتى لا يتطور تهميشها إلى نوع من المعارضة و حتى تتمكن من الإستفادة بالريع المالي الناتج عن مواقعها في الهيئات الوطنية المنتخبة "[1] يظهر بوضوح أن الانتخابات في الجزائر تسير وفق أهداف مضبوطة أملتها الظروف و التضاربات الموجودة في المجتمع. فقد عرفت الجزائر الإنتخابات منذ أول سنة للإستقلال لتكوين المجلس التأسيسي و بعدها إنتخابات رئاسية كلها جرت في ظل النظام الأحادي الذي إختارته النخب

[1] عبد الناصر جابي، **الإنتخابات التشريعية الجزائرية، إنتخابات إستقرار.. أم ركود ؟** مركز البحث في الإقتصاد التطبيقي للتنمية، جامعة الجزائر، 2008، ص،ص، 4،3.

السياسية و العسكرية المسيطرة، تميزت الإنتخابات في هذه الفترة أنها كانت من تنظيم الإدارة و الحزب الواحد و أعلنت فيها عن نسب مشاركة عالية من دون إمكانية التحقق من صدق النسب المعلن عنها ، حيث كانت الإنتخابات عبارة عن تعبئة شعبية و المشاركة كانت هامشية. و بعد صدور دستور فيفري 1989 وجدت الجزائر نفسها أمام وضع سياسي إرتجالي نتيجة التسرع في تبني التعددية السياسية لمواجهة الضغط الذي مارسته مظاهرات 05 أكتوبر 1988 التي كرست مبدأ التداول السلمي على السلطة ، تزامن التوجه اللبيرالي في الجزائر مع الإعتراف الرسمي بالديمقراطية التي إعتبرها **عدي الهواري** "بمثابة فرصة لتخلي الدولة عن الوعود التشعبوية كمقابل للإبتعاد عن الحقل الإقتصادي و الإجتماعي"[1]. تميزت هذه الفترة بإجراء عدة إنتخابات، حيث أن الإنتخاب لم ينشأ في بداية عهده بالشكل الح الي الذي هو معروف به الآن بل عرف تطورا كبيرا عبر التاريخ سواء في محتوى مفهومه أو في الأشكال التي طبق بها " فالإنتخاب في جوهره أداة للمشاركة السياسية الشعبية في تسيير الشؤون العامة عن طريق الهيئات التي تنتخب لهذا الغرض سواء على المستوى الوطني أو المحلي، تؤدي هذه المشاركة بالضرورة إلى إثارة منافسة بين الفاعلين فيها بصفتهم ناخبين أو منتخبين"[2]. و نظرا لأهمية الانتخابات كموضوع بحثي من ناحية و كممارسة في الحياة الاجتماعية من ناحية أخرى فقد نال اهتماما واضحا انعكس في الكثير من الدراسات التي

[1] فؤاد نوار، **المؤسسة في أزمة و الثقافة العمالية**، أطروحة دكتوراه في الإنتروبولوجيا ، قسم علم الإجتماع، جامعة وهران،2012،2011،ص،9.

[2] عبد المؤمن عبد الوهاب، **النظام الإنتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية : مقاربة حول المشاركة و المنافسة السياسية في النظام السياسي الجزائري**، الألمعية للنشر و التوزيع،ط1، قسنطينة، الجزائر،2011.ص،ص،10،7.

أخذت من الإنتخابات موضوع للدراسة، منها دراسة **سيغفريد**" **siegfried** " 1913، الذي يعتبر من الأوائل الذين بحثوا في تأثر السلوك الإنتخابي بعوامل محددة و كان هذا قبل الحرب العالمية الأولى، من خلال عرض كتابه " **اللوحة السياسية لغرب فرنسا** " كانت عبارة عن مسح تناول الجانب الجيولوجي و السياسي و طبيعة الدين السائد و كذلك تناول اللغات المحلية قام بإعطاء خريطة سياسية للسلوك الإنتخابي كما خلصت الدراسة إلى أن النظام العقاري القائم على الممتلكات الصغيرة ينتج عنه تعلق بالمساواة و الاستغلال، و فيما يخص عامل الدين فخلص إلى أن الأفراد الأكثر تدينا ذو اتجاه سياسي محافظ، إلا أن المفكرين انتقدوا هذا الطرح من حيث قصور النظام العقاري و الممارسة الدينية في تفسير السلوك الانتخابي، فإقترح **بول بوا** " **paul bois**" عامل آخر و هو العامل التاريخي [1]، حيث رأى أنه لا يمكن فهم السلوك الإنتخابي من دون فهم المسار التاريخي إذ لا يمكن إرجاعها للحاضر فقط فهي نتيجة تراكمات تاريخية ، كما لا يمكننا فهم الحاضر من دون تتبع خطوات الماضي و هذا ما تساءلت عنه **رحمة بورقية** في دراستها للمجتمع المغربي، مجموعة من الأسئلة كلها ذات علاقة بالسؤال الآتي: لماذا يصادفنا الرجوع الطقوسي إلى التاريخ كلما تعلق الأمر بجل الدراسات السوسيولوجية حول المجتمع المغاربي [2]. الذي يشبه المجتمع الجزائري تقريبا، و لهذا فالجانب التاريخي حسب الباحثة يفرض نفسه في الدراسات

[1] جان بيار كوت ، جان بيار موني، **من أجل علم الإجتماع السياسي**، تر: محمد هناد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985،ص،ص،166،161.

[2] د.منصور مرقومة، **القبيلة و السلطة والمجتمع في المغرب العربي: مقاربة أنثروبولوجية**،الجزائر، ابن النديم للنشر و التوزيع،ط1،2015،ص24.

السوسيولوجية فهناك ترابط و تواصل، إذ يتجلى هنا الطرح الدوركهايمي حيث لا يمكن شرح الظاهرة الاجتماعية و دراستها إلا من خلال ظاهرة إجتماعية أخرى ، و هذا ما أكدته دراسة الدكتور **مرقومة منصور**[1]، حاولت هذه الدراسة إظهار الميزة الأساسية للبعد القبلي (القبيلة) و ذلك من خلال رصد الممارسات بمنطقة البحث، حيث يرى أنها مؤسسة على عامل الشعور بالإنتماء لهذه القبيلة بإعتبارها العائلة الموسعة في محاولة فهم الواقع الاجتماعي، و كان ذلك من خلال جملة السمات المميزة للمجتمع و تصرفات الأفراد في حياتهم اليومية خاصة ما تعلق بالجانب السياسي، و هي محاولة لفهم كيف يمكن للقبيلة أن تحتفظ أو أن تجدد أو أن تعيد خلق تنظيماتها السياسية من خلال تداخلها مع أجهزة الدولة، و الدور السياسي لهذا التنظيم. فهو يرى أن التقاليد و الممارسات القبلية مازالت موجودة لغاية يومنا هذا، إضافة إلى قرابة الدم التي لا تزال مسيطرة، فقد حاولت الدراسة فهم ديناميكية المجتمع و العلاقات الموجودة بين الأشخاص و القبائل و مختلف الممارسات ذات الأبعاد السياسية، التقليدية منها و العصرية. كان السؤال المحوري لهذه الدراسة: **هل يلجأ مجتمع الدراسة في ممارساته أو مشاركاته السياسية و علاقاته بالسلطة إلى الإعتماد على القبيلة و على مؤشرات الهوية التقليدية ؟ و إلى أي مدى؟** و كانت فرضية الدراسة أن علاقات الأفراد فيما بينهم و مع مجالهم تحددها الإنتماءات القبلية أو العائلية، خاصة لما يستدعي الأمر تضافر الجهود في الإنتخابات مثلا. هذه الدراسة عبارة عن مقاربة أنثروبولوجية ـ تاريخية و مقاربة ميدانية ـ إمبريقية، حيث إعتمد مجموعة من التقنيات و المناهج حسب ما أملته كلتا

[1] **أستاذ التعليم العالي بقسم علم الاجتماع جامعة مستغانم.**

المقاربتين، و كان المنهج الوصفي التحليلي ضروري في هذه الدراسة، كما إعتمد الباحث المقابلة و الملاحظة بالمشاركة لجمع المعطيات من الميدان، كما إستدعت المقاربة الأنتروبولوجية توظيف المنهج الأنتروبولوجي، و كذا المنهج السيميولوجي (علم العلامة أو الدلالة) أو ما يعرف بالأنتروبولوجيا التأويلية. كما ركز الباحث في الفصل الثالث من الدراسة على " **واقع المشاركة السياسية الانتخابية و تجلياتها المحلية** " و هو ما يفيدنا أكثر في موضوع البحث حيث حاول الباحث الوقوف على الواقع المعاش للمجتمع المحلي مجتمع الدراسة من خلال إستعراض مشاركة الأحزاب السياسية في العملية الإنتخابية المحلية و التشريعية، و ما مدى مشاركة أفراد المجتمع في هذه العملية، و ما هي المحددات الأساسية التي يستغلونها في ذلك، و طبيعة العلاقات التي تربط أفراد المجتمع مركزا على دور العصبية و الإنتماءات التقليدية، و كذا دور الزبونية بإعتبارها عاملا مهما في تحديد نتائج الإنتخابات و تحديد مسار السلطة بوجه عام. و كان من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الكثير من الصفات و الممارسات و التصرفات التقليدية لا تزال قائمة لحد الآن. و فيما يخص واقع السلطة السياسية و ممارساتها المحلية فقد خلصت الدراسة إلى أن الطموح الذي يسعى الكثير من السياسيين إلى تحقيقه يعتمد في كثير من الأحيان على إستدعاء كل ما يرمز إلى القبيلة و العشيرة و العصبية الحزبية و القرابية، يغذيه الشعور بالإنتماء إلى تنظيم معين، يبدأ من العائلة ليصل إلى الطائفية و الجهوية. حيث أظهرت نتائج العمليات الانتخابية أن روح القرابة كان لها الدور البارز في إمالة كفة النتائج لصالح

مرشح أو حزب معين. كما أظهرت الدراسة أن ما يغذي ذلك من جانب آخر ما يعرف بالزبونية التي تسعى من خلالها مختلف التنظيمات المرشحة للانتخابات إلى استمالة الرأي العام المحلي حيث تكون في شكل وعود مختلفة و خدمات اجتماعية و حتى مادية، و كنتيجة الروح القبلية و العشائرية هي المسيطرة على الساحة السياسية المحلية، كما أكدت أن المركز الاقتصادي لا يقل أهمية عن الاجتماعي (السلطة الاجتماعية) في تثبيت دعائم السلطة. و كذلك الرأسمال الرمزي: الجاه، المكانة الدينية، البركة، القداسة. لما له من دعم في تكريس بقية السلطات. و كخلاصة لهذه الدراسة القبيلة و العصبية لم تغب في يوم من الأيام عن الساحة السياسية المغاربية، الوطنية و الجهوية و المحلية، رغم محاولات إحتوائها أو القضاء عليها من أجل التمسك بالروح الوطنية كون القبيلة ليست ضد الوطنية أو رموز الهوية الوطنية، دراسة الدكتور مرقومة توضح مدى فاعلية الجماعات المرجعية في العملية الانتخابية، إلا أن حضور هذه الأخيرة يختلف حسب السياق الذي توجد فيه، و حضورها مرهون بالانتخاب الذي يحدد مدى ضرورة ادراجها و بأي شكل تكون. و هناك تيار آخر يربط ا لإنتخابات **بالعامل النفسي** ، وهذا التيار الأنجلو سكسوني الذي ركز إهتمامه على العامل النفسي و الاجتماعي في تفسير السلوك الانتخابي، حيث يربط الإختيار الإنتخابي بالميولات النفسية للناخب. ركز هذا التيار على دراسة الرأي العام و المقابلات المباشرة للتعرف على دوافع المشاركة السياسية للفرد، ومن جل الدراسات التي حاولت معرفة اتجاهات الناخبين أمثال **لازار سفيلد** LAZARSFELD، و **بيرلسون** BERELSON "

من خلال تحليل أثر وسائل الإتصال الجماهرية على اتجاهات الناخبين أثناء الإنتخابات الرئاسية الأمريكية عام 1940، حيث تبين لهؤلاء أن وسائل الإتصال الجماهيرية لم تكن هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن إحداث التغيير في إتجاهات الناخبين و سلوكهم الإنتخابي، و إنما المسؤول عن ذلك عوامل وسيطة أهمها الجماعات المرجعية " [1]. و هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذه الدراسة حيث يتضح وجود عوامل وسيطة تدخل في التحليل، و هذا ما أكدته الدراسة التي قام بها **حلمي ساري** [2] هدفت هذه الدراسة إلى تحليل بناء و قوة الجماعات المرجعية في المجتمع الأردني من خلال تأثيرها على على تشكيل اتجاهات الناخبين و توجيه سلوكهم الإنتخابي في الحملة الإنتخابية لعام 1989، حيث إعتمدت الدراسة العينة الحصصية تتألف من 650 طالب و طالبة في الجامعة الأردنية، يمثلون جميع القطاعات الإجتماعية في هذا المجتمع، و لقياس هذا التأثير إستعمل الإستبيان لجمع المعطيات. حيث توصلت الدراسة أن تأثير الجماعات المرجعية لم يكن مماثلا لا على مستوى الجنس و لا على مستوى القطاع الاجتماعي، فقد تفاوتت من قطاع إلى آخر، و توصلت الدراسة أيضا أن تأثير الوالدين في جميع القطاعات كان أقوى هذه التأثيرات. أما فيما يخص الجنس كان إمتثال الإيناث للجماعات المرجعية أقوى من إمتثال الذكور في جميع القطاعات، و أثبتت الدراسة أيضا أن عاملي الدين و القرابة كان من أبرز العوامل و أشدها فاعلية في تكوين هذه العلاقات و توجيه السلوك الإنتخابي في هذا المجتمع حيث لا

[1] حلمي ساري، **الجماعات المرجعية و دورها في السلوك الإنتخابي: دراسة ميدانية تحليلية في سوسيولوجيا التأثير الاجتماعي**،دراسات (أ)، ملحق الجامعة الأردنية،1993،ص،142.

[2] أستاذ مساعد بقسم علم الإجتماع، كلية الاداب، جامعة الأردن، المرجع نفسه،ص،ص،189،140.

مؤهلات المرشح العلمية و لا إنتماؤه الفكري و السياسي و لا مكانته الاجتماعية إستطاعت منافستها في ذلك، إلا أن العامل القرابي كان أقوى من تأثير العامل الديني، في المقابل نجد تأثير الوالدين بصفتهما جماعة مرجعية كان أقوى هذه التأثيرات في جميع القطاعات يليها الأخ الأكبر ثم وجهاء القرية و العائلة، و لم تغفل الدراسة وجود مؤسسات أخرى خارجة عن نطاق العائلة تتدخل في تحديد السلوك الإنتخابي و توجيهه، هذا فيما يخص الجنسين و لما يتعلق الأمر بالمرأة في المجتمع الأردني فنجد دراسة " **موسى شتيوي و أمل داغستاني**" سنة 1993 بعنوان: " **المرأة الأردنية و المشاركة السياسية** " و هي دراسة لواقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، حيث رآى الباحثان أن المجتمع الأردني قد شهد في العقود الماضية تحولات إقتصادية و إجتماعية و سياسية مهمة كان من أبرزها زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة، الإقتصادية و الإجتماعية و حتى المجال السياسي رغم محدوديتها، جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على اتجاهات المواطنين نحو دور المرأة في الحياة السياسية و التي شملت الجوانب التالية: محاولة تحديد الصفات و الخصائص و القدرات اللازمة للعمل السياسي كما يراها المبحوثون، تحديد الاتجاهات العامة نحو مشاركة المرأة في الحياة السياسية، تحديد المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية، إضافة إلى تحديد الاتجاهات العامة نحو وضع المرأة الحالي في المجتمع الأردني، إعتمد الباحثان على تقنية الاستمارة لجمع المعطيات و قدر حجم العينة بـ 2050 استمارة. و خلصت الدراسة إلى أن: رغم هامشية و ضعف مشاركة المرأة إلا أن لها دور أساسي و مهم، رغم أن الأردنيون

ينظرون إلى أن المرأة أقل قدرة من الرجل في العمل السياسي و اتخاذ القرارات، كما توصلت الدراسة إلى أنه يمكن للمرأة أن تكون سياسية ناجحة إذا منحت الفرصة و تلقت الدعم الكافي، كما أن هناك نسبة كبيرة لا تعارض مشاركة المرأة في الحياة السياسية و لكن الأغلبية تختار لها أدوار مساندة و داعمة و ليس الأدوار الأساسية و المهمة، و عامل مهم أثبتته الدراسة و هو تدخل الزوج و الأب و الأخ و رجال العشيرة في تحديد مشاركة المرأة و اختيارها للمرشح و هذا يؤكد الدور الفعال للجماعات المرجعية فيما يتعلق بالسلوك الانتخابي، حيث لا يمكن اعتبار هذه الجماعات ثابتة لوجود مشكلات أخرى أوضحتها الدراسة تعيق مشاركة المرأة في الحياة السياسية و هي ضعف التعليم، عدم المساواة بينها و بين الرجال ما قيد حريتها، و العامل الأساسي البارز المرتبط بالمرأة هو موقعها العام في المجتمع له علاقة مباشرة بموقعها و اتجاهات الناس نحو دور المرأة السياسي، تقارب هذه الدراسة إلى حد بعيد موضوع الدراسة من خلال الدور الفعال للجماعات المرجعية في تحديد السلوك الانتخابي عند الناخب بصفة عامة و عند المرأة بصفة خاصة حيث يتضح التأثير المرتبط بهذه الجماعات لظروف و خصوصيات اتسمت بها المرأة في المجتمعات العربية خاصة، كإرتباطها بالأسرة مثلا نجد في هذا السياق دراسة **الدكتوراه نعيمة نصب**[1]، حاولت هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي **: ما هي المتغيرات البنائية و الوظيفية المؤثرة على المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية؟** خصت هذه الدراسة ولاية عنابة كمجال

[1] نعيمة نصيب، **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة عين شمس، كلية الأداب، قسم علم الإجتماع، 2002.

للبحث، كما شملت الدراسة عينة بحجم 41 مبحوثة، منها 30 مفردة من الناشطات في الأحزاب السياسية على مستوى الولاية، و 11 مفردة تم اختيارهن من البرلمان، حسب موضوع الدراسة اعتمدت الباحثة منهج دراسة الحالة، حيث توصلت الدراسة إلى أن التمكين من دوائر صنع القرار يبدأ من الأسرة كخلية أساسية في المجتمع، كما كشفت الدراسة على أن هناك علاقة وثيقة بين النشاط السياسي للمرأة و محيطها الأسري، حيث أن نشأة المرأة في جو سياسي يساهم في خلق الظروف المناسبة لأن تمارس السياسة من جهة و إعطائها قبولا اجتماعيا من جهة ثانية، و بالنسبة للتنظيمات الإجتماعية العامة، فقد لعبت دورا كبيرا في تأطير و توجيه جهودها و تهيئتها لتبني مختلف القضايا العامة، و بالتالي المشاركة في العمل هي الخطوة الأولى في الطريق إلى العمل السياسي، كون معظم المبحوثات من الناشطات في التنظيمات بداية من الجامعة إلى التنظيمات التي تنشط في الإطار الإجتماعي العام. كما توصلت الدراسة إلى أن المرأة لم تتبنى قضايا سياسية جوهرية تعمل على إبرازها للرأي العام و معالجة متغيراتها بعد وصولها إلى مراكز صنع القرار، و إنما كان هدفها هو المشاركة السياسية للمرأة، و هذا ما يفسر و لو نسبيا محدودية فاعليتها في الأجهزة البرلمانية، و لهذا كان التواجد السياسي للمرأة غير فعال يجعل من المشاركة السياسية للمرأة هي الغاية النهائية. كما أشارت الدراسة إلى أنه هناك الكثير من العوامل التي تحد من توسيع أهدافها السياسية منها التأثير السلبي للموروث الثقافي و علاقة ذلك بالنظرة التمييزية بين الرجل و المرأة و تأثير ذلك على تقبلها اجتماعيا في الوسط السياسي، كما أن

المرأة تتحمل أعباء مضاعفة (أسرية، مهنية .....إلخ.) و صعوبة التوفيق بينهما مما يقلل من فاعليتها و نشاطها السياسي. إضافة إلى التبعية السياسية من قبل للمرأة للرجل أثناء عملية اتخاذ القرارات سواء الأسرية أو العامة، الأمر الذي أثر سلبا على جانب الثقة لدى المرأة و جعلها تشكك في قراراتها، هذه النتيجة تتوافق و موضوع الدراسة حيث نسعى للتقصي عن الهيمنة الذكورية لما يرتبط الأمر باتخاذ القرار بالنسبة للسلوك الإنتخابي عند المرأة، كما أثبتت الدراسة أن من بين العوائق آليات الممارسة السياسية و التي ترتبط بالإرادة الشعبية و التي تميل في أغلبها إلى صالح الرجل بالإضافة إلى مختلف الممارسات العنيفة أحيانا و التي تؤثر سلبا على المرأة، إلا أن المرأة تحاول ان تثبت ذاتها و تبرهن للمجتمع على أنها قادرة على تبني الأمور السياسية و المشاركة فيها وفق منطق محدد، و خلفية واضحة و معلومة كبرهنتها عن مستوى التعليم الذي وصلت إليه، و أن لها درجة من الوعي ما يجعلها قادرة على اتخاذ القرار المناسب و بعقلانية، هذا ما أكده التفسير العقلاني النفعي حيث ركز على المبدأ النفعي من خلال الحسابات التي يقوم بها الفرد ذات طابع عقلاني، حيث تكون نتيجة حسابات منطلقها ربحي و يعتبر **أنتوني دونز** المؤسس لهذا النوع حيث رأى أن هذا النوع يرتبط بالحسابات النفعية و يعرف أيضا بالناخب الاستراتيجي[1]. أي أن السلوك الانتخابي يكون من منطلق مجموعة من الحسابات يقوم بها الباحث، تجعله يصل إلى تحقيق نتائج ملموسة تعود عليه بالمنفعة. في هذا الصدد نجد

[1] سويم العزي،**المفاهيم السياسية المعاصرة و دول العالم الثالث، دراسة تحليلية نقدية**، المركز الثقافي العربي،1987،ص ص، 162،159.

الدراسة التي قام بها **محمد حشماوي**[1] بعنوان:" Clientélisme et patronage dans l'Algerie contemporaine " هي دراسة تسعى للإجابة عن مجموعة من الأسئلة حول سياسة الانتخابات في الجزائر من خلال التساؤل عن دور الانتخابات في الحفاظ على النظام السلطوي من بين مجموعة الأسئلة التي حاول الباحث الإجابة عنها نجد التساؤلات الآتية: لماذا بعد حوالي قرن من القطيعة مازال البعد القبلي حاضر في جزائر القرن الواحد و العشرين؟ لماذا قوة المال فعالة في العملية الانتخابية؟ حيث يشتري المال الانتخابات أو بالأحرى شراء الأصوات. تم مقاربة هذه الدراسة من زاويتين، الزاوية الأولى كانت بالعودة إلى المجتمع، و الثانية بالعودة إلى الدولة، معتمدا التحليل الكيفي، لقد أخذ الباحث كل من تبسة و أدرار ميدان للدراسة مستعملا تقنية المقابلة لجمع المعطيات من فئات مختلفة ضمت كل من المرشحون المنتخبون، الموثقون، الموظفون العسكريون، إطارات الأحزاب.

ركز الباحث على القبيلة في منطقة تبسة و على ظاهرة التقرب إلى الأولياء في ولاية أدرار، قد وجه البحث التحقيق الاثنوغرافي enquête ethnographique، معتمدا أيضا تقنية الملاحظة بالمشاركة لجمع المعطيات.

توصلت الدراسة إلى وجود ثلاث دعائم أساسية لصناعة السلطة و الحفاظ عليها، القبيلة بمفهومها الرمزي و هي ممثلة في العروش محليا، السلطة الرمزية للأولياء

[1] Mohammed Hachemaoui, **Clientélisme et patronage dans l'Algerie contemporaine**, (IREMAN–UMR 7310 – aix Marseille Université/CNRS), Editions KARTHALA 22 –24, boulvard Arago 75013 paris.2013.

maraboutisme، من خلال التضامن الناتج عن التمثلات التي تكون عند الأفراد حول المجتمع المثالي الذي يسوده التعاون و الإيخاء، الزبونية و ما تحققه من مكاسب في المجتمع، باعتبارها نمط تنظيم في المجتمع، الرشوة الانتخابية و المتمثلة في شراء الأصوات و بالتالي دعم السلطة و محاولة تثبيتها و الحفاظ عليها، أكدت الدراسة أيضا أن دعم السلطة المحلية يكون من قبل السلطة الأبوية التي مازالت فاعلة في المجتمع، إضافة إلى القدرة المالية حيث تؤكد عليها الدراسة أكثر.

توصلت الدراسة إلى إثبات أن الزبونية و القبلية من الشروط الدائمة للنظام الانتخابي.

و كنتيجة لهذه الدراسة: جزائر القرن الواحد و العشرين سطرت أربع بنى منطقية مهمة و هي: القبلية من دون قبيلة، السلطة الرمزية و المتمثلة في الأولياء، الزبونية، و كذا الرشوة.

الدراسة التي قام بها الأستاذ **محمد حشماوي** تثبت مدى فاعلية الجماعات المرجعية بما فيها الانتماء في التأثير على السلوك الانتخابي عند الناخب بصفة عامة و الناخبة بصفة خاصة و هذا ما سنحاول التقصي عنه في موضوع الدراسة من خلال البحث في مدى تواجد هذه الأخيرة في العملية الانتخابية بعد هذه الفترة التاريخية التي عرفت فيها الجزائر الانتخاب بالمفهوم الحديث، الدراسة السابقة كانت خاصة بالجنسين في حين دراستنا اقتصرت على المرأة لما أصبح لها من دور فعال في الحياة السياسية.

إن إنتقاء هذه الدراسات لم يكن إعتباطيا و إنما تقاربها من موضوع الدراسة . إلا أن الملاحظ في هذه الدراسات أنها ذات بيئة و واقع مغاير تماما، حيث لكل مجتمع خصوصيته الثقافية و الإجتماعية و ظروفه تختلف من الناحية الإقتصادية و السياسية و حتى الإطار الزماني و المكاني يختلف، و هذا ما أثبتته الدراسة الخاصة بالمجتمع الجزائري حيث تتداخل عوامل عديدة في تحديد فعالية الانتخاب، و هي دراسة لمجموعة من الباحثين بإشراف **مجذوب عبد المؤمن** [1] بعنوان " السلوك الإنتخابي في الجزائر: دراسة في المفهوم الأنماط و الفواعل "، كانت إشكالية الدراسة حول كيف يمكن تفسير السلوك الإنتخابي للشباب في ظل متغيرات العملية السياسية؟ و ما مدى إمكانية التحكم في هذا السلوك؟ من خلال تحليل عملية الانتخابات من أجل فهم الأسس التي بني عليها إدلاء المواطنين بأصواتهم، و الأسباب التي تدفع المواطن للتصويت أو لا، ثم كيف و لصالح من؟ فهو يرى أن النظام السياسي و الاجتماعي له على سبيل المثال نصيب في ذلك، مثلما للبيئة السائدة و وجود الأحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني دور أيضا، كذلك ظروف الإنتخاب و قانون الإنتخاب و مستوى الوعي المتوفر لدى المواطن و موقعه الطبقي، و علاقاته الاجتماعية، عوامل تكشف عن مدى الحافز أو الرغبة المتوفرة لدى هذا المواطن أو ذاك في المشاركة السياسية حيث كان السلوك الإنتخابي رهين المزاج السياسي المستقر، أشارت الدراسة إلى أن هناك العديد من النماذج لتفسير السلوك الإنتخابي، إلا أن الدراسة حاولت

[1] للمزيد من المعلومات أنظر:

http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=49

إتباع **أنموذجا نقديا تركيبيا توفيقيا تكامليا** من أجل إستدراك نقائص و ثغرات الأنماذج السابقة، و إقامة علاقة ترابطية بينها حتى يمكن حصر جميع العوامل الفاعلة في تشكيل السلوك الإنتخابي في إطار توافقي يراعي كل الطروحات بشكل علمي، مع إضافة العوامل التي لم تتطرق لها النماذج السابقة. كون السلوك الإنتخابي عرضة للتقلب و التغير نتيجة نزوع الناخب إلى تغيير الولاء في الإنتخابات حيث أن هذا التقلب ليس عشوائيا و إنما نتيجة مجموعة من القناعات و القيم، كما توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: **1**. تعديل القانون الإنتخابي. 2. إعادة صياغة المنظومة القانونية الخاصة بالانتخابات 3. تحسين وانتعاش الاقتصاد 4. إعادة الاهتمام بالجانب الاجتماعي ومشاكله. 5. التوجه الصريح نحو التحول الديمقراطي. وهي نتائج تدل على إمكانية التوجه نحو سيناريو تغير السلوك الانتخابي بالتوجه نحو المشاركة في الانتخابات بشكل إيجابي وفعال، بالرغم من أن مستوى الوعي السياسي لا زال في حاجة إلى تثقيف سياسي، تنشئة سياسية وتزداد أفاق التغيير بربطه بمستوى الحملات الانتخابية التي أصبحت تسخر لها طاقات هائلة من أجل دفع الناخبين إلى المشاركة الإنتخابية، إذ أن كل انتخابات تسبقها حملة إعلامية واسعة تتم من خلالها التعريف بها وتوضيح أهميتها. فهذه الإجراءات تعد عوامل تدفع إلى التغير في السلوك الإنتخابي، كما يجب الإشارة إلى العودة بالاهتمام بالثقافة السياسية كأحد مداخل التنمية السياسية والاقتصادية، خاصة في ظل تزايد عدد المثقفين وتراجع نسب الأمية، وهو يعتبر عامل أساسي في تغيير السلوك الإنتخابي.أما السيناريو الثاني فيتمثل في السلوك الامتناعي

عن المشاركة الانتخابية بعد التعديل الدستوري الذي سعت من وراءه إلى استقرار السياسات والبرامج التنموية في كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، والذي يسمح للرئيس الجزائري بالترشح لأكثر من عهدتين ، وهذا سيعيق مبدأ التداول على السلطة، بالرغم من أن هذا مرهون بالإرادة الشعبية أوضحت الدراسة أن المجتمع الجزائري لا يمكن تفسير السلوك الانتخابي فيه من خلال أنموذج واحد للتداخل الموجود في تركيبته المعقدة بتعبير الباحث الجزائري **عدي الهواري** [1] هذه التركيبة زاد من تعقيدها خصوصية هذا المجتمع و ثقافته إضافة إلى أنه مجتمع تعرض للاستعمار الذي يمكن أن نقول أنه تسبب له بخلل وظيفي غير بصورة أو بأخرى مجرى الأمور . هذه الدراسة حاولت التوفيق في دراسة الظاهرة الانتخابية لتضافر العوامل المختلفة، و قصر التجربة من جهة أخرى و هذا ما أكدته الدراسة التي قام بها **عبد الناصر جابي** [2] التي عالجت الظاهرة الانتخابية في الجزائر من مقترب سوسيو– تاريخي، من خلال ادراج هذه الأخيرة في السياق الاجتماعي و السياسي العام الذي ميز تكوين الدولة و المجتمع الجزائري المعاصر، و المتميز بالانقسامية الثقافية و اللغوية على مستوى النخبة داخل مؤسسات الدولة، منطق التجنيد داخل المؤسسات السياسية المتميز بالجهوية و الولاء الشخصي و دور الجيش و الجهاز الأمني، الحركات الاجتماعية بمختلف أشكالها، الثقافة، التنشئة السياسية السائدة، سياق الأحادية ثم التعددية، و انطلاقا من هذه العناصر خلصت الدراسة إلى نتيجة هامة، مفادها أن الظاهرة الانتخابية في الجزائر

[1] قد نشير في الدراسة إلى بعض العلماء و الكتاب، و لا نشير إلى المرجع كونها معلومات تعود للمسار البحثي و التكون، و تعذر علنا معرفة المرجع الذي يحوي المعلومة بدقة.

[2] عبد الناصر جابي، **الانتخابات ، الدولة و المجتمع**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 1999.

لازالت تتميز بالحداثة، و عدم وجود اجماع حولها كوسيلة للتسيير و التغيير السياسي، ليس من قبل النخب السياسية، حتى من طرف الكثير من القوى الاجتماعية، و يؤكد ذلك و يتضح من خلال فقدان الانتخابات للكثير من مصداقيتها من جراء منطق الأحادية الذي كان سائد، ثم المرحلة التعددية، و كنتيجة عامة عدم وجود اجماع حول مكانة الانتخابات في النظام السياسي ككل، ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة أن الانتخابات أملتها الظروف و لم تكن منطق اسناد للسلطة كما تنادي به الأنظمة الديمقراطية و دول القانون، و انما مسايرة للظروف الموجودة جعل من هذه الأخيرة تكون قاصرة من حيث النتائج ، و لهذا البيئة الحقيقية للمجتمع تبقى هي المحدد الأساسي لأي ظاهرة كانت. كان هذا من بين

الأسباب الموضوعية للدراسة، إضافة إلى قلة الدراسات الخاصة بالمجتمع المحلي ميدان الدراسة الذي مازال يحمل العديد من الشفرات غير الواضحة و ليست الدراسات الخاصة بموضوع الدراسة، فموضوع الانتخابات نال الكثير من اهتمامات الدارسين و في العديد من التخصصات بصفة عامة. و لما يتعلق الأمر بالجزائر بصفة خاصة فمازال لم يحضا بالقدر الكافي من الدراسات لقصر التجربة الانتخابية من جهة وحساسية الموضوع من جهة إلا القليل منها. و لا يمكن لأي باحث في العلوم الإنسانية أن يلغي تدخل الذاتية في موضوع بحثه، و لهذا كان الفضول العلمي من بين **الدوافع الشخصية** لاقترابنا من هذه الظاهرة و الاهتمام بها، و مازاد هذا الفضول مشاركتنا في تسيير العملية الإنتخابية بالضبط الانتخابات المحلية ل29 من شهر نوفمبر 2012. إضافة إلى أن التخصص دفعنا لنبحث في سياقه،

فالدافع الذاتي يكون بارزا في إختيار التخصص و بالتالي المواضيع التي تنال اهتمامنا محاولين توضيح هذه الظاهرة راغبين في إعطاء شيء جديد لهذا الموضوع.

أهمية الدراسة: تتحدد أهمية الدراسة من كونها تسعى إلى الإحاطة بموضوع الانتخابات بصفة عامة و السلوك الانتخابي عند المرأة بصفة خاصة، من خلال ضبط العوامل المتحكمة في هذا الأخير عند فئة أصبحت فاعلة في الحياة السياسية من خلال مشاركتها في اتخاذ القرار، و هذه الدراسة ذات أهمية بالغة بالنسبة لعلم الاجتماع السياسي من جهة و تقويم أداء المرأة من جهة أخرى، كون قضية المرأة قضية حيوية في الواقع الاجتماعي و السياسي، فقد أصبح كل ما يرتبط بالمرأة من قيم و تقاليد و تشريعات مجالا للصراع الحضاري، و تقاس أهمية الشيء من خلال القيمة المعطاة له، و أي موضوع كان تظهر أهميته و قيمته من خلال ما يثيره من نقاش و بحث في السياق المعرفي. و أهمية موضوع الدراسة " الجماعات المرجعية و السلوك الإنتخابي عند المرأة " مرتبط بالجانب المعرفي و الجانب البحثي، حيث تعتبر من الدراسات الأكاديمية القليلة التي اهتمت بالمجتمع المحلي الذي لم يحضا بالدراسات الاجتماعية و السياسية الكافية لفهم معنى السلوكات التي تصدر عن الأفراد بصفة عامة و المرأة بصفة خاصة، و جل الدراسات التي اهتمت بميدان البحث يمكن اعتبارها إما دراسات تاريخية أو أنثروبولوجية، فمدينة مازونة تعتبر ميدانا خصب لم تخصص له بعد الأبحاث خاصة الميدانية و لهذا حاولنا توضيح السلوك الانتخابي عند

عينة الدراسة و ضبط بعض المتغيرات التي تتدخل في الحياة السياسية من تفاعلات اجتماعية، سياسية و ثقافية .....إلخ.

كما هدفت الدراسة إلى:

– محاولة معرفة الدافع الإنتخابي عند المرأة كناشطة سياسية أتيحت لها الفرصة في المجال السياسي و اتخاذ القرار.

– التعرف على بعض العوامل الموجهة للسلوك الإنتخابي بصفة عامة و السلوك الإنتخابي عند المرأة بصفة خاصة.

– معرفة درجة ارتباط فكر المرأة و قراراتها بالجماعات المرجعية التي تنتمي إليها.

و حتى نفهم هذه الأطروحات و المغزى منها يجب أن تكون الدراسة خاصة بالمجتمع المحلي،" الذي يمكن اعتباره حقلا ثقافيا تجد من خلاله مختلف الجماعات الاجتماعية مكانا أمثل للتعبير عن هويتها و ثقافتها." [1] و باعتبار المجتمع المحلي المكان الذي يعبر فيه الأفراد عن هويتهم و ثقافتهم حسب التعريف السابق فهو المرجعية الأولى لفهم السلوكات التي تصدر عن الأفراد بصفة عامة و السلوك الانتخابي بصفة خاصة، و نظرا لأهميته في التعريف بالسياق الذي يتفاعل فيه الأفراد عرفه **بارسونز Parsonse** أنه " المجتمع

[1] منصور مرقومة، مرجع سبق ذكره،ص،08.

الذي يجمع الفاعلين في منطقة محددة" [1]، و حسب بارسونز المجال الذي تظهر فيه فاعلية الفرد و نشاطه داخل الجماعة من خلال ما يصدر عنه من سلوكات إجابية كانت أو سلبية.

بالنسبة للواقع الجزائري فنلاحظ توجهين طرف يرى في ضرورة الإنتخابات و يعتقد أنه يشارك في السلطة، و طرف آخر يشك في نزاهتها و ينعتها بعدم الشفافية و قلة مصداقيتها، و يرى أنها مجرد ديكور تستكمل به الدولة صورتها و لهذا بحثنا عن جوهر هذه الظاهرة و ما تخفيه بهدف الإجابة عن السؤال المركزي لإشكاليتنا و المتمثل في:

-ما هي مرجعيــة السلوك الانتخابي عند المــرأة الجزائريــة؟

للإجابة عن سؤال إشكاليتنا تم تجزيئها إلى أربع فرضيات إستلزمت طبيعة الموضوع ترتيبها منطقيا و منهجيا كما يلي:

1 -عامل الانتماء القبلي من المحددات الرئيسية في العملية الإنتخابية بصفة عامة.

2 -مشاركة المرأة الجزائرية في السياسة بصفة عامة و الانتخابات بصفة خاصة مرتبطة بهيمنة النظام الذكوري على معظم مجالات الحياة.

3 -تسعى المرأة من خلال مشاركتها في السلطة إلى تحقيق مصلحة خاصة، و بهذا الناخب الجزائري ناخب زبوني ، يبيع الصوت مقابل مصالح له في الدولة .

[1] غضبان خمسة، **فعل المشاركة في التخطيط لمشاريع تنمية المجتمع المحلي الحضري و إشكالية السلطة**، إشراف موسى لحرش، جامعة باجي مختار عنابة، قسم علم الاجتماع، 2005-2006، ص،17,

4 –المرأة و صلت إلى مستوى من الوعي السياسي و الحرية الشيء الذي جعلها سيدة قراراتها.

حيث يمكن لهذه الفرضيات أن تكون مواقف مبدئية حسب **فوضيل دليو** فهو يرى أن الفرضية " مواقف مبدئية أو تخمينات ذكية يقدمها الباحث لتنظيم تفكيره في حل مشكلة البحث "[1] و لذلك يسعى الباحث إلى صياغة فرضيات تكون موفقة لحد بعيد للتقصي عنها في الميدان، إذ يتمكن الباحث من تنظيم مجمل الأفكار التي لها علاقة بحل مشكلة الدراسة.

المعالجة المنهجية.

يقوم كل علم في بعده الواقعي على ركيزتين لا يمكن أن يتحقق دون أحدهما هما : الموضوع و المنهج، حيث يعتبر المنهج: " مجموعة العمليات و الخطوات التي يتبعها الباحث لتحقيق أهداف البحث"[2] " كما يعتبر مجموعة القواعد العامة التي يتم وضعها قصد الوصول إلى الحقيقة في العلم، و هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته لمشكلة ما من أجل إكتشاف الحقيقة"[3] إلا أن هذا التعريف يبقى نسبي نوعا ما كون الحقيقة مفهوم فلسفي مطلق، و طبيعة العلوم الاجتماعية نسبية ، كما يجب على الباحث أن يدرك في أي إطار ينبغي أن يضع فرضيات البحث وتحليل معطياتها، إلا أنه تبقى طبيعة الموضوع هي التي

[1] فضيل دليو، علي غربي و آخرون، **أسس المنهجية في علم الإجتماع**، دار البحث، قسنطينة، 1999،ص 115.

[2] رشيد زرواتي: **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية** ، دار هومة، الجزائر،ط1، ص،119.

[3] محمد غريب عبد الكريم، **البحث العلمي(التصميم، المنهج، الإجراءات)**، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث،1992، ص،77.

تحدد المنهج المناسب للدراسة. فالواقع يظهر الكثير من المفارقات بين ما يحمله السلوك من قيم و معايير لمرجعية ثقافية ما، و ما يشكله كسلوك إجرائي، و لهذا فدراسة الممارسات الاجتماعية تتطلب أسلوب و منهجية التحليل، لا الفهم للمعنى الدلالي للمفهوم. و لهذا تم اعتماد مقاربة المسح الاجتماعي حيث تعد من أهم المقاربات المعتمدة من قبل علماء الاجتماع لجمع المعطيات و تحليلها حيث تساعد هذه المعرفة على فهم الأفراد في فضائهم الاجتماعي.[1] حيث تستدعي الدراسة الوصف و التحليل، و هذا ما تسعى إليه البحوث الوصفية باعتبارها " استقصاء ينصب على دراسة الظاهرة كما هي قائمة في الحاضر قصد تشخيصها، و كشف جوانبها، و تحديد العلاقات بين عناصرها " [2]. إلا أن مناهج البحث ليست معرفة أبدية بل تخضع للمراجعة و التجديد و التغيير لأن العلم لا يمكن أن يتطور إلا بتطور مناهجه، و تطور العلم أيضا يتيح الفرصة للرفع من الكفاءة العلمية للمناهج. [3] و كون المنهج المحور الأساسي الذي يوجه الدراسة فلا يمكن أن تكون هناك أطروحة من دون منهج، هذا ما أكده Michel Beaut " ليس هناك أطروحة دون منهج و دون منطق منظم، و هذا المنطق يكون مرتبط و متعلق بميدان البحث و الموضوع" [4]، يشير هذا التعريف إلى أن كل المعلومات المتحصل عليها من الميدان لا يمكن لها أن تكون علمية إلا إذا اعتمدنا

---

[1] مراد مولاي الحاج، **المسوح الميدانية و إجراءات الإتصال و التعامل مع المبحوثين**، جامعة وهران، مارس 2012،ص04.

[2] أحمد بن مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الإتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 287.

[3] بلغيث سلطان، **مفاتيح مفاهمية في العلوم الاجنماعية**، الجزائر، دار قرطبة، ط1، 2006،ص 62.

[4] Michel Beaut, **L'art de la these**, Alger,Casbah Edition, 1999 ;p27.

منهجا محددا، يكون خاضعا لطبيعة الموضوع حيث يتم وفق هذا الأخير تنظيم هذه الأفكار و يكون الباحث بذلك قد أعطى لأطروحته البصمة العلمية.

تقنيات الدراسة :

إن نجاح أو فشل أي بحث علمي مرتبط أساسا بنوعية و مكانة المنهجية المستعملة خاصة التقنيات التي لها دور في تحديد الطريقة المناسبة لإنجاز أي بحث، إذ يعتمد أي بحث على أدوات معينة لجمع المعطيات الميدانية، التي تبقى خاضعة أيضا لطبيعة الموضوع و لهذا إعتمدنا في الدراسة على:

1 - الملاحظة : " تعتبر وسيلة لجمع البيانات من خلال الموضوع المحدد" [1]. و كان استخدام هذه التقنية من منطلق ما كان يحدث في الواقع حول الانتخابات و منها ما تم تسجيلة يوم الإقتراع من خلال ما ذكرنا سابقا أنه كانت لنا فرصة معايشة الحدث بالعمل وفق الفريق المسير للعملية الإنتخابية في الإنتخابات المحلية لـ 29 نوفمبر 2012 و كون موضوع البحث يتعلق باللإنتخابات المحلية سنعتمد تقنية الإستمارة لجمع المعلومات من الواقع ، حيث تعتبر من أهم الوسائل الأساسية في جمع المعلومات من أفراد العينة، بغرض التوصل إلى حقائق علمية يكتسيها طابع الموضوعية.

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان، محمد علي بدوي، **مناهج و طرق البحث العلمي** ،الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية،2000،ص،385.

2 – الإستبيان: questionnaire.

يعتبر الإستبيان من أدوات البحث الأساسية في العلوم الإنسانية، حيث يستخدم في الحصول على معلومات دقيقة، كون لا يملكها أيا كان عدا الباحث المؤهل لصياغة سلسلة من الأسئلة التي تقدم إلى الشخص المراد إستبيانه، قصد الحصول على معلومات و أجوبة في شكل بيانات كمية. لغة الإستبيان مشتق من الفعل إستبان الأمر أي أوضحه و عرفه فهو التعريف لهذا الأمر و التوضيح له.[1]هذا التعريف جد مضبوط من ناحية توضيح المعنى الحقيقي للاستبيان كونه التعريف الذي يوضح جزئيات الأمر الذي نريد توضيحه.

و الإستبيان في البحث العلمي : هو قائمة من الأسئلة التي يحضرها الباحث بعناية في تعبيرها عن الموضوع المراد دراسته من أجل الحصول على إجابات تتضمن المعلومات و البيانات المطلوبة لتوضيح الظاهرة المدروسة. [2] وفق هذا التعريف يبقى الاستبيان خاضع لكفاءة الباحث في تحرير الأسئلة الدقيقة و التي تمكن الباحث من الحصول على قدر كافي من المعلومات التي تخدم موضوع الدراسة.

الإطار المكاني للدراسة :

كانت دراستي الميدانية بمدينة مازونة كإطار مكاني ذو حدود معلومة، حيث أمثل أحد أفراد مجتمع البحث، و نجد في هذا السياق **فرانز بواس** الذي يرى أن فهم المجتمع يتطلب

[1] ذوقان عبيدات و أخرون، **البحث العلمي مفهومه و أدواته و أساليبه**،ط 10، دار الفكر، الأردن، 2007،ص114.
[2] الفيروز أباذي، **القاموس المحيط**،ج4، د ط، دار القلم للملايين، بيروت، ص 364.

العيش فيه فيقول:" لفهم ثقافة المجتمع لا بد من العيش فيه و معرفة لغة الأهالي" [1]. حيث يسهل التعامل معهمن جهة و معرفته من جهة أخرى، التواجد المستمر و سهولة التنقل فيه و أيضا التواصل الذي يعد أساس الا جتماع، حيث يرى **وولبر شرام** أن الإتصال تبادل للأفكار و المعلومات من فرد إلى آخر أو جماعة، مادته المعلومات و الأفكار و أدواته اللغة و الكلمات"[2] و سواء تعلق ذلك بوسائل الإتصال و التكنولوجيا الحديثة، أو بإسقاطه في الواقع من خلال تفاعل أفراد المجتمع فيما بينهم. و لهذا كان المجال المكاني ببلدية مازونة التابعة لدائرة مازونة التي تقع في الشمال الشرقي لولاية غليزان و تبعد عن الولاية بحوالي 70كلم، كما يعتبر المجال المكاني " المكان الذي يحتوي مجتمع الدراسة، و الذي يعتبر الرصيد البشري للبحث"[3]، و لهذا مجتمع الدراسة يكون ضمن اطار مكاني معلوم الحدود، كونه الرصيد البشري للبحث بصفة عامة و الدراسة الميدانية بصفة خاصة، و يتم ضبط هذا الأخير، كون النتائج التي يتم التوصل إليها لا تعبر بالضرورة عن المجتمع الكلي و إنما تبقى مرتبطة إلى درجة ما بالمجال المكاني الذي شملته الدراسة.

[1] نخبة من أعضاء هيئة التدريس، **طرق البحث و أدلة العمل الميداني في الدراسات الأنثروبولوجية**، الأزارطة، مصر، دار المعرفة الجامعية،دط،2005، ص15.

[2] محمد حسن إسماعيل، **مبادئ علم الاتصال و نظريات التأثير**، ط1، مصر، الدار العالمية للنشر و التوزيع،2003،ص26.

[3] ناصر ثابت، **أضواء على الدراسة الميدانية** ، مكتبة الفلاح، الكويت، 1998، ص، 187.

الاطار الزماني للدراسة:

كانت الدراسة في حدود التعامل مع موضوع البحث، حيث كانت الدراسة النظرية خاصة بالمرأة و الإنتخابات في الفترة ما بعد الإستقلال، و الحديث عن الدولة الجزائرية المستقلة يجعلنا نميز بين مرحلتين بارزتين في تاريخ الجزائر. مرحلة الأحادية الحزبية و كانت منذ الحصول على الإستقلال حتى سنة 1988م، و الثانية مرحلة التعددية الحزبية التي يمكن إعتبار بدايتها مع أحداث أكتوبر 1988م ، مع إقرار هذه الأخيرة تم تعديل قانون البلدية و الولاية 05 جويلية 1989م. أما الدراسة الميدانية و هي ما نسعى للغوص فيه، لأن الحقائق التي نبحث عنها موجودة في عمق الواقع المعاش بكل ما يحمل من بنى و سلوكات .....إلخ. يؤكد **غاستون بشلار** Gaston Bachelard ذلك فيقول :" **ليس هناك علم غير ما هو مختبئ**"[1] فهو يقر أن العلم ينتقل من الميدان و ليس العكس و هذا ما إعتمدته مدرسة شيكاغو التي إعتبرت بمثابة المخبر الاجتماعي، عنوان الدراسة لا يتضمن فترة زمنية محددة للدراسة كي يتيح لنا فرصة تحديد المجال الزماني بدقة، و حسب ما تمليه إعتبارات المواءمة الموضوعية و العملية، ما يمكن تحديده هو الفترة التي تم فيها اجراء الدراسة الميدانية، حيث تزامنت الدراسة مع شهر أوت 2018 إلى غاية شهر ديسمبر من نفس السنة، قد يتسأل القارئ لماذا هذه الفترة بالذات، السبب واضح و هي الفترة التي تزامنت مع

[1] Jean Baudouin, **introduction à la sociologie politique**,Ed du Seuil,p 24.

تقدم سير العمل، و الانتهاء من تحرير الاستبيان في شكله النهائي، كما راعينا في توزيع الاستمارات إعطاء الوقت الكافي للمبحوثات.

مجتمع البحث:

مجتمع البحث يجب أن يخضع لمعايير علمية تفرضها طبيعة الموضوع، و بالتالي نوعية الإشكال و الفرضيات المبنية، فهو عبارة عن " مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا و التي ترتكز عليها الملاحظات أو مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن العناصر الأخرى و التي يجري عليها البحث أو التقصي." [1]

كما يعتبر مجتمع البحث دراسة لجميع مفردات الظاهرة ، أو جميع الأفراد والأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث أي كل العناصر التي تنتمي لمجال الدراسة [2].

و لهذا فمجتمع البحث و حسب طبيعة الموضوع يشمل جميع فئات النساء اللواتي بلغن السن القانوني للانتخاب 18 سنة فما فوق، إضافة إلى الأهلية العقلية التي تعد شرط أساسي في الناخب بصفة عامة و نفس الشيء بالنسبة للمرأة الناخبة.

[1] مورس أنجرس، **منهجية البحث في العلوم الاجتماعية**، تر: بوزيد صحراوي و آخرون، ط2، دار القصبة للنشر 2006، ص298.

[2] سهيل رزيق ذياب، **مناهج البحث العلمي**، فلسطين ،غزة ، ،2003 ص90 .

الإطار البشري أو عينة الدراسة:

إن مصداقية أي بحث علمي تقاس بنوعية العينة المختارة، خاصة لما يتعلق الأمر بالعلوم الإنسانية، العمود الفقري للدراسة الميدانية هو الاختيار الموفق و الجيد لعينة الدراسة، حيث تكون ممثلة لمجتمع الدراسة.

العينة: L'échantillon هي كلمة منقولة من اللغة الفرنسية القديمة Eschandillon التي تعني سلم القياس، "و العينة هي جزء صغير من حجم أو كتلة كبيرة والتي تهدف إلى تمثيل هذه الكتلة أحسن تمثيل"[1]

ما دام البحث كيفي فإنه و حسب معرفتنا المتواضعة في المنهجية ضبط العينة غير صحيح، لأن الضبط يستدعي الدقة و التطابق، و لهذا فالعينة في البحث الكيفي نسعى إلى أن تكون تمثيلية أكثر لمجتمع الدراسة، و هذا من خلال ما حاول توضيحه الباحثون ، نجد الباحث الجزائري **يوسف تمار** يرى أن عينة البحث مجموعة جزئية من المجتمع يتم اختيارها منه بحيث تمثل هذا المجتمع وتحقق أغراض البحث.[2]، طابع الجزئية للعينة حسب الباحث يعطي لنا مجال البحث عن التمثيلية للمجتمع و ليس الدقة و التطابق و لهذا نسعى أن نوفق إلى حد ما في أن تعبر عينة الدراسة عن المجتمع البحث .

[1] Omar Aktouf , **Méthodologie des sciences sociales et Aproche qualitative**,SED, presse de l'Université de Québec, 1992, p171

[2] يوسف تمار،**تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**،ط1 ،الجزائر،طاكسج للدراسات والنشر و التوزيع، 2007، ص90.

و حسب طبيعة الموضوع " الجماعات المرجعية و السلوك الانتخابي عند المرأة في الجزائر "، كانت عينة الدراسة التي سيتم التعامل معها عبارة عن 500 مفردة من مفردات مجتمع البحث اللواتي في سن الانتخاب أي أكثر من 18سنة، السن القانوني للانتخابات، الذي حددته المادة الثالثة 03 من قانون الانتخاب " يعد ناخب كل جزائري و جزائرية بلغ من العمر ثماني عشر سنة–18– كاملة يوم الاقتراع...."[1] و من مختلف الفئات العمرية . كان الاهتمام بهذه الشريحة الاجتماعية لما لها من أهمية، حيث لا يمكن فهم النظام السياسي من دون إدراج هذه الفئة . كما أن تناثر هذه الفئة يجعلها مهمة جدا ، وجودها في كل القطاعات إقتصاد، تعليم .....إلخ . كما تجعلنا طبيعة الموضوع نهتم بمختلف الفئات كونها معنية بالأمر، خاصة لما يتعلق الأمر بالانتخابات المحلية، حيث تظهر أهلية الشعب في إختيار من يمثلهم، فيقول في هذا الصدد **عيسى جرادي:** " من الحماقة إحتقار الشعب بإدعاء عدم أهليته لأن يكون سيدا حرا في إختياره و مسؤولا عن تبعات هذا الإختيار" [2]، و هنا كلمة الشعب تضم الجنسين، و إن كانت الدراسة اقتصرت على المرأة محاولة لمعرفة أهمية هذه الأخيرة في الحياة السياسية و مدى مساهمتها في صنع القرار.

كما يجدر الإشارة إلى أن عينة الدراسة شملت كل النساء التابعين لمازونة مركز، حتى لا تتشتت المعلومات بين البلديات التابعة لدائرة مازونة، ليتطلب ذلك المقارنة بين هذه النتائج، كما أن عينة الدراسة يمكن لها أن تكون تمثيلية لمجتمع الدراسة

---

[1] القانون العضوي للانتخابات ،ص،01.

[2] عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، دار قرطبة لنشر و التوزيع، المحمدية، الجزائر، ط1، 2007، ص،07.

المقاربة المعتمدة في الدراسة:

تحتل النظرية في الأبحاث العلمية الاجتماعية مكانة هامة، حيث أن " الرجوع إلى نظرية ذات علاقة في إعداد البحوث يسمح يتوضيحها و توجيهها " [1]. و حسب التعريف النظرية محورية في البحث حيث تعطي التوجه الذي يسير فيه الباحث و توضح المعالم المتتبعة في الدراسة، و حسب طبيعة موضوع الدراسة إعتمدنا المقاربة البنائية الوظيفية، من خلال الوظائف التي يؤديها البناء في إطار النسق العام. كانت بدايات هذه المقاربة مع فكرة المماثلة العضوية **ل هربرت سبنسر**، حيث ينطلق التحليل الوظيفي من كون المجتمع عبارة عن مجموعة من الوظائف و الأدوار، التي تربطها مجموعة معقدة من التفاعلات التي تسعى إلى استمرار النسق الكلي. فهي تقوم على مجموعة من المصطلحات: كالمتطلبات الوظيفية، التكيف، تحقيق الهدف، التكامل، الوظائف الظاهرة، الوظائف الكامنة، الاتفاق الاجتماعي، النسق الاجتماعي. إختيارنا لهذه النظرية كمقاربة سوسيولوجية باعتبار الظاهرة الإنتخابية أحد الأنساق التي تلعب دورا أساسيا في البناء الاجتماعي ككل من خلال الوظيفة التي تؤديها في المجتمع و تظهر في سلوكات و ممارسات الأفراد ضمن البناء الاجتماعي الذي يضم مجموعة من الأشخاص تربطهم علاقات تتحدد وفق النظم و الأنساق الاجتماعية. فيؤكد **بارسونز Parsones** " على الترابط والتساند الوظيفي بين مختلف مكونات النسق الاجتماعي وبقية الأنساق الأخرى، مما يحقق مستوى عاليًا من التكامل بين

[1] فتيحة لبني، **تحليل سوسيولجي للواقع الإجتماعي الجزائري من خلال الكتابات الحائطية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر،2004\2005، ص 09.

مختلف المتفاعلين ويضع المجتمع في وضع دائب النشاط من أجل تحقيق الاشباعات الوظيفية له، وهذا يشمل – ضمنيا- المشاركة بأشكال مختلفة "[1]، حسب هذا التعريف النسق الاجتماعي يحاول البحث عن الترابط و التساند الوظيفي، و يكون هذا نتيجة التكامل الذي يحققه الأفراد كفاعلين، يظهر دور المرأة كذات فاعلة في تحقيق التكامل الوظيفي من منطلق تحقيق الاشباعات، و تبني الاتجاه البنائي الوظيفي من طرف الباحث في علم الاجتماع السياسي باعتبار النظام السياسي في ضوء علاقته التكاملية بالنظم الأخرى، باعتباره نسقا فرعيا يؤدي وظيفة إيجابية للنسق الكلي و هو المجتمع.

كون النظرية البنائية الوظيفية تحافظ على توازن عناصر البناء الاجتماعي و أنماط السلوك و الثبات النسبي و التكامل، فهي توضح أيضا طبيعة و وظائف الظواهر الاجتماعية، و تبين الترابط الموجود بين عناصر كل نسق " فعناصر كل نسق مرتبطة بنظم و أنساق أخرى يتم تفسيرها من خلال ذلك الارتباط" [2]، حسب هذا التعريف الترابط الموجود بين الأنساق هو الذي يسمح بتفسيرها و تحليلها، الأنساق فيما بينها تنسج علاقة في السياق الكلي ، هذه العلاقة يتم التفسير عنها من خلال فك شفرات الترابط الذي يربط هذه الأنساق فيما بينها.

[1] تهامي إبراهيم، قيرة إسماعيل ودليمي عبد الحميد، **التهميش والعنف الحضري** ، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004، ص 22.

[2] Anthony Giddens, **Capitalism and Modern Social Theory** , Cambridge University Pres, Great Britain, 1996,p, 90-91.

إلا أن البحث يستدعي أن يكون مؤطرا بنظرية اجتماعية منبثقة من رحم المجتمع، حيث أن غياب هذه النظرية حسب الأستاذ **بلغيث سلطان** [1] أدى إلى هفوات جمة على المستوى الإجرائي و لاسيما عندما يتعلق الأمر بدراسة المشكلات الاجتماعية. فهو يرى أنها ستلحق تشوهات بواقعنا الاجتماعي، حيث أن مواصلة الاتكال على أطروحات غربية أو استشراقية ، أقل ما يمكن أن توصف به أنها غير موضوعية، و لا تنطلق من فهم مباشر للواقع العربي.[2] يشير التعريف إلى أنه مهما وفقت النظريات المعتمدة في الدراسة تبقى قاصرة إلى حد ما في الفهم الحقيقي لمجتمع البحث، كون هذه الأخيرة لا تنبثق من رحم المجتمع الأصلي و إنما تعتمد التقارب و التشابه بين المجتمعات، و محاولة التوفيق في الكثير من الأحيان لأنها ذات بيئة مغايرة تختلف من حيث الثقافة و الخصوصية، إلا أن حتمية أن يكون الموضوع مرتكز على مقاربة واضحة يستطيع من خلالها الباحث أن يوجها دراسته، أجبرتنا على التوجه إلى نظريات مغايرة للبيئة الحقيقية التي تتم فيها الدراسة.

تظهر قوة و فاعلية اعتماد المقاربة في الدراسة في مدى تكيفها وفق ما يخدم الدراسة، و هنا تظهر قوة الباحث في توجيه البحث وفق نظرية ذات بيئة مغايرة.

[1] بلغيث سلطان، **مفاتيح مفاهمية في العلوم الاجنماعية**، مرجع سبق ذكره ص أ.

[2] يوسف محمد جمعة الصواني، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية: تحليل نتائج الدراسة الميدانية**، قطر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، يناير 2014،ص، 17.

المفاهيم الإجرائية للدراسة:

هناك مقولة مشهورة ل **فولتيـــر** " قبل أن تتحدث معي حدد مصطلحاتك"[1]. و هذا يوضح أن الحديث سواء كان منطوقا أو مكتوبا يرتكز على تحديد و ضبط المصطلحات، حيث تتعدد المفاهيم تتداخل و تتناقض مع بعضها البعض حول القضية الواحدة، فالمصطلح في العلوم الاجتماعية يحمل تفسيرات عدة، إلا أن تحديد المفهوم ضروري في البحث العلمي، كونه يشمل بعض المميزات الثابتة للحقائق الاجتماعية، و معرفة هذه المميزات يسمح لنا بمعرفة الظاهرة محل الدراسة، و بالتالي تمييزها عن باقي الظواهر الأخرى. و ما يهمنا في هذه الدراسة هو أجرأة المفاهيم حيث يتم بواسطة هذه الطريقة نقل المفهوم من عالم الذهن إلى الواقع من أجل التعرف على خصائصة و مميزاته. حيث يرى **Gautier Benoit** " أن المفهوم ليس الحقيقة نفسها، لكن بنية ذهنية تشمل بعض المميزات" [2]، في هذه الدراسة المتواضعة لا نبحث حقيقة المفهوم، بقدر ما نركز على ضبط دقيق لمميزات هذه البنى الذهنية حتى نتمكن من توجيه الدراسة وفق مفاهيم واضحة و مضبوطة.

يفضي المجال الذي تطرحه أي دراسة في الغالب إلى تحديد طبيعة ونوع المفاهيم التي من المحتمل أن نتعامل معها في الدراسة، فكل مجال معرفي هو مجال خبرة مشترك للعديد من المختصين و الباحثين ، الغموض ليس هو الدافع الأساسي و المهم لتحديد المصطلحات و

[1] بلعباس الهواري، **المجتمع القبلي المغاربي بين النظريتين الخلدونية و الإنقسامية (دراسة نظرية– تطبيقية مقارنة)** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، قسم علم الاجتماع، جامعة مستغانم،2010، ص15.

[2] Gautier Benoit , **recherche sociale de la problematique.** A la collecte des données , presse Universtaire.

إنما طبيعة الاستخدام الوظيفي للمصطلح ضمن الدراسة هي التي تفرض تحديد دلالته، من خلال موضوع الدراسة توجد مجموعة من المفاهيم التي سيتم استخدامها وفق معيار ومؤشر معين، حيث تتماشى و المسار العام للإشكالية : منها **الانتخابات، السلوك الانتخابي، النظام السياسي، السلطة السياسية، الجماعات المرجعية، القبلية، الزبونية.**

الإنتخاب: " هو اختيار مرشح الى منصب في الدولة من قبل الناخبين و هو إجراء قانوني منظم يختار بمقتضاه شخص لرئاسة او مجلس نيابي او جمعية او غيرها"[1] كما يعرف على انه اختيار شخص من بين عدد من المترشحين ليكون نائبا يمثل الجماعة التي ينتمي اليها، و كثيرا ما يطلق على الانتخاب اسم الاقتراع ، أي الاقتراع على اسم معين[2].

إجرائيا: هو عملية يقوم بها المواطنون بشكل دوري في اطار قانوني معلوم من أجل اختيار ممثليهم لاستلام مناصب في السلطة.

السلوك الانتخابي: هو مجموع العمليات المادية و الرمزية التي تصدر عن الناخب ، خلال الفترة الانتخابية من أجل تأكيد مشاركته في العمل السياسي، فهو تفكير و تواصل من أجل تحقيق الذات.

[1] وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، الأردن، دار أسامة، المشرق الثقافي، 2010،ص 47.

2 احمد عطية الله : **القاموس السياسي** ،ط 3 ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،1968،ص.129.

العملية الانتخابية: "هي مجموعة من الإجراءات و الأعمال القانونية و المادية التي تؤدي بصورة رئيسية إلى تعيين الحكام من قبل أفراد الشعب"[1].

إجرائيا: هي كل الاجراءات المادية و المعنوية التي تتم في إطار قانوني محدد، من أجل الوصول بالممثلين لاستلام مناصب في السلطة.

النظام السياسي: عبارة عن شبكة من التفاعلات والعلاقات والأدوار التي ترتبط بظاهرة السلطة ومن يمارسها من القوى الرسمية وغير الرسمية، إذ أصبحت ظاهرة وجود قوى فعلية وغير رسمية إلى جانب القوى الرسمية من أوضح مميزات النظم السياسية الحديثة، وتحليل النظام السياسي في أي بلد يتطلب تحديد تلك القوى المختلفة التي تشارك في ممارسة السلطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

و يعرف **غابريل ألموند Gabriel Almond** النظام السياسي انه عبارة عن نظام من التفاعلات القائمة في شتى المجتمعات المستقلة، يؤمن مجموعة من الوظائف التي تهدف الى التكيف و الانسجام سواء داخل المجتمع ذاته او اتجاه المجتمعات الاخرى بواسطة القهر الجسدي الذي يعتبر مشروعا الى درجة ما، و يهتم هذا النظام السياسي بالمحافظة على النسق

1 عبدو سعد، علي مقلد ،عصام نعمة اسماعيل : **النظم الانتخابية، دارسة مقارنة حول العلاقة بين النظام السياسي و النظام الانتخابي** ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2005، ص.27.

داخل المجتمع ، او على العكس يعمل على تحويله و تبديله [1]. من خلال هذا التعريف فالنظام السياسي

إجرائيا: هو مجموع التفاعلات و الوظائف التي تعمل على تحقيق الاستقرار في المجتمع.

المشاركة السياسية: تعرف بأنها تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه، و في صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي إشراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي.

السلطة السياسية: من خلال التعريف المشهور لـ : " **داهل .DAHL** " 1957، الذي يقول بأنها:" قدرة الشخص (أ)على التواصّل إلى جعل شخص (ب) يقوم بشيء ما لم يكن ليقدم عليه لولا تدخل (أ)[2].

بنية السلطة: " هي مجموعة العلاقات السلطوية في المجتمع، أو هي توزيع القوى الفاعلة في المجتمع بين مراكز القوى و علاقة هذه المراكز ببعضها البعض"[3]

الجماعات المرجعية: هي الجماعات التي يكون لها تأثير مباشر على الأفراد أو سلوكهم كالأسرة، جماعة العمل، الأصدقاء.....إلخ، كما يمكن اعتبارها أنموذجا مرجعيا، يعتمد

[1] حسن ملحم، **التحليل الاجتماعي للسلطة** ، منشورات دحلب، الجزائر، 1993،ص، 44.

[2] Jean Mechel Mourin: **Précis de sociologie**, ed : Nathan, Paris, 1996, P 38

[3] وضاح زيتون، المعجم السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

عليها الناخب لتقييم سلوكه من خلال مقارنته بتصرفات أفراد هذه الجماعة التي ينتمي إليها.

الزبونية: هي ظاهرة تنتج عن العلاقة التبادلية بين السلطة و القاعدة الشعبية، حيث تضمن الأولى توزيع عائدات مادية كانت أو معنوية في حين تعمل الثانية على دعم الأولى و الحفاظ عليها.

القبلية: tribalisme فضلنا استعمال مصطلح القبلية بدل القبيلة لأن مفهوم القبيلة تلاشى نوعا ما، حيث يستدعي البعد القبلي البعد الزماني و المكاني، و ما يهمن في الدراسة السلطة الرمزية لهذة التركيبة. و هو بمثابة الحالة الشعورية تظهر في الانتماء و الهوية الاجتماعية و الثقافية، فهي واقع مركب.

لأن الحديث يدور اليوم عن النزعة القبلية "Tribalisation" و" هي نزعة يعبر عنها سلوك الفاعلين المرتبط بتغليب للمجموعة القبلية "[1]، إلا أن هذه النزعة تتفاوت حسب المجتمعات و الجهات. كما يرى **Ricardo Bocco**[2] أن من خصوصيات التنظيمات القبلية في المشرق العربي و في إفريقيا حضور القرابة و توحدها مع التعبيرات السياسية، و هذا ما دفع بالبحث في هذا المفهوم لتفسير الكيفية التي تنتقل بواسطتها أشكال التضامن القرابي و تتحول إلى ميادين للعمل السياسي و مجالات للتنافس عن السلطة.

[1] محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي** – سلسلة أطروحات الدكتوراه 41– لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2002، ص ص، 62..

[2] المرجع نفسه، ص 63.

ما يهمنا أكثر في هذه التعاريف هو التعاريف الإجرائية، حيث توضح معنى التعامل مع المفاهيم في الدراسة، كما توضح للقارئ المعنى الذي تم اعتماده من خلال توظيف المفهوم.

كان هذا الفصل الذي تم فيه عرض و توضيح موضوع الدراسة، حتى نتمكن من ضبط و تحديد السياق الذي يتم فيه تناول هذا الموضوع، و لا يفوتنا ذكر أهم ما واجهنا كباحثين مبتدئين خلال الدراسة، حيث كانت طريقة إقتناء العناوين من بين الصعوبات التي واجهتنا، بمعنى العناوين التي تخدم موضوع الدراسة، إضافة إلى صعوبة تتبع المنهج و الدراسة الميدانية لغياب أو نقص حتى نكون موضوعيين أكثر ثقافة البحث العلمي بصورة عامة و البحث السوسيولوجي بصفة خاصة، و هذا ما واجهناه في الميدان امتناع المبحوثات عن أخذ الاستمارات حتى بحجة الوقت ، و عدم اهتمامهن بالسياسة و التخوف من المواضيع السياسية.

الفصــل الثانـي

المـــرأة و الإنتخابات في الجزائر

أولا: المرأة و الانتخابات في مرحلة الكلونيالية.

ثانيا: المرأة و الانتخابات في مرحلة الحزب الواحد.

ثالثا: المرأة و الانتخابات في مرحلة التعددية الحزبية.

أولا: السيرورة التاريخية للإنتخابات :

تعتبر الإنتخابات عملية سياسية تهدف لصنع قرار ما ، و هي العملية التي يقوم من خلالها الشعب بإختيار فرد منهم لمنصب رسمي ، كما تعتبر الطريقة المعتادة التي تتبعها الديمقراطية الحديثة لملأ المقاعد في المجلس التشريعي و أحيانا يكون في السلطة التنفيذية و السلطة القضائية و الحكم المحلي و الإقليمي، كما تستخدم هذه العملية أيضا في العديد من القطاعات كالقطاع الخاص و منظمات الأعمال من النوادي و الجمعيات.

الإستخدام العالمي للانتخابات كوسيلة لإختيار الممثلين يعتبر من أهم ما وصلت إليه الأنظمة الديمقراطية، حيث أصبحت الدول الديمقراطية تصنف على أساس شرعية نزاهة الانتخابات " فالانتخابات بالنسبة لكل نظام ديمقراطي تمثل جانب بالغ الأهمية في الحياة السياسية، إنه فعل يقوم الشعب بمقتضاه و بصورة مباشرة أو غير مباشرة بإسناد السلطة السياسية" [1]، حيث أصبح التداول على السلطة يقتصر على الإرادة الشعبية أين تظهر الانتخابات كحد فاصل للممارسة السياسية، و فيما يخص المعالم النظرية و الفكرية لعلم اجتماع الانتخاب فنجد إسهامات المدرسة الفرنسية بارزة في كيفية تنظيرها لهذا الموضوع من خلال ضبطها لكل ما يتعلق بالسلوك الانتخابي.

[1] جان بيار كوت، جان بيار مونيي، **من أجل علم اجتماع سياسي**، تر: محمد هناد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، 1985،ص 159.

تعتبر النظم الانتخابية الوسيلة القانونية لإيصال ممثلي الشعب إلى السلطة حيث يكون فيه رصد لسلبيات النظام الانتخابي، لا بد و أن تبدأ من أول خطوة في الانتخابات و هي عملية العملية التي تقوم عليها الانتخابات بشكل عام، " فالانتخاب هو اختيار واحد أو أكثر لشغل منصب أو مناصب لا تُشتغل إلا بموافقة الناخبين ... و يكون الإنتخاب فرديا إذا اقتصر حق الناخب على اختيار مرشح واحد، و يكون بالقائمة إذا كان له حق اختيار عدد من المرشحين، و يكون النوع الأخير من الانتخابات مصاحبا لنظم التمثيل النسبي" [1]، كما أن هذا الأخير بقوم على أسس يفرضها حق الاختيار بالنسبة للناخب، و بالتالي تسير وفق منهجية تفرضها ظروف العملية الانتخابية، فكل نظام من الأنظمة الانتخابية اثاره موجودة في النظام السياسي للبلاد.

وصل العقل الغربي إلى نوع من النضج السياسي الشيء الذي سمح له بتنظيم حياته السياسية من جملتها التداول على السلطة بطرق قانونية و ديمقراطية. و أمام هذه التحولات التي تعتبر جد هامة بدأ العلماء يهتمون بمسألة الانتخاب باعتبارها عملية أساسية، و نجد في هذا السياق محاولات الفرنسي **سيغفريد** الذي اهتم بدراسة هذه العملية و حاول تفسير أهم العوامل الأساسية التي لها علاقة بالعملية الانتخابية و بالأخص التي تحدد السلوك الانتخابي في كتابه الذي يعد مرجعا هام لكل من يشتَغل حول موضوع الانتخابات بعنوان: "

[1] محمد السويدي، **علم الإجتماع السياسي ميادينه و قضاياه**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية،1990، ص،176.

اللوحة السياسية لغرب فرنسا"[1]. لو نتمعن في هذا الكتاب لوجدنا أنه يقر بأهم العوامل التي تؤثر في السلوك الإنتخابي و يرجع هذا إلى المنهجية التي اعتمدها سيغفريد، حيث رأى أن هناك مناخات طبيعية تختلف من منطقة إلى أخرى، و عليه فهو يقر بهذا التنوع و التعدد المناخي في الحياة السياسية، تفطن سيغفريد لقصور هذه النظرة و استبدلها بمصطلح العقار على أساس أن له بعد مادي، كان هذا القصور متعلق بالتسميات التي قدمها انطلاقا من بعد جغرافي، الأولى كانت هيئة إنتخابية من الغرانيت و هي متواجدة بمنطقة البوكاج bocage التي تسمح بإقامة ممتلكات واسعة نتيجة وجود الماء، و الثانية هيئة إنتخابية من الكلس و هي متواجدة بمنطقة السهول الكلسية التي لا تتوفر على ممتلكات واسعة لعدم توفر الماء، سنحاول توضيح أهم العوامل التي رآى سيغفريد فاعليتها في التأثير على السلوك الإنتخابي.

1 -البعد العقاري:

قدم سيغفريد موقفا واضحا و بسيط، حيث رآى أن أصحاب الملكيات الصغيرة و العقرات القليلة لهم توجه نحو الحرية و الإستقلال و المساواة ، عكس أصحاب الممتلكات الواسعة و العقارات الضخمة، فنجدهم يدافعون عن الأحزاب المحافظة و يواجهون الأحزاب اليسارية مع وجود بعض التحفظات، حيث نجد أن هناك حالات إستثنائية وقعت في فرنسا إذ أن هناك فئة من أصحاب الملكيات الضخمة و العقارات الواسعة قد صوتوا لصالح اليسار بدل التصويت لحزب المحافظين. و هذه الإستثناءات خصت عمالة السواحل الشمالية في

[1] A , SIEGFRIED,**tableau politique de la France de l'ouest** , Paris, A . Collin,1964,éd originale,1913.

سنة 1906 Département des cotes du Nord على الرغم من إتساع العقاري إلا أنه إنتخب لصالح اليسار، من التحليل الذي أعطاه سيغفريد يتضح ارتباط السلوك الانتخابي بالمجال الجغرافي، تطور هذا الانموذج مع أعمال **فرونسوا فوجيل François Gogel** في بداية الثمانينات في كتاب له أعطاه تسمية التواريخ الانتخابية " كانت الأبحاث في هذا الكتاب حول جغرافيا الانتخابات الفرنسية سنة 1945 حيث أوضح العلاقة بين الاختلافات الجغرافية الكبرى مع القانون المدني، و كذا الأبنية الاجتماعية و أجهزة الإتصالات هذه العلاقة أنتجت سلوك الناخبين، و لم بنفي تأثر هذه السلوكات بالثقافة المحلية و القافة العائلية، و ردود الأفعال الناتجة عن شروط الانتخابات، إلا أنه يؤكد ضعف العوامل الثقافية القديمة على فهم و توحيد آثار أجهزة الاتصالات الاجتماعية، و عجزها على تفسير ردود الأفعال الانتخابية أمام الظواهر المصادفة" [1] من التعاريف السابقة يتضح ان السلوك الانتخابي نتيجة مجموعة من المتغيرات تتظافر فيما بينها لتعطي نوع واحد، هذه العوامل منها ما هو ثابت و منها ما هو دخيل، حيث لا يمكن ان ينفي الباحث العوامل التقليدية بصورة مطلقة كما لا يمكنه ارجاع هذا السلوك إلى عوامل دخيلة و إنما التزاوج بين هذه العوامل يعطي في الأخير سلوكا ما، إلا أن تأثير هذه العوامل يختلف حسب خصوصية و ثقافة كل مجتمع و هذا ما سنحاول التأكد منه في دراستنا المتواضعة.

[1] سمير بارة ، لمام سلمى، **النماذج الانتخابية ، نحو مقاربة ميدانية لتحليل الأنماط الانتخابية في الجزائر**، دفاتر السياسة و القانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد خاص أفريل 2011، ص 193.

و في محاولة لإعطاء العامل الجغرافي بعدا بارزا في تحليل السلوك الانتخابي نجد دراسات أخرى أجريت في عام 1952-1956 بينت إستحالة إقامة توازن حقيقي بين النظام العقاري و الموقف الإنتخابي، و هذا يعطى مجال لوجود عوامل أخرى تتدخل في السلوك الانتخابي.

2 -البعد الدينـــــــــي:

حاول سيغفريد أن يتدارك أهم النقائص المترتبة عن العامل الأول البعد العقاري، فأوجد البعد الديني كعامل أساسي و محدد لسلوك الإنتخابي فيقول: " هناك عاملا روحيا يبدو أساسيا في الحياة السياسية بغرب فرنسا إلى درجة أن كل تحليل سيبقى ناقصا ما لم يقم بتحديد مكانته ووزنه، ألا و هو العامل الديني"[1] من خلال هذا برز دور الدين في الدراسات السوسيولوجية بشكل هام خاصة مع إسهامات **غابريا ل لوبرا** الذي قام بدراسة مونوغرافية حول الممارسات التدينية في فرنسا و لخص ذلك في كتاب، و هي دراسة ركزت على جميع الشرائح الإجتماعية بغض النظر عن السن و الجيل وحتى الأوضاع السياسية، الإقتصادية و الإجتماعية...إلخ، فالدين يظهر في كل البناء الإجتماعي" فالحياة الدينية ترتكز على ثلاثة مفاهيم أو يمكن تعريفها إنطلاقا من ثلاث مفاهيم : المعتقدات، و السياقات الممارسات"[2] " je pense qu'on peut définir la vie religieuse en trois

[1] A , SIEGFRIED , **tableau politique de la France de l'ouest** ,op cit ;p 390.

[2] G , LE Bras, **Etudes de sociologie religieuse.sociologie de la pratique religieuse dans les campagne Françaises**. Tome I , presse universités de France, 1955-1956.p311

termes :croyances conduites,pratiques"، حيث لخص الكاتب الممارسة الدينية التي يمكن ادراكها في حياة الأفراد ن خلال المعتقدات ، السياقات و الممارسات، حيث تعطى السلوك بعدا عقائديا.

3 البعد التاريخي:

حاول **بول بوا** أن يتدارك النقائص التي وقع فيها سيغفريد، حيث قام بدراسة عمالة نموذجية من منطقة السرط لخصوصيتها من حيث التجانس في نمط المعيشة بالنسبة للسكان، حيث رآى أن سبب الصراع في هذه المنطقة راجع بالضرورة إلى عامل تاريخي مؤثر و هو الثورة الفرنسية من خلال ما خلفته من تقسيمات، فنجد الشرق الفرنسي ممثل للقانون في حين الغرب الفرنسي متمرد على القانون و "هي إديولوجية فرقت بين مجموعتين من السكان"[1]

هذا فيما يتعلق بالعوامل المتحكمة في الإنتخابات في فرنسا عموما و بالحديث عن الدولة الجزائرية كدولة مستعمرة فرنسية فهي تتأثر بمعطيات هذا المجتمع ولهذا سنحاول التعرف على السيرورة الإنتخابية في المجتمع الجزائري.

الدولة الجزائرية كسائر الدول الأخرى لها إيديولوجيتها الخاصة ، وبطبيعة الحال هذه الإيديولوجية تختلف من فترة لأخرى لأن تصور النظام السياسي للمواطن في السبعينات والثمانينات يختلف عنه اليوم نظرا لاختلاف المعطيات والظروف الداخلية والخارجية في شتى المجالات، و نظرا لما عرفه هذا المجتمع من محطات تاريخية رسمت معالم المجتمع

[1] Paul,Bois, **Paysans de L'ouest**, le mans, Maurice Vilain,1960, p 674.

الجزائري، احتلت مكانة هامة في الدراسات السياسية والاجتماعية وامتدت علاقتها في علاقة الفرد بالمجتمع والدولة من خلال أطر منظمة للحقوق والواجبات المدنية والسياسية، مبينة مواصفات وأبعاد حسب المنابع الفكرية والمرجعية السياسية، وهذا ما أوجد لدى الفرد الاجتماعي نمط من الوعي الفردي بمبادئه وما يرتبط به من قيم وسلوكيات تعتبر كمرجع للخيارات الحياتية والسياسية اليومية في بناء المجتمع وهياكل الدولة.

هذه المسألة الحاسمة في التكوين الإجتماعي الجزائري تأثرت بعدة عوامل أولها المرحلة الكولونيالية التي تعد مرحلة أساسية في تاريخ الجزائر، حيث كان الإستعمار بمثابة الصدمة لهذا المجتمع من منطلق إستهدافه لمختلف البنى حيث يعتبر عالم الإجتماع الفرنسي بورديو أن الإستعمار في الجزائر كان إستعمارا شاملا، ف الدوافع الإيديولوجية للنظام السياسي الجزائري وتأسيس الدولة الوطنية قد تحقق في سياق تصفية الاستعمار Décolonisation

وفي ظل المعطيات التي فرضها السياق العالمي الحديث أردنا في هذا الفصل تقديم قراءة تزامنية بسيطة وعامة بما يتماشى مع موضوع مذكرتنا ولحصر مختلف جوانبه حتى يتسنى لنا فهم كيفية تبلور العملية الإنتخابية في ظل المعطيات المتجددة في كل مرحلة من تشكلها.

ثانيا: المرأة و الإنتخابات في تاريخ الجزائر المعاصر:

1. المرأة و الإنتخابات في المرحلة الكولونيالية :

عمد الاستعمار منذ دخوله للجزائر إلى استهداف شخصية هذا المجتمع و هويته و ضرب بناه الاجتماعية اعتمادا على ما انت هجته السوسيولوجيا الكولونيالية، وما أفرزته الدراسات الأنتربولوجيۃ حول المجتمعات التقليدية كل هذا محاولة إلى نقله إلى مجتمع رأسمالي فحاول وضع قطيعة نهائية مع بناه الاجتماعية التقليدية، فقد فرض المستعمر الفرنسي ترسانة من القوانين بخاصة قانون الأهالي وقانون فارنيي الذي أدى إلى تفكيك المجتمع الجزائري وسمح بظهور الطبقات [1]، وقد ظهرت عدة قيادات جزائرية لصد ذلك في شكل ثورات شعبية، ولا يختلف إثنان حول أبرزها وهو الأمير عبد القادر الذي استطاع تشكيل أول دولة جزائرية حديثة بمختلف ملامحها، بمرور الوقت تمكنت قيادات أخرى و شكلت الحركة الوطنية الجزائرية كمرحلة امتدادية لسابقتها ، ظهرت في المدن اتخذت العمل السياسي طريقا لها فأدى ذلك لبروز نخبة جديدة من الجزائريين هدفهم واحد وهو إخراج الإستعمار لكن توجهاتهم اختلفت بين أربع سنوردها كما يلي، الأولى وهي الإيديولوجيا الليبرالية(تنادي بالمواطنة والديمقراطية) خطابهم ذو توجه أوربي فرنسي والداعي للعدالة و المساواة و الإ يخاء و حقوق الإنسان و المواطنة ، يدعو للإندماج والتجنيس مع إبقاء الأحوال الشخصية، والثانية هي الإيديولوجيا الشيوعية (تنادي بالعدالة الإجتماعية) وَليدة

[1] من بين القوانين التي سنها الاستعمار الفرنسي قانون 1851، قانون سيناتوس كونسيلت1863، قانون فرنيي 1873.

الحزب الفرنسي الشيوعي و المنفصل عنه، يستمد مرجعيته من الثورة البلشفية والمبادئ الماركسية ينادي بتحرير العمال ولا يعنيه الإستقلال، أما الثالث فهو تيار إصلاحي (المرجعية إلى الديني) مثلته جمعية العلماء المسلمين و التي كانت تدعو للحفاظ على الطابع الإسلامي للمجتمع الجزائري متأثرين بالتيار الإصلاحي المشرقي.

برز بعدها توجه رابع و صف بالراديكالية الوطنية المتمثل في الإتجاه الثوري بزعيمه مصالي الحاج و أتباعه (حزب نجم شمال إفريقيا ، حزب الشعب الجزائري ، حركة انتصار الحريات الديمقراطية) الذي تبنى البناء الثلاثي المتمثل في (المواطنة ، العدالة الاجتماعية ، الهوية الإسلامية) هذا الاتجاه كان يدعو إلى الاستقلال الفوري للجزائر و التي سينشق عنه فيما بعد المنظمة الخاصة[1] التي ستفجر الثورة باسم جبهة التحرير الوطني.

من خلال هذا العرض السريع نستنتج سعي الحركة الوطنية بمختلف تشكيلاتها في المرحلة الكولونيالية نحو تأسيس و إنشاء دعامة دولة حديثة متشبعة بالحداثة مناهضة للسياسة الكولونيالية ، و العمل من اجل تكوين دولة (نموذج الدولة المزمع بناؤها مستقبلا) باعتباره مشروعا سياسيا بديلا و مناهض للكولونيالية، فقد ظهر و كأنه دولة مضادة للدولة الاستعمارية تعبر عن عملية بناء و تجسيد معالم الدولة بطريقة و كيفية جديدة أكثر مما هو مجتمع جديد يحمل علاقات اجتماعية و سياسية مختلفة و عصرية مع تحديث مقومات

[1] حسن رمعون ، **الاستعمار الحركة الوطنية و الاستقلال بالجزائر العلاقة بين الديني و السياسي** ، مجلة إنسانيات الجزائر ، العدد 31 ، 2006 ، ص 17- 18.

الشخصية الوطنية الرافضة للإيديولوجية الك لونيالية، إعتبارا من أن الحركة الوطنية كانت الناطق الرسمي للمواطنين الجزائريين و المعبر الوحيد عن أرائهم رغم تعدد توجهاتها السياسية لكن يبقى هدفها واحد وهو البحث عن الهوية الجزائرية المفقودة بسبب الهيمنة الاستعمارية، و لعل ابرز ممثل لفكر الحركة الوطنية يتمثل في جبهة التحرير الوطنية باعتبارها و وريثة أفكار الحركة الوطنية فقد دعت في بيان أول نوفمبر 1954 إلى " ضرورة تطهير الحركة الوطنية و ضرورة إرجاعها لنهجها الصحيح ، إضافة إلى ضرورة تنظيم طاقات الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري" [1]، و اعتبرت الجبهة إن الإسلام هو الإطار الحضاري المنظم للدولة المنشودة و للهوية الوطنية و اعتباره المقوم الأساسي للثورة الجزائرية ومن خلاله يتم تشكيل الدولة الجزائرية الحديثة و خصوصيات نظامها السياسي القائم و المتمثلة في مبادئ الديمقراطية ، المواطنة ، المساواة ، الطابع الاجتماعي ،الشعب و السيادة الكاملة ، وهذا يبين إيمان و تكامل فكر جبهة التحرير الوطني، و هذا ما نجده في البيان المؤسس لثورة نوفمبر بان الهدف من الاستقلال الوطني يكمن في :

أ – بناء الدولة الجزائرية سيدة ، ديمقراطية و اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية.

ب – احترام الحريات الأساسية دون أي تمييز عرقي أو ديني وهكذا نرى إيمان الحركة الوطنية بمبادئ المواطنة منذ ميلادها على يد تيار الاندماجيين و الداعيين للمساواة ، وصولا إلى جبهة التحرير الوطنية الوريث الشرعي لجميع تيارات الحركة الوطنية ، و دفاعها عن

[1] وزارة الثقافة و الاعلام ، **النصوص الاساسية لجبهة التحرير الوطني 1954 – 1962** ، الجزائر ، 1979 ، ص 19 .

حقوق الأقليات الدينية ، وذلك من خلال ما ورد في بيان نوفمبر الذي سيكون مرجعية كافة الدساتير الجزائرية .

كانت الإنتخابات في هذه الفترة عبارة عن إنتخابات خاصة، إذ سعت الادارة الفرنسية إلى إبعاد الشعب الجزائري بشتى الطرق عن المشاركة في حكم بلاده ، من أجل إخضاعه لحكم المستوطنين الأجانب حيث كان هناك غليان سياسي و إقدام الإدارة الأروبية في الجزائر على تزوير الإنتخابات البرلمانية و البلدية غيرت مجرى الأمور بصفة ملموسة بعد قانون 1947م، فأدرك القادة السياسيون أن الإدارة الفرنسية مصممة على حرمانهم من الحصول على مقاعد في البرلمان الجزائري أو مقاعد في المجالس البلدية المنتخبة. كما عرفت الإنتخابات في هذه الفترة بعدم النزاهة و غالبية التزوير و قد إشتهر بتزوير الإنتخابات في الجزائر الحاكم " **مارسيل إدموند نايجلان Naegelen**" فالإدارة الفرنسية لم تكن تحترم قوانين الإنتخابات. [1] حيث كانت غالبية المقاعد تكون خاصة بالأروبيين في حين المقاعد المتبقية تقسم حسب مصالح الإدارة الفرنسية (عملاء فرنسا)، و ما دعم التفرقة العنصرية أكثر قانون 20 سبتمبر 1947 [2]، رقم 47-1853 الذي نص على عدم المساواة بين الأروبيين و الجزائريين.

عملت الدولة الفرنسية على إقصاء الجزائريين من المشاركة في أمورهم السياسية، و لم تكن مطبقة لمبدأ المساواة الذي تنادي به بصفة عامة و ادراج المرأة بصفة خاصة رغم

[1] د. عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر**،الجزائر، دار الغرب الاسلامي، ط2، 2005،ص 375.

[2] مرجع نفسه، ص 378.

الاتفاقيات و المؤتمرات الدولية التي حاولت المساواة بين الجنسين، و منع الاضطهاد ضد المرأة، إلا أن التاريخ يثبت تواجد المرأة الجزائرية و مشاركتها في الكفاح المسلح، " حيث برهنت المرأة الجزائرية على استعدادها للتضحية و الكفاح بشجاعة من أجل الإستقلال الوطني و تجسيد المجتمع الجديد" [1]، من خلال التعريف يمكن لنا إدراك مشاركة المرأة في الثورة بصفة عامة، و لما نتحدث عن الكفاح المسلح فهنا نشير إلى المشاركة السياسية للمرأة بصفة خاصة، و هذا دليل على وعي المرأة بالأمور السياسية، الشيء الذي يسمح لها بالمشاركة في أمور بلادها من خلال الانتخابات.

2. المرأة و الإنتخابات في مرحلة الدولة الوطنية :

تعتبر الجزائر من بين الدول العربية السباقة التي أعطت المرأة جميع حقوقها خاصة السياسية، فمنذ الاستقلال لم تمنع هذه الأخيرة من حقها في التصويت و لا لترشح لأي منصب من مناصب الدولة، كما أن الجزائر صادقت على الكثير من الاتفاقيات و المواثيق الداعية إلى ترقية المرأة، المبدأ العام لهذه المواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان هو المساواة و عدم التميز، حيث ترجع أهم حقوق الإنسان العامة إلى حقين رئيسيين " المساواة و الحرية" هذا ما أشار إليه الدكتور **علي عبد الواحد** [2]. كما أكدت الاتفاقيات الدولية لسنة 1967 القضاء على التمييز ضد المرأة، حيث تشترط" وجوب اتخاذ التدابير اللازمة، و خاصة

[1] نعيمة نصيب، **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع ، القاهرة،2002،ص، 75.

[2] محمد الغزالي، **حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام و إعلان الأمم المتحدة**، القاهرة: نهضة مصر 2005، ص، 07.

التشريعية لضمان تحقيق المساواة بين الجنسين في التصويت في جميع الإنتخابات و الإستفتاءات، و الترشح لمختلف الهيئات المنتخبة و تقلد جميع الوظائف العامة" [1]، أقرت الإتفاقية الدولية بحق المرأة في المشاركة في الأمور المتعلقة ببلادها، كما أكدت على إعطاء هذه القرارات الشرعية الدستورية في كل بلد حتى يتسنى تطبيقها.

حددت الحركة الوطنية أهدافا للمجتمع الجزائري تتوافق مع أفاق الأجيال التي تناضل من أجلها ، و يمكن أن نقول أنه قد وصل إليها عموما ، كما لا يمكن إغفال مرور السياق السياسي للجزائر المستقلة بمرحلتين الأولى تميزت بوجود نظام الحزب الواحد و مرحلة ثانية عرفت التعددية الحزبية و الانفتاح الديمقراطي فما محل الا نتخابات في الجزائر في هاتين المرحلتين ؟

2. 1 المرأة والإنتخابات في مرحلة الحزب الواحد :

ما ميز هذه المرحلة و جود هيمنة الحزب الواحد على السلطة وتراجع دور المجتمع المدني كرفيق أساسي للمجتمع السياسي، حيث كرست كل محاولات التوثيق الدستورية حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد، نجد دستور 1963 في مادته 23 نص على أن " جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر"[2]، هذا التعريف يتضمن التوجه الواحد للدولة،

[1] أعمر يحياوي، **الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية و القانون الدولي**،الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع،2001،ص،ص،122،121.

[2] ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، جامعة 08 ماي 45، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، ص 86.

و ما ميز هذه المرحلة و جود دستورين سنرى مبادئ الا نتخابات من خلالهما ، هما دستور 1963 و دستور أو ميثاق 1976.

2 1.1. المرأة و الإنتخاب من خلال دستور 1963 :

لقد كان اختيار نهج الاشتراكية و قيادة الحزب الواحد والوحيد، ورفض التعددية الحزبية و النظام الحر، أحد أهم المميزات التي عرفها دستور 1963 ووافق عليها، فقد أعطى الدستور صلاحيات لحزب جبهة التحرير الوطنية باعتبارها حزب الطليعة الواحد المكلف بتحديد سيادة الأمة وخصوصياتها ، ومراقبة عمل المجلس الوطني باعتبارها تسعى لانجاز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية و تشييد الاشتراكية ، و ذلك كله تحت قيادتها ، يبين هذا أن النصوص المنصوص عليها في الدستور ما هي إلا أدوات في يد الحزب لتحقيق برنامجه السياسي لكن رغم هذا فإن دستور 63 ، اعترف بالكثير من الحريات و الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية دون أن يعترف بحق الملكية الفردية ، بحيث لا يسمح لهذه الأخيرة بالمساس باستقلال الأمة و سلامة الأراضي الوطنية ، بكل بساطة عدم المساس باشتراكية الجزائر و مبدأ أحادية الحزب (جبهة التحرير الوطني) .

نص أول دستور للجزائر المستقلة الصادر سنة 1963، في مادته 27 على مبدأ الاقتراع العام، المباشر و السري، على أن يوكل أمر اختيار المرشحين إلى جبهة التحرير الوطني ، هناك اعتراف ضمني بحكم الحزب الواحد المرجعية الأصلية للقرارات المرتبطة بالدولة، و تم تأكيد ذلك في أول نص قانوني تطبيقا لأحكام الدستور، و يتعلق الأمر

بالمرسوم رقم 63-306 المؤرخ في 20 أوت 1963 المتضمن قانون الانتخابات، مقررا مبدأ الإقتراع العام و المباشر في المادة الأولى و الثانية منه، و يعتبر أول نص يؤرخ للنظام الانتخابي الجزائري، كما انضمت الجزائر إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1963، و يبدو واضحا التزامها بكل ما يتعلق بمبدأ المساواة بين الجنسين، محاولة لتكريس مبدأ الوحدة و التكافل بين أفراد المجتمع من جهة و و الإعتراف بحقوق المرأة السياسية من جهة أخرى، إعترفت الجزائر منذ استقلالها بحق المرأة في الشؤون السياسية، إلا أن كل القوانين و القرارات لم تخرج عن توجه الحزب الواحد، بعد انقلاب جوان 1965 أو ما يسمى بالتصحيح الثوري فقد ورث هذا الأخير مبادئ الدستور نفسها عن سابقه، بل يمكن ملاحظة عدة نقائص و تراجع أثر على مصلحة الشعب و هذا ما أشار إليه **بوشعير سعيد** في حديثه حول الحركة التي قامت بانقلاب جوان 65 بقوله مايلي " تركيز السلطة في يدهم و إبعاد الشعب من المشاركة الفعالة في تسيير شؤونه وفشلهم في إنشاء قاعدة اقتصادية فعالة تنافسية و اتسام برامجهم بالطابع الارتجالي و محاولة إرضاء كل الفئات، مما مهد لقيام طبقتين قويتين في المجتمع " [1] طبقة بيروقراطية طَوقت الإرادة الشعبية و طبقة برجوازية جديدة استطاعوا السيطرة على القرار السياسي و الاقتصادي الذي سيدفع بالجزائر إلى حدوث أزمة أكتوبر 1988 ، لكن لا ينكر وجود محاولات في إعادة بناء الدولة من القاعدة يشكل أحد الاهتمامات الرئيسية للمجلس الذي شكلته الحركة التصحيحية، و هو مجلس

[1] المادة : 12،18،19،20، من دستور 1963

الثورة الذي كان يهدف إلى إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية و بالتالي كسب ثقتهم.

جاءت النصوص التأسيسية في هذه الفترة مبنية على التكفل باقرار الحريات العامة واحترام ممارستها، و أكد الميثاق الوطني باعتباره أول وثيقة رسمية تحدد أبعاد السياسة الوطنية ما بعد الاستقلال، كما أكد على الالتزام بترقية المرأة و النهوض بها لتكون عضوا اجتماعيا فاعلا في شتى المجالات، حيث ينص هذا الأخير في إحدى مواده على" لقد خلفت مشاركة المرأة في كفاح التحرير الظروف الملائمة لكسر الكابوس القديم الذي كان يحيط بها و يقيدها، و لإشراكها في تسيير الشؤون العامة و تنمية البلاد" [1]، من التعريف السابق يتضح أن كفاح المرأة في الثورة كان أكبر دليل على مدى كفاءتها و خبرتها، و الشيء الذي يدعم إمكانية مشاركتها في الأمور السياسية، و قد شمل الميثاق ذلك في فصل الحقوق السياسية و أهم مادة في هذا الفصل تنص على أن كل الأفراد من كلا الجنسين لهم نفس الحقوق و الواجبات.

2 .1 .2. الانتخاب من خلال الميثاق الوطني 1976:

دستور 22 نوفمبر 1976 نص في مادته 105 على أن ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام المباشر و السري، و يتم انتخاب المرشح بالأغلبية المطلقة من الناخبين المسجلين، أما الانتخابات التشريعية فقد حددت أحكامها المادة 128، حيث ينتخب أعضاء

[1] نعيمة نصيب، **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية**، مرجع سبق ذكره، ص،185.

المجلس الشعبي الوطني، بناء على ترشيح من قيادة الحزب عن طريق الاقتراع العام المباشر و السري.

أعتبر الميثاق الوطني أو دستور 1976 بمثابة عقد بين الحكام و المحكومين و يتميز بكونه حمل المحاور الكبرى لبناء المجتمع الاشتراكي ، و وحدة العلاقة بين الحزب الحاكم الواحد و الدولة ودور الجيش الوطني الشعبي في الدفاع عن الوطن والمشاركة في التنمية ، لكن كسابقه دستور 1963 (كانت خيارات تعطيل الديمقراطية التي تعتبر أساسا للحرية وحق في الإعلام ، وأدت طبيعة هذا النظام السياسي والاقتصادي المنتهج في الجزائر الذي كان يقوم على التسيير الانفرادي و المركزي إلى انسحاب المجتمع المدني و انتكاسه طيلة هذه الفترة)، كما نجد أنه كان يدعي للقضاء على تعدد الأحزاب و مبدأ الفصل ما بين السلطات ، المتمثلة في التناقضات القائمة في المجتمع بسبب الملكية الخاصة فقد رأوا أنه " يجب محاربة الملكية الخاصة المستقلة من أجل القضاء على التناقضات بين أفراد المجتمع فتتحقق الوحدة و تسوده العدالة "[1]، كون المجتمع الجزائري انبثق عن احتلال طويل فكانت النظرة أنه مجتمع منسجم اجتماعيا يخلو من الطباقات، و هنا يظهر الدعم الذي كان موجه للحزب الواحد، حيث أن التعددية سبق و برهنت عن فشلها في تحرير البلاد إضافة إلى دعم ذهنية الأفراد التي كانت ترى في الرأسمالية سبب حرمانها و جوعها بفكرة رأسمالية استعمارية.

[1] سعيد بوشعير ، **النظام السياسي الجزائري** ، الجزائر : دار الهدى ، ط 2 ، 1993 ، ص 69 .

وهذا يناقض حرية التملك التي تنادي بها التعددية، لكن رغم هذا فقد أقر دستور 76 مجمل الحريات الأساسية وحقوق الإنسان و المواطن سواء ذات الطابع السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي حيث تم " إقرار مبدأ المساواة بين جميع المواطنين و إلغاء أي تميز من أي نوع كان، بالإضافة إلى اعتبار القانون واحد بالنسبة للجميع ولابد من احترامه»[1] كما ضمن « الدستور كل الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية ، بالإضافة اعتبار كل مواطن تتوفر فيه كل الشروط القانونية ناخبا وقابلا للانتخاب عليه "[2]. كما أقر الميثاق حرية المعتقد و الدين و التعبير فنجد إقراره بهذا في مواده ذاكرا " حرية المعتقد و حرية الرأي ، حرية التعبير و الاجتماع و حرية انتماء الجمعيات معترف بها وتمارس في إطار القانون "[3]، رغم ما وجد في مواد هذا الدستور من حقوق وواجبات تدعوا إلى ترسيخ قيم الديمقراطية ومبادئها، و بالتالي فاعلية الانتخابات لتكريسها، فقد دعا إلى عدم المساس بمبادئ الثورة والاختيار الاشتراكي مما جعل معظم هذه الحقوق و الواجبات مجرد كلمات فارغة المحتوى و التطبيق في ظل تقييدها بعدد من الشروط والمحددات كما نجد تغييب المشاركة السياسية للمواطنين و التي تعتبر أيضا احد المقومات الأساسية فقد اقتصر حق الترشح في انتخابات التمثيل السياسي و الشعبي على المناضلين داخل جبهة التحرير الوطني دون باقي المواطنين ، بحيث يصير الولاء مربوطا بالحزب الواحد الحاكم و هذا ما ميز تلك الفترة إضافة إلى محاولة تَسيس المجتمع المدني و

[1] – المادة 39 ، 40 من دستور 1976

[2] – المادة : 42 ، 58 من دستور 1976

[3] المادة : 53 ، 55 ، 56 ، من دستور 1976

كان ذلك من خلال المنظمات الجماهيرية خاضعة و مُؤطرة من طرف الحزب الواحد فظهر كل من الاتحاد العام للعمال الجزائريين و الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين و الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية ... إلخ ، و بالتالي سيطرة الحزب الواحد و المجتمع السياسي على المجتمع المدني ككل و تسييسه و تغييبه عن الساحة و بالتالي تراجع و تلاشي فكرة الانتخاب في تلك الحقبة ، في هذه الفترة ألزمت معايير حقوق الإنسان الدولية الدول أن تسجل في دستورها الوطني أو أي نص تشريعي مبدأ المساواة بين الرجل و المرأة، حيث يضمن الدستور كل الحقوق السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية و الثقافية للمرأة، المادة 42 من هذا الدستور تكرس الحماية القانونية المتوفرة للممارسات المجتمعية التي تقوم بها المرأة الجزائرية، و تؤكد على مفهوم المرأة الجزائرية كمواطنة تتمتع بجميع الحقوق التي يتمتع بها الرجل في الحياة العامة، كما نصت المادة 81 على أنه ينبغي للمرأة الجزائرية أن تكون قادرة على المشاركة الفعلية في النشاط السياسي، و في بناء الإشتراكية بالنضال في صفوف الحزب و المنظمات القومية، و بذلك يكون الحزب هو الاطار القاعدي الذي تتمرس في صفوفه المرأة الجزائرية على العمل السياسي و تكتسب الخبرات الكافية لممارسة نشاطها، و دليل ذلك الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات الذي يعتبر الجناح النسوي للحزب و منه السلطة، دستور 1976 أعطى مجال واسع لتواجد المرأة في الحياة السياسية، و لكن لما نتحدث عن الانتخاب و مشاركة المرأة في الانتخابات نجد المشاركة رمزية و ما يمكن قوله عن هذه الفترة أن الانتخابات خلال فترة دامت حوالي سبعة و عشرون سنة منذ الاستقلال

إلى غاية سنة 1989 " أنها انتخابات جرت في ظل شبه غياب للنصوص القانونية، حيث لا يمكن أن ننفي وجود القوانين و لكن تم وضعها بصورة استعجالية لسد الفراغ الذي كان موجود"[1] و لما يتعلق الأمر بالانتخابات المحلية بصورة خاصة ففي هذه الفترة لم تكن الصورة واضحة من حيث تسيير الجهة المركزية و الجهات المحلية، و تحديد طبيعة التكامل بين السلطة المركزية و السلطات المحلية. و جرت أول انتخابات محلية في شهر فبراير 1967 هذا بالنسبة للبلديات، و بالنسبة للولايات فكانت أول انتخابات أيضا في 25 من شهر ماي 1969، و كان هذا بعد صدور التشريع الخاص بالبلدية و الولاية، حيث ركز على التنظيمات الادارية و الانتخاب و اعتبر أول نص انتخابي بعد حوالي سبع سنوات من الاستقلال الذي سيرسم معالم الخريطة الانتخابية في الفترة الأحادية.

حيث كان عدد مقاعد البلدية يخضع لعدد سكان البلدية " فعدد المقاعد أو النواب يبدأ بأصغر وحدة و هي تسع مقاعد لبلدية عدد سكانها لا يتجاوز 5000 نسمة، حيث لا يسمح القانون بتواجد اثنين أو أكثر من الأقارب و الأصهار من الدرجة الأولى أن يكون معا نوابا بلديين في مجلس شعبي بلدي واحد " [2] فالقانون ضمنيا يعترف بالروابط العائلية و بالتالي يدعم الروابط القبلية.

---

[1] أحمد يعلاوي، **تطور الانتخابات في الجزائر من الكتاب الجماعي، الانتخابات في الجزائر 1962- 2014** الجزائر **دار لالة** صفية للنشر و التوزيع، ط1، 2014، ص 12.

[2] أحمد يعلاوي، **تطور الانتخابات في الجزائر من الكتاب الجماعي، الانتخابات في الجزائر 1962- 2014**، مرجع سبق ذكره، ص ص، 15،16.

استمر انتخاب الجماعات المحلية خلال هذه الفترة وفق أول قانون لتأسيسها، حتى مجيء دستور التعددية الذي سيعطي معنى آخر للانتخاب باعتباره حق حسب روسو " الانتخاب حق يمتلكه كل فرد بصفته مالكا لجزء من السيادة التي لا يمكن لأحد أن ينتزعها منه مهما كانت صفته "[1]

و كخلاصة لهذه الفترة حسب ما يقره **عيسى جرادي** " لقد مورست الأحادية السياسية في الجزائر بالأسلوب الذي فرضت به " [2]، و حسب هذا التعريف رغم ما اعترفت به الدساتير من حرية و مبدأ المساواة بين الجنسين إلا أن الأحادية ارتكزت على أسلوبها الخاص و بمعنى آخر لم تخرج هذه الأخيرة عن ما تم تسطيره لها، حيث أن فكرة المساواة بين الجنسين التي سبق و أشرنا إليها في المواثيق" يمكن أن ترتبط بميادين كالتعليم و الرعاية الصحية و العمل في نطاق الرواتب و ليس في تولي المناصب و خاصة العليا، و لكن تنفي ذاتها مباشرة لما يتعلق الأمر بعملية صنع القرار، و يتضح هذا أكثر إذا تتبعنا تواجد المرأة في المجالس النيابية سواء البرلمانية أو المجالس الشعبية الولائية و البلدية منذ أولى الإنتخابات التي خاضتها الجزائر" [3]، يتضح إلى درجة كبيرة أن السلطة العليا و المقررة كانت في يد الحزب الواحد، و رغم ما كان يسن من قرارات إلا أن مسألة اتخاذ القرار كانت محذورة ليس فقط على المرأة و إنما الجنسين معا ، ما يمكن استخلاصه أن نضال المرأة لم يعطيها حقها

---

[1] عبد المومن عبد الوهاب، **النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية**، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص،21.

[3] سامية بادي، **المرأة و المشاركة السياسية: التصويت، العمل الحزبي ، العمل النيابي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسنطينة، جامعة منتوري، كلية العلوم الانسانية و الإجتماعية، قسم علم الإجتماع، 2005،ص، 125

في هذه الفترة من الحكم، و جل القرارات التي شملتها المواثيق " كان من أجل صورة النظام السياسي الجزائري أمام الجهات المهتمة بحقوق الإنسان و الدفاع عن حقوق المرأة، و ذلك راجع لعجز التنظيمات النسوية عن تأطير المرأة الجزائرية رغم أن نصف ديمغرافية الجزائر من النساء"[1]، يعكس هذا أن النظام الإشتراكي كان يسير وفق خطى واضحة و معلومة، و كل ما كان يسن من قرارات كانت هادفة سواء على المستوى العالمي أو المستوى الداخلي، و هذا يعكس سعي النظام الاشتراكي إلى السيطرة على المجتمع الجزائري على أن الدولة هي الوصي على هذا الشعب بعد ما عاناه من الاستعمار.

الميثاق الوطني لـ 76 اعتبر حق المساواة للمرأة أمر مفروغ منه، مشيرا إلى أنه" انطلاقا من مبدأ المساواة بين الجنسين، فإن الاشتراكية تعترف بالمكانة الأساسية التي تحتلها المرأة في الحلبة العائلية، بوصفها أما و زوجة و مواطنة" [2]، تصريح ضمني في هذا التعريف بالأدوار المحددة للمرأة ، و تكريس للثقافة التقليدية التي تحاول أن يكون ارتباط المرأة بالبيت و بدرجة كبيرة و أولى من حيث الأولويات، و يأتي دورها كمواطنة في الأخير باعتبار السياسة تبقى في درجة بعد الأولويات الأسرية، و لهذا أخذ النظام الاشتراكي هذا الدور للمرأة، كانت تعني المساواة بين الجنسين في الميثاق " عدم التمييز"، و إزالة العقبات

[1] محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية نقدية**، سطيف، دارالمجد للنشر و التوزيع، 2010،ص،84.

[2] مجموعة من المؤلفين، **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ، دراسات و أبحاث**، أشغال الندوة الوطنية العلمية، يوم 15 مارس 2016، إشراف و تنسيق: د: نادية سعيد عيشور، منشورات مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر و التوزيع، قسنطينة، الجزائر.ص،138.

الإقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، " بمعنى القضاء على الفقر و البطالة من الناحية الاقتصادية، و محو الفوارق الطبقية و القضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان اجتماعيا، و التعليم الإلزامي و مجانيته لكل المواطنين من الإبتدائي إلى الجامعي" [1]، لأن هذه الأخيرة إن لم يتم القضاء عليها، ستكون سبب وجود الفوارق و الطبقية، و كنتيجة حتمية لا وجود لمساواة في وجود عقبات تحد من تطبيقها في الواقع المعاش.

2 .2. المرأة و الإنتخابات في مرحلة التعددية الحزبية :

عرفت هذه المرحلة عكس المرحلة السابقة انفتاحا سياسيا و ذلك من خلال الإعلان عن التعددية الحزبية، و بالتالي يمكن الحديث عن عودة مسار الديمقراطية و الإ نتخابات للمجتمع الجزائري ، ومن هنا سنرى مسارها في هذه الفترة من خلال دستوري 1989 و دستور 1996.

2 .2 .1. المرأة و الإنتخابات من خلال دستور 1989:

كانت أحداث أكتوبر 1988 منعرجا حاسما في التاريخ الجزائري ، فقد كانت الوضعية التي يعيشها المواطن في تراجع على كافة المستويات مما أدى إلى تزايد ظواهر عدة كالبطالة و المعاملات البيروقراطية السيئة، وتنامي الاختلاس و غيره مع بدأ تلاشي القيم لا أخلاقية هذا ما أدى إلى تفجير تلك الأزمة، و دعا إلى ضرورة تغيير الدستور السابق و فتح الباب أمام بروز مرحلة جديدة و هي مرحلة التعددية الحزبية و الدعوة إلى الديمقراطية الحرة

[1] دستور 1976، المادة 41.

، و بهذا تغيرت معالم الخريطة الانتخابية التي كانت كتابية فقط في دساتير مرحلة الأحادية، مع مجيء دستور 1989 المؤمن بالانفتاح و التعددية الحزبية فقد حل بموجبه مبدأ الفصل بين السلطات و التعددية الحزبية و مسؤولية الحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني محل مبدأ الحزب الواحد المحتكر للسلطة و الفارض للنظام الاشتراكي ، أحداث أكتوبر 1988 تعتبر زلزالا سياسيا هز أركان النظام القائم و أطاح به ممهدا للتغيير، فقد كان في نظر المواطنين أن السلطة قد انحرفت عن مبادئ وقيم نوفمبر 1954 " فتراكم النصوص الدستورية و على مدى ثلاثة عقود استقر في اعتقاد الناس أن الحزب الواحد هو القدر السياسي للجزائر" [1] فتكرست لديه ثقافة الخضوع و الرضا لدرجة الاعتقاد أن تجاوز هذه القوانين مساس بقداسة الثورة و الخروج عن المجتمع، فنجد **سعيد بوشعير** يعطي تعريف لأحداث أكتوبر فيقول: « فقد كانت أحداث أكتوبر بمثابة تعبير عن فصل للعلاقة القائمة بين المواطن و السلطة و الدولة المبنية سابقا على قاعدة رفض معارضة هذه الأخيرة ، وحدة الفكر و العمل و التصور ، بغرض إقامة مجتمع مدني في إطار قيم المجتمع يشارك فيه كل المواطنين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في اتخاذ القرار السياسي ».[2] من خلال التعريف يتضح أن الدولة ارتكزت على قاعدة أساسية مفادها عدم معارضة هذه الأخيرة، و بصورة أدق عدم المساس بالحزب الواحد و كل ما يتعلق به، ما منع عن أفراد المجتمع حرية الابتكار، و وحدة الفكر.

[1] عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص20.

[2] – سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص .192

كانت هذه الأحداث بداية تثبيت دعائم النظام الديمقراطي الذي لا يبغي عنه الشعب بديلا، نظام تسوده الحرية و التنافس السلمي في ظل مبادئ ما سمي بالجمهورية الثانية أي المرحلة الثانية و التي تبدأ من التعددية الحزبية و المقررة في دستور 1989 ، فقد تعددت مصادر هذا الأخير بالنسبة لسابقيه فقد كانت مصادره (النظام البرلماني ، النظام الرئيسي ، النظام الفرنسي ، دستور 1976، الشرعية ، الإسلام) [1] . فالوضع الحرج الذي مرت به الجزائر رأى في الخيار الديمقراطي السبيل لتجاوز هذا الانسداد " الخيار الديمقراطي كان الرأي العام الوطني يأمل في اجتياز واقع المحنة مثلما يأمل في ترقية تجربة التعددية التي تمثل بالنسبة إليه كسبا ثمينا لم يأتي من فراغ بل أتى بعد تضحيات و مغارم مؤلمة جدا "[2]

ما يمكن استنتاجه من ذلك انه استبدلت الأولوية الثورية بأولوية الحرية و الفصل بين السلطات والتعددية الحزبية ، إضافة إلى الحرية التي يقرها الدستور الذي يؤكد على كرامة الإنسان و ضمان ممارسة حقوقه و حرياته التي من بينها ممارسة الحكم و إقرار سيادة الأمة و الشعب، وبهذا يمكننا القول بأن دستور 1989 في الجزائر، قد أقر بالحرية الشخصية والسياسية المبنية على نظرية السيادة الشعبية الهادفة إلى مساهمة أفراد المجتمع في ممارسة السلطة والاعتراف بحق الاقتراع العام و السري المباشر، و نجد من أهم المبادئ التي أقرها هذا الدستور ما يلي: حق الدفاع، الفصل بين السلطات، احترام حرية التعبير و الرأي و حق الاقتراع العام نوجزها فيما يلي:

---

[1] المادة : 28 من دستور 1989

[2] عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 06 .

1 -**حق الاقتراع العام و السري المباشر** : وقد أقر هذا المبدأ لضمان مشاركة كل المواطنين المتمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية لممارسة السلطة عن طريق الاختيار ممثليهم أو ترشيح أنفسهم وهذا ما ورد في الدستور من خلال مادتيه 95،86.

2 -**المساواة :** يعتبر مبدأ المساواة أحد أهم مبادئ الديمقراطية ، فهو ملازم لحقوق الإنسان و النظام الديمقراطي، فقد ورد في المادة 28 على أن" كل المواطنين سواسية أمام القانون ، ولا يمكن أن يتذرع بأي تميز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي "[1]

كما وردت عدة مواد تدعوا إلى هذا المبدأ مثل المواد 30، 47، 48 إضافة إلى تجسيد مفهوم الإصلاح السياسي، وذلك من خلال احترام حرية التعبير و الابتكار طبقا للمادة 36 من هذا الدستور.

3 -**احترام حرية التعبير و الرأي:** طبقا للمادة 39 التي أقرها أيضا الدستور.

4 -**حق التعددية الحزبية** : يعتبر أيضا مبدأ التعددية الحزبية أحد أهم ميزات هذا الدستور طبقا للمادة 40 منه والتي تعطي الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، شريطة عدم المساس بالمبادئ الأساسية و الوحدة الوطنية ، السلامة الترابية ، استقلال البلاد ، سيادة الشعب ، نبذ الممارسات المنافية للخلق

[1] المادة : 28 من دستور 1989

الإسلامي وقيم نوفمبر[1]، و رغم الانفتاح على التعددية الحزبية و تمثيلها جانبا من التطلعات الشعبية لكن بقاء المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي عجز النظام عن معالجتها، قد يعود ذلك إلى بقاء بعض الأصوات المنددة بالنظام و الداعية للتغيير، حيث أنه كان هناك تصدع على مستوى النظام فنجد فئتين متعارضتين فئة تنادي بالديمقراطية و تدعو إلى التغيير في حين الفئة الثانية و هي الفئة المحافظة التي كانت تسعى لبقاء النظام الاشتراكي، ما دفع بالعديد من المواطنين للارتماء في بعض أحضان هذه الأحزاب المنددة كالجبهة الإسلامية للإنقاذ باتجاهها المتطرف، فبالرغم من الانتقال إلى نظام التعددية لم تتقدم البلاد في طريق حل مشاكلها . " استغلت هذه المشاكل من قبل الأحزاب لا لإظهار عجز النظام عن التسيير فقط ، و إنما لعرقلته أيضا قصد تأزم الوضع الاقتصادي و الاجتماعي مستخدمة في ذلك كل الطرق القانونية و غير القانونية ، و حتى طرق العنف لإدخال البلاد في دوامة الفوضى و إسقاط النظام في نهاية الأمر"[2]

5 -**الفصل بين السلطات** : إن مبدأ الفصل بين السلطات كان الغرض منه تجنب تداخل السلطات و الصلاحيات و احتمال استحواذ سلطة معينة على سلطات و اختصاصات أخرى و ذلك في عقد اختصاص التشريع للمجلس الشعبي الوطني بمفرده دون مشاركة جهة أخرى.

---

[1] المادة : 40 من دستور 1989

[2] محمد حسن بلقاسم بهلول ، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية** : تشريح الوضعية ، الجزائر : مطبعة دحلب ، 1993 ، ص 82.

6 -**مبدأ الشرعية و عدم الرجعية** : لقد اقر الدستور مواد عديدة تدعو إلى حماية الفرد أو المواطن من اعتداءات السلطة سواء تعلق الأمر بتوجيه التهمة لشخص أو أثناء إجراءات محاكمته و قد وردت عدة مواد تنادي بهذا المبدأ منها المادتين 43 و 46 .

7 -**حق الدفاع:** اقر دستور 1989 مبدأ حق الدفاع عن النفس كمبدأ أساسي لحماية الفرد و الجماعة من اعتداءات السلطة ، دون قيود طالما كان ذلك الحق يعمل للدفاع عن حقوق المواطن و حرياته الفردية و الجماعية وهذا ما نجده في المادة 32 من هذا الدستور « الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية من الحقوق الأساسية للإنسان ، و الحريات الفردية و الجماعية مضمون »[1] كما ضمن دستور 89 حق المواطن في الإضراب و الاحتجاج ذلك إن المجتمع الديمقراطي يحق فيه للمواطنين الاجتماع بشكل سلمي و الاحتجاجات على سياسات حكومتهم ، وهذا ما نصت عليه المادة 54 من هذا الدستور ، و مما يلاحظ في دستور 89 هو فتوته و اعتباره حجر الأساس للانتقال للجمهورية الثانية ، وهذا ما ميز وجود عدة فراغات قانونية فيه ، مثلا في القانون الذي ينظم الأحزاب السياسية و الذي سنجده في التعديل الدستوري 1996 ، و الذي يمنع من استعمال مقومات الهوية الوطنية (الإسلام ، العروبة، الأمازيغية) في تسمية أي حزب أو العمل بها أو تلقي أي تمويل خارجي و الذي يمكن أن نقول أنه كان وراء الخلل الوظيفي

[1] المادة : 32 من دستور 1989

الذي ضرب الجزائر و المتمثل في العنف المسيس ، من طرف الإسلاميون عقب أحداث 1992 و بالتالي ظهور حالة من ألا استقرار و تدهور الوضع الأمني ، والذي سيتداركه التعديل الدستوري 1996 و خصوصا بعد توقف المسار الديمقراطي الشرعي بعد حل البرلمان يوم السبت 1992/01/04، و إقالة الرئيس الشاذلي بن جديد و إيقاف المسار الانتخابي الذي سيدخل البلاد في حرب أهلية [1].

ما ميز القانون الانتخابي التعددي هذه الفترة أن أول قانون كان في 07 من شهر أوت 1989م يعترف بالتعددية من خلال التجديد البارز في كل من " مشاركة المرشحين الأحرار و مرشحي الأحزاب وأيضا النظام الانتخابي النسبي و التصويت على القائمة "[2]، حيث أتاح هذا القانون إمكانية تقديم قائمة مرشحين، حيث كان من قبل ممثلا في أشخاص خاضعين لقرارات الحزب الواحد، كما خفض القانون من عدد أعضاء المجالس المنتخبة البلدية حيث أصبح ما بين سبعة و ثلاثة و ثلاثون بينما كان يتراوح في السابق خاصة مع أول قانون للبلدية سنة 1967م ما بين تسعة و تسعة و سبعون عضوا .

و فيما يخص التركيبة العددية للولاية مازالت منذ سنة 1969م تحافظ على العدد الذي يتراوح ما بين خمسة و ثلاثون و خمسة و خمسون حيث تخضع للكثافة السكانية.

---

[1] الحسن بركة ، **أبعاد الأزمة في الجزائر ، المنطلقات ، الانعكاسات ، النتائج** ، الجزائر، دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر و التوزيع ، ط1 ، 1997 ، ص 63

[2] أحمد يعلاوي، **الانتخابات في الجزائر 1962-2014**، مرجع سبق ذكره، ص،26.

في ظل الفترة ما بين 1989 م و 1990م جرت أول انتخابات محلية بعد التعددية في 12 من شهر جوان 1990م، أخذ كل من حزب جبهة التحرير الوطني و الجبهة الإسلامية للإنقاذ الصدارة في نتائج الانتخابات البلدية حيث كان من بين 1541 مجلس بلدي حصلت الحركة الإسلامية على 853، في حين الجبهة حصلت على 487 و توزعت 201 من المجالس المتبقية على القوى السياسية المتبقية و كانت الجبهة قد حصلت على الأغلبية بالنسبة للانتخابات التشريعية التي كانت في 26 من شهر ديسمبر 1991م، أثار هذا الشك لدى الفاعلين السياسيين فاستدعت الضرورة إعادة النظر في القانون الانتخابي، هذه الفترة عرفت حكم الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد و بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بغالبية الأصوات بالنسبة للمجالس البلدية و الولائية ما يعادل نسبة 54% من الأصوات، بعدها مع انتخابات تشكيل البرلمان تدخلت السلطة من أجل دعم مصالح جبهة التحرير الوطني ورغم هذا التدخل للسلطة إلا أن الجبهة الإسلامية تفوز بالأغلبية من المقاعد، يتدخل الجيش و كنتيجة لهذا التدخل إعلان الرئيس استقالته و يوقف الجيش العملية الانتخابية، و هذة الفترة و حتي تعديل الدستور و كأنه فرصة للجيش أن يظهر في كل محطة ليوجه الأمور، لأن الجزائر كانت تغرق في دوامة الإرهاب راح ضحيتها الكثير من الأرواح إضافة إلى التخريب الذي مس مختلف القطاعات العمومية و الخاصة.

في هذه الفترة التي تميزت بعدم الاستقرار كان اللجوء إلى التعيين في المجالس البلدية و الولائية هو الأنسب بدل الانتخاب، حتى صدور قانون 02 جويلية 1997م الذي عالج

طريقة توزيع المقاعد حيث تخضع لمبدأ الأصوات التي تتحصل عليها كل قائمة و هو " فرصة الأقليات بمعنى القائمة التي تحصل على عدد قليل من الأصوات من منطلق مشاركتها في الحياة السياسية" [1]، عادت الدولة إلى الشرعية الانتخابية و أجريت بموجبه الانتخابات المحلية طبق نظام التمثيل النسبي بالقائمة المغلقة في الانتخابات المحلية الثلاث الأخيرة 23أكتوبر 1997، 10أكتوبر 2002، 29 نوفمبر 2007، و كان من سلبياتها صعوبة فوز حزب بأغلبية المقاعد مما يؤدي إلى تشكيل تحالفات لتكوين تسيير المجلس، إضافة إلى عدم حسم القانون في مسألة اختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي و تركها للقائمة الفائزة بحكم المادة 48 من قانون البلدية.[2]

رغم ما تميز به دستور 1989 من كونه دستور التعددية و الانفتاح، فهو يشابه دستور 1976 ذو الصبغة الاشتراكية، حيث أشار إلى نفس ما حدده الميثاق فيما يخص مبدأ المساواة ، كما نص على ضمان مساواة المواطنين و المواطنات في الحقوق و الواجبات بازالة كل العقبات...."، و لم ينص هذا الأخير على ضمان الحقوق السياسية، الإقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمرأة الجزائرية، و هذا من مضامين النهج الإشتراكي، الذي أخذ على عاتقه التكفل بالشعب الجزائري بصفة عامة، و كفل كل القضايا المتعلقة بالمرأة بصفة خاصة، و محاولة اشراكها في السياسة باعتبارها عضو فعال في المجتمع، دستور 89 تخلى

[1] إسماعيل لعبادي، **أثر النظام الانتخابي في تشكيل المجالس المحلية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية**، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح ،المجلة العربية للعلوم السياسية، ص ص، 78،79.

[2] المادة 48 من قانون 90-08 المعدل و المتمم، تنص على " يعين أعضاء القائمة التي نالت أغلبية المقاعد عضوا من بينهم رئيس للمجلس الشعبي البلدي....."

على ضمان كل الحقوق السياسية و الإقتصادية و الاجتماعية للمرأة الجزائرية، باعتبار ذلك عزوفا عن الخطاب الاشتراكي الذي كان يدعم المرأة، هذه الدساتير الجزائرية جاءت مطابقة للمقاييس القانونية الدولية ، ما انعكس على المنظومة القانونية، إلا أن المساواة بين الجنسين من خلال المشاركة في السياسة كان مشروطا، حيث ربط دخول مؤسسات الدولة بالقانون حسب المادة 48، وهذا الشرط لا يبدو واضحا، مما قد يقف حائلا في الكثير من المحطات التي تتطلبها ضرورة تدخل النظام من أجل تحقيق الصلاحيات المطلوبة، فالمساواة حسب هذا الدستور خاضعة للجدارة و الاستحقاق.

2 .2 .2. الانتخابات من خلال التعديل الدستوري 1996 :

بعد الأزمة التي ضربت الجزائر و فشل الاجتهادات السياسية المختلفة منذ جانفي 1992 و التي ركنت إلى أسلوب (التعيين) الضيق و وفق معايير ذاتية (جهوية و مصلحية) غير دستورية والتي كانت سببا في فقدان الشرعية ، هذا ما دفع السلطة إلى ضرورة تعديل الدستور من جديد سنة 1996 ، « والجدير بالذكر إن التعديل الدستوري له أحكامه و ضوابطه ، و لا يتحقق إلا في إطار الشرعية ووجود مؤسسات دستورية ، أبرزها رئيس الجمهورية الذي له (حق المبادرة بالتعديل الدستوري)... وأيضا وجود برلمان منتخب و هو المجلس الشعبي الوطني عندنا في الجزائر، و كذا المجلس الدستوري الذي يراقب مدى دستورية عملية التعديل... و أخيرا الشعب صاحب الاستفتاء و المشورة وله كلمة الفصل في

الموضوع »[1]، إضافة إلى عودة المسار الانتخابي بعد الرئاسيات وفوز اليمين زروال بها و بالتالي فقد فرضت فكرة التعديل نفسها و خصوصا في تلك الحقبة المتأزمة التي كان يعيشها المجتمع الجزائري ، فالتعديل الدستوري لسنة 1996 على غرار دستور 1989 رغم ما فيه من نقائص و تناقضات فهما يعتبران نقلة نوعية بالنسبة للجزائر، في مجال بناء الديمقراطية و بناء أسس المجتمع المدني و البحث عن الحداثة ، ضبط التعديل الدستوري سنة 1996 الحقوق و الوجبات أورد فيه الواجبات المترتبة على المواطن في فصل مستقل أخر ، و الملاحظ هنا هو رغم التغيير الكبير الذي مس دستور 1989، إلا أن التعديل الدستوري 1996 كان مكملا للبناء الديمقراطي الذي بناه دستور 89 وهذا بمعالجته للفراغات القانونية التي ظهرت فيما بعد هذا تفاديا للوقوع في الأخطاء التي وقعت فيما بعد دستور 1989،

و يتعلق الأمر هنا خصوصا بالمادة 42 و التي نصت على « حق إنشاء الأحزاب السياسية شريطة أن لا يكون ذلك ضربا و انتهاكا للحريات الأساسية و القيم و المكونات الأساسية للهوية الوطنية ، امن و سلامة البلاد ، سيادة الشعب ، التلاعب بالطابع الديمقراطي و الجمهوري للدولة، لكن ما ميز هذه المادة هو إتباعها بملاحظات صارمة و تأكيد صريح على عدم تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني ولغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي »[2].

[1] الحسن بركة ، **أبعاد الأزمة في الجزائر ، المنطلقات ، الانعكاسات** ، النتائج ،مرجع سبق ذكره، ص 157.

[2] المادة : 42 من دستور 1996

و هكذا تم سد الفراغ ال موجود في المادة 40 من دستور 1989، والذي ترك الأمر و جعله يتلاعب بعقوبات الهوية الوطنية، كما أن نفس المادة ح ذرت على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية لمصالح أو جهات أجنبية وعدم قبولها لأي تمويل من جهات أجنبية، كما حذرت استعمال أي طابع من طبائع العنف و الإكراه مهما كان شكلها، وذلك حفاظا على وحدة الأمة وحماية للسيادة الوطنية و محاولة للحفاظ على سيادة الدولة الجزائرية، كما نجد مواد جديدة في هذا التعديل و التي سمحت بحرية التملك والحق في ممارسة الصناعة والتجارة [1]، وهذا ما نجده في المادة 37 من هذا التعديل كما نرى إرساء معظم الدول الداعية لبعث قيم ومبادئ المواطنة في دستور 1989 لنجدها أيضا في التعديل الدستوري لسنة 1996، فنجد مثلا المادة 29 الداعية إلى مبدأ المساواة أمام القانون والمادة 36 الداعية إلى حرمة حرية المعتقد و حرمة حرية الرأي والمادة 41 الداعية إلى حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع ، ونجد المادة 56 والداعية إلى حق الاعتراف بالحق النقابي لجميع المواطنين ، كما نجد أيضا ما تكرر في دستور 1996 على غرار سابقة من خلال المادة 61 في ضرورة حماية وصيانة استقلال البلاد ، إضافة إلى المادة 62 و الداعية إلى ضرورة احترام رموز الثورة و أرواح الشهداء والمادة 66 الداعية إلى حماية الملكية العامة واحترام ملكية الغير.

[1] المادة 37 من دستور 1996.

من خلال الاطلاع على الدستور 1996، استفتاء 28 نوفمبر 1996 نلاحظ أن المشرع الجزائري قد نص في العديد من الحالات على المساواة بين الرجل و المرأة و في الكثير من المجالات، منها مجال الحقوق و الحريات العامة ، و نجد من بين هذه النصوص المادة 29 من الفصل الرابع المتعلق بالحقوق و الحريات ، تنص على أن كل المواطنين سواسية أمام القانون، و لا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي، كما نصت المادة 31 على " أن تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين و المواطنات في الحقوق و الواجبات بإزالة العقبات التي تعوق شخصية الإنسان، و تحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية و الإقتصادية و الاجتماعية و الثقافية "[1].

و نصت المادة 50 من الدستور " لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن ينتخب و ينتخب" توضح هذه المادة أن الدستور كان واضحا في مواده من خلال ضمان مشاركة المرأة في السياسة بصفة عامة، سواء ارتبط ذلك بممارساتها و يظهر ذلك في السلوكات التي تقوم بها تعكس مشاركتها، مثل السلوك الانتخابي الذي نحاول التحري عنه من خلال موضوع الدراسة عند المرأة بصفة خاصة، أو مشاركتها في التسيير، من خلال المناصب السياسية التي يمكن أن تتقلدها المرأة. كما أن من صلاحيات رئيس الجمهورية التدخل بتطبيق الاتفاقيات التي تم المصادقة عليها، باعتبار أنها تسمو على الدستور و قد أشار إلى

[1] مجموعة من المؤلفين، **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ، دراسات و أبحاث**، مرجع سبق ذكره،.ص، 230.

ذلك **عمر يحياوي** على أن المادة 132 من الدستور 1969 و التي تقابلها المادة 123 من دستور 1989، و التي تنص على أن المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية، حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور تسمو على القانون، و بناءا على هذه المادة ينبغي أن يطبق اتفاقية إلغاء كل أشكال التمييز ضد النساء، ما دامت الجزائر قد صادقت عليها و نشرت في الجريدة الرسمية"[1]

إن الملاحظ هو عودة المسار الديمقراطي إلى الجزائر، واستقرار الوضع وعودة بوادر المجتمع المدني إلى الواجهة وبدأ يظهر مشاركة الفرد في سياسة البلاد من خلال الانتخابات بشكل العام ، و الانتخابات المحلية بشكل خاص إلى هذا المجتمع ، لكن يبقى ملاحظا هامشية المشاركة وتجسيدها الواقعي رغم هذه الترسانة القانونية والدستورية.

الانتخابات المحلية بعد التعديل الدستوري كانت في 23 من شهر أكتوبر 1997، أدت هذه الانتخابات إلى تنصيب هذه المجالس المنتخبة رغم ما تعرضت له من طعون من قبل الأحزاب ، و كنتيجة يمكن القول أن البلاد بدأت تعرف نوع من الاستقرار.

في 10 من شهر أكتوبر 2002 تجرى ثالث انتخابات محلية في وضع غير مستقر عانت منه الجزائر على مختلف الأصعدة خاصة الوضع الأمني، شارك في هذه العملية الانتخابية 24 حزب سياسي، بلغت نسبة المشاركة 50 % فاز فيها حزب جبهة التحرير الوطني بغالبية المقاعد حيث تمكن من أن يترأس 730 بلدية من بين 1545 بلدية على مستوى 48

[1] أعمر يحياوي، **االحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الاسلامية و القانون الدولي**، الجزائر : دار هومة ، ص،140.

ولاية. و كذلك بالنسبة للانتخابات التشريعية حيث عرفت هذه الانتخابات مقاطعة بالنسبة لكل من تيزي وزو و بجاية، حيث بلغت نسبة المشاركة 1.5% بالنسبة للأولى و 2.5[1] % بالنسبة للثانية، كما نجد قرار الرئيس في 17 من شهر جويلية 2005م، و الذي نص على حل المجالس البلدية في منطقة القبائل مقررا إجراء انتخابات جزئية و جرت الانتخابات الخاصة بهذه المنطقة في 24 من شهر نوفمبر 2005، حيث بلغت نسبة المشاركة 30.%

في 29 من شهر نوفمبر 2007م جرت الانتخابات المحلية من أجل التصويت على المجالس البلدية و الولائية في جو سياسي تميز بالاستقرار بمشاركة 25 حزب أخذ فيها حزب جبهة التحرير الوطني الصدارة.

هذه الانتخابات المحلية الثلاث المتتالية التي اعتمدت نظام التمثيل النسبي بالقائمة لم تحسم في من يكون رئيس المجلس الشعبي البلدي و ترك الأمر للقائمة الفائزة و هذا بالعودة إلى المادة 48 من قانون البلدية،[2] أدى نظام الانتخاب باستعمال القائمة المغلقة إلى ترتيب المرشحين في القائمة و تفضيل الأوائل و كان هذا دعما للجانب العائلي، القبلي و العروشي.

[1] مصطفى بلعور، **الانتخابات الرئاسية و التشريعية في الجزائر 1999-2007 استمرارية أم حل للازمة**، ورقلة ، جامعة قاصدي مرباح، مجلة دفاتر السياسة و القانون، عدد خاص أفريل 2011، ص 173.

[2] المادة 48 من قانون 90-08 المعدل و المتمم تنص على" يعين أعضاء القائمة التي أغلبية المقاعد عضوا من بينهم رئيسا للمجلس الشعبي البلدي...".

2 .2. 3. المرأة و الإنتخابات من خلال دستور 2008 المعدل:

كانت مسألة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة احدى المحاور الهامة التي حملها التعديل الدستوري سنة 2008، ليتجسد ميدانيا سنة 2012 عبر تبني نظام الكوتا، بغية توسيع حظوظ مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، كان هذا تطورا كبيرا في مساهمة المرأة في الحياة السياسية من خلال مشاركتها في السلطة عن طريق مؤسساتها، و هو خطوة أخرى من ناحية مشاركة المرأة في دعم المرأة النشطة في السياسة، و التفتح من ناحية تجاوز و لو نسبيا المعوقات الاجتماعية التي مازالت نظرتها قاصرة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

حيث نصت المادة 31 مكرر وجوب إزالة ما يعيق مشاركة المرأة في الحياة السياسية، حدد فيما بعد بقانون عضوي فرض مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة بنظام الكوطة.

2. 2. 4 المرأة الانتخابات من خلال القانون الجديد 2012:

أعلن رئيس الجمهورية في 14 أفريل 2011م عن الاستعداد للقيام بإصلاحات سياسية من أجل دعم المسار الديمقراطي، من بين هذه الإصلاحات إصلاح القانون العضوي رقم "01- 12" المتعلق بالنظام الانتخابي و الذي دخل حيز التنفيذ في 12 يناير 2012م، حيث يحل هذا القانون محل القانون الانتخابي القديم المعدل و المكمل بموجب الأمر رقم 97-07 المؤرخ في 06 مارس 1997م، كان هذا بهدف ضمان نزاهة الانتخابات و فتح

المجال للتمثيل ضمن المجالس المحلية المنتخبة لأكبر عدد من الأحزاب السياسية[1] و تجاوز انتقادات الأحزاب الصغيرة، حيث فتح النظام السياسي المجال لتشكيل أحزاب جديدة مع تخصيص كوطة للمرأة بنسبة 30%، فرض هذه الكوتا النسائية يندرج في مسار تعزيز مكانة المرأة في المجتمع و السياسة، حيث فرض التعديل القانوني الأخير تمثيل المرأة في القوائم الانتخابية، " حيث تحوي أي قائمة ترشيح للانتخابات التشريعية امرأة واحدة على الأقل في الدائرة الانتخابية التي تضم أربعة مقاعد، و أن لا يقل عدد المترشحات في القائمة الواحدة على ثلث المقاعد في الدوائر الانتخابية التي تضم خمسة مقاعد أو أكثر، و تزداد هذه النسبة إلى النصف على الأقل لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج."[2]

جاء هذا القانون مقسم إلى ثمانية أبواب خص الباب الثاني منه المادة 65 حتى المادة 131 الأحكام المتعلقة بانتخاب أعضاء المجالس البلدية و الولائية[3].

بعد صدور قانون الانتخاب في سنة 2012 م[4]. أعط فرصة التمثيل ضمن المجالس المحلية المنتخبة لعدد من الأحزاب السياسية، جرت أول انتخابات محلية عقب هذا القانون في 29 من شهر نوفمبر 2012م بلغت فيه نسبة المشاركة 44.27%، حاول المسؤولون إرجاع هذه النسبة إلى الظروف الجوية الممطرة التي شهدتها المناطق الشمالية للبلاد و هذا

---

[1] أنظر : عبد القادر عبد العالي، **الاصلاحات السياسية و نتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر**، قطر: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2012.

[2] عبد القادر عبد العالي، مرجع نفسه، ص،05.

[3] للمزيد من المعلومات أنظر: www.arabaw.org

[4] **قانون عضوي** رقم 12-01 مؤرخ في 1 صفر عام 1434هـ الموافق ل12 يناير 2012م يتعلق بنظام الانتخابات .

حسب بيان وزارة الداخلية، فاز فيها حزب جبهة التحرير الوطني بالأغلبية المطلقة ما يعادل 7191 مقعد بلدي من بين 24191 مقعد[1]. ما كان يحدث أيام الاقتراع هو حضور ممثلي الأحزاب و يتم في آخر الفرز تسليم نسخة من المحضر لممثلي المرشحين على مستوى كل مكتب انتخابي بعد أن يتم تحريرها كخلاصة للفرز العلني الذي يتم بحضور مواطنين أحرار. ما ميز هذه الانتخابات فوز حزب الحركة الشعبية الجزائرية الذي احتل المرتبة الثالثة رغم أنه حزب جديد تم اعتماده قبل أقل من سنة.

2.2. 5 المرأة و الانتخابات من خلال دستور 2016:

ما ميز دستور 2016 دسترة اللغة الأمازيغية، و الدعوة إلى السلم و المصالحة الوطنية، كما قرر المناصفة بفرضه " الكوطا " النسائية في المجالس المنتخبة، رسخ هذا دستور نسبة مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة من خلال تكراره للمادة 2/31، الذي ميز بين المهام و الوظيفة السياسية، حيث جعل من الوظيفة أداة للمساواة، و المهام السياسية الانتخابية فرض الثلث لمشاركة المرأة فيها ما ميز هذا الدستور:

1 -جعل اللغة الأمازيغية وطنية.

2 -قرر النسبية النسوية في الانتخابات ، و المناصفة في الشغل.

[1] للمزيد من المعلومات حول محليات 2012 أنظر الموقع الالكتروني الأتي :**www.interieur gov.dz**

3 -غير قانون الأسرة، أحدث صندوق المطلقات، دعم قانون العقوبات لصالح المرأة، فرض الكوطة في المجالس المنتخبة، دستر المناصفة بين الرجل و المرأة في الشغل.

4 -و يعتبر الشخصية الوحيدة التي قامت بتعديل الدستور ثلاث مرات.

ثالثا: النظـام السياســي الجزائــري:

يعتبر النظام السياسي فرع من العلوم السياسية، و بالتالي فهو ذو علاقة بالعلوم الاجتماعية، فهو جزء من النظام الاجتماعي، و يعرف **دافيد إيستون Davideaston** " النظام السياسي بأنه مجموعة الظواهر التي تكون نظاما فرعيا من النظام الاجتماعي الرئيسي، كما لا يمكن اعتبار النظام السياسي مسلمة فلسفية، و إنما نتيجة واقع معاش من منطلق اجتماع الأفراد في جماعات، فهو اجتماعي بالدرجة الأولى و بالتالي امكانية دراسته و تحليله.

تطور النظام السياسي عبر التاريخ فلم يبقى بالشكل الذي عرف به في الوقت الحالي نتيجة التعقيد الذي عرفته المجتمعات، و بالعودة إلى النظام السياسي الجزائري نجد ما يصف الوضع السياسي بصورة دقيقة ما ذكره الدكتور: **عنصر العياشي** عن طبيعة المجتمعات الانقسامية و التي اتخذت بفعل سيطرة بنى تقليدية قائمة على علاقات القرابة و الدم الشيء الذي حال دون تكوين ثقافة سياسية عصرية و تبلور ممارسة رشيدة تساهم في بروز نخب سياسية و فكرية ، إذ حاولت الدولة من مخاطبة القبيلة إلى مخاطبة المواطن، و لكن فيه

عودة للقبيلة رغم أنها لم تعد تنظيما كما كان في السابق، و لكنها مازالت مصدرا للتفاخر، هذه النزعة وقفت عائق أمام تكون ثقافة عصرية تتماشى و المتطلبات الحضرية، فهناك استجابات بطيئة للمتغيرات الحضرية.

إن العلاقة المتأزمة بين المجتمع و الدولة ترتبط في جزء منها بفشل المشروع الحداثي الذي لم يتحول إلى واقع ملموس و بقي على مستوى الخطاب الإديولوجي، ذلك لأن الديمقراطية كقيمة سياسية و ممارسة اجتماعية مرتبطة بالحداثة و التي تعني على المستوى السياسي الاعتراف بالإرادة الحرة للأفراد و حقوقهم المدنية الكاملة و الفصل بين السلطات و استقلال المؤسسات عن كل تأثير، أما على المستوى الاجتماعي فالحداثة تعني الاعتراف بحق المواطن و التعامل مع الأفراد كمواطنين أحرار و ليس بحسب انتماءهم و بغض النظر عن تمايزهم العقائدي، كما يعني اعتماد مبادئ الكفاءة و الفعالية بعيدا عن كل الاعتبارات.[1] و كون ركزنا في الدراسة على الجماعات المرجعية و السلوك الإنتخابي عند المرأة بعد الاستقلال ، فهذا يوقفنا عند مرحلتين بارزتين في تاريخ الجزائر المستقلة، و هما المرحلة الأحادية و مرحلة التعددية، و من هذا المنطلق سنحاول معرفة طبيعة هذا النظام الذي كان سائد في هذه الفترة.

نجد تيارين تيار متشائم و هو يرى أن النظام السياسي نظام عسكري L'Algérie : un système politique militarisé و هذا ما أكده **مجيد بن شيخ** في كتابه "**الجزائر نظام سياسي معسكر**" و ما كتبه **نور الدين ثنيو** في كتابه " **الأحزاب السياسية في الجزائر و**

[1] عنصر العياشي، **سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد في الجزائر**، القاهرة، دار الأمين،ط1، 1999، ص،18.

التجربة الديمقراطية" حيث يريا أن التحولات التي طرأت على النظام السياسي الجزائري ما هي إلا إستراتيجية يتكيف من خلالها النظام السياسي مع الأوضاع الإقليمية و الدولية، التي أصبحت تتعامل مع الدول من خلال مدى تحولها نحو الديمقراطية.

و أن النظام السياسي الجزائري يبقى تحت سيطرة بعض قيادات الجيش فهي التي تتحكم و تسيطر سواء فترة الحزب الواحد أو التعددية الحزبية، حيث أثبتت التحولات السياسية المعلنة من خلال دستور 1989 عدم قدرتها على تحقيقها مبدأ التداول على السلطة كون الديمقراطية لم تكن نابعة من أوساط قيادات النظام لكنها جاءت كمحاولة لتجاوز الانسداد الذي أدى إلى أحداث 05أكتوبر1988م[1]، هذا الانسداد الذي كان على مستوى هرم السلطة حيث ما ميز النظام السياسي بعد وفاة الرئيس الراحل **هواري بومدين** حدوث تصدع كبير على مستوى هرم السلطة حول إشكالية مستقبل السلطة و التنمية، بحيث برز تيارين مختلفين داخل الحزب الواحد:

التيار الأول: المتمثل في الطائفة التي دافعت على مبدأ الاستقرار في المنهج السابق.

التيار الثاني : الذي نادى بالقطيعة مع المنهج السابق، و الدخول في حياة سياسية و اقتصادية جديدة، إن حدَة هذا الصراع بين التيارين سمح بظهور اتجاه جديد يهدف إلى الانفتاح بدون تناسي أهداف و برنامج الحزب الواحد، و مثل هذه الأعمال ما هي إلا صورة

[1] محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية نقدية**، الجزائر، سطيف، دار المجدد للنشر و التوزيع، 2009، ص،04.

تترجم لنا أزمة عميقة كان النظام يعيشها من قبل، و لكن قوة و تماسك أصحاب السلطة السابقة لم يتركوا الفرصة لأي اتجاه سياسي أن يهدد أهدافهم المسطرة.[1]

أكد هذا الطرح أن الأحداث التي مرت بها الجزائر في العشريتين الأخيرتين غياب تام لمنطق الدولة، و عجز المسؤولين عن إيجاد حلول تحفظ الأمن و الاستقرار، و هذا دليل على الإخفاقات التي وقع فيها النظام، و لهذا فهو يؤكد على ضرورة تراجع المؤسسة العسكرية و أن تعيد النظر في دورها كما يجب أن تبتعد عن الساحة السياسية، حيث أن الانتقال إلى الديمقراطية يتطلب جهود جميع القوى اقتصادية، اجتماعية، سياسية و حتى ثقافية، كونها تضفي المصداقية على المؤسسات و يمكنها تعبئة الجماهير من أجل المشاركة في الحياة السياسية، كما يرى أن النخبة العسكرية سلبت قوى المجتمع المدني الذي يعتبره **هيجل:** " الحيز الاجتماعي و الأخلاقي الواقع بين العائلة و الدولة فهو التنظيم الاجتماعي و مكوناته المستقلة عن الدولة"[2].

و نجد أيضا الأستاذ **نور الدين ثنيو** " الأحزاب السياسية في الجزائر و التجربة الديمقراطية" يرى أن النظام السياسي الجزائري فاقد للشرعية منذ الاستقلال فقد استند في الأول إلى ما يعرف بالشرعية الثورية ثم حاول بناء شرعية دستورية في ظل حكم الرئيس هواري بومدين، إذ تستمر التهمة إلى الاشتراكية حيث سببت الإفلاس السياسي، و يرى الكاتب أن السبب هو الغياب الأصلي لفكرة مشروع بناء الدولة، كما يقر أن السلطة الفعلية

[1] حسن بورادة ، **الاصلاحات السياسية في الجزائر 1988-1992**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التنظيم السياسي و الاداري ، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995.

[2] عباس مراد، **ديمقراطية عصر العولمة**، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،ط1،2007، ص،77.

هي التي لا تزال تحدد الأطراف التي تتعامل معها و التي تقصيها، و هذا حسب مقتضيات الحالة السياسية.

يشير **نور الدين ثنيو** إلى أن المسؤولية تقع على النظام الدولي الذي يسعى إلى استبعاد و بصورة قطعية أنظمة الحكم المستبدة و التسلطية، حيث يوظف لذلك آليات منها الحصار الدولي، الضغط على الأنظمة من خلال المؤسسات الدولية و المنظمات غير حكومية، من خلال هذا ينتهي إلى أن مستقبل الديمقراطية يرتبط أساسا بالتقاء السلطة الفعلية مع قوى المعارضة الحقيقية.[1]

في مقابل هذا الاتجاه نجد توجه آخر عرف بالمتفائلين منهم الأستاذ **إسماعيل قيرة و آخرون** حول مستقبل الديمقراطية في الجزائر الذي يرى أن الأطروحات المتداولة في الحقلين السياسي و الاجتماعي متمثلة في التيارات الثلاثة إسلامي/ علماني/وطني حيث أن الشواهد الواقعية تؤكد تضمنها لعوامل ترسيخها، و هذا يثبت ما عرفه النظام السياسي من عدم استقرار، فهو يبدو مجال تحرك العديد من القوى، و مجال للصراعات بين ذوي المصالح.

و يعود السبب الرئيس لتطور مفهوم النظام السياسي لاتساع دائرة نشاط السلطة، أما **ديفيد أوستين** David Aston " فيرى أن النظام السياسي جزء من نظام أشمل هو النظام الاجتماعي، و أن هناك علاقة تأثير متبادلة ما بين النظامين، و أن تطور النظام السياسي

[1] محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية نقدية**، مرجع سبق ذكره، ص، 7.

يعد أكثر الأجزاء تأثيرا في حياة أي دولة" [1]، و لهذا طبعة النظام السياسي هي التي تحدد طبيعة العلاقة بين المواطن و الدولة، كما يكشف النظام السياسي المتطور عن الثقافة السياسية للمواطنيين و نسبة مشاركتهم الحقيقية.

[1] كريم فرمان، **في كيفية عمل النظام السياسي، مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في سلطنة عمان، الجزائر، فرنسا، ايطاليا**، لبنان، الدار العربية للموسوعات،ط1، 2009،ص 18.

خلاصة :

تعتبر التجارب التي مرت بها الجزائر خطوات مهمة لترسيخ مبادئ الديمقراطية من جهة و السماح للسلطة السياسية أن تكتسب شرعيتها عن طريق الشعب من جهة أخرى، الذي يعتبر المحور الأساسي، إلا أنه يلاحظ وجود مجموعة من الإخفاقات قد يعود ذلك لقصر التجربة الانتخابية في الجزائر من جهة، و طبيعة تركيبة المجتمع الجزائري التي يرى **عدي الهواري** أنها تركيبة معقدة، إضافة إلى التحولات السريعة التي عرفها هذا المجتمع منذ الاستقلال، كانت تحولات غير ناضجة و افتقرت نوعا ما إلى الوعي السياسي، و هذا ما أكد عليه عيسى جرادي " إن الديمقراطية ليست بضاعة جاهزة للإستراد و ليست غرسا يستخلص من تربة أجنبية و لم تكن يوما مجرد نص قانوني ينتقل بحذافيره من دولة إلى أخرى أو حتى علامة تجارية يمكن المضاربة بها، بل هي قبل كل شيء قيمة إنسانية سامية تكتسب حرمتها من كونها حقا فطريا من حقوق الإنسان و تجد جذورها في القيم الحضارية و التاريخية للمجتمع الإنساني" [1]، و التطبيق الفعلي للديمقراطية يبدأ من كونه قيمة إنسانية، فهي الحق الفطري للإنسان ، و منه الديمقراطية إن لم تطبق من أجل الفرد تنعكس عليه.

عرفت الدولة الجزائرية المستقلة في مرحلة الدولة الوطنية الشرعية الدستورية، و كان للمرأة حضور في كل الدساتير التي عرفها النظام السياسي الجزائري، إلا أن نسبة حضور هذه الأخيرة كان بنسب متفاوتة من حيث مشاركتها في الإنتخابات كناخبة و كمنتخبة، و إعترفت

[1] عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 05.

الجزائر كباقي دول العالم للمرأة بحقوقها السياسية و هذا الإعتراف القانوني سباق للكوطا النسائية، كما أن النظام السياسي الجزائري عرف محطات سياسية غيرت من مجرى و محتوى مواد الدستور لما فيه الصالح العام .

الفصـــل الثالث

الجماعات المرجعية و السلوك الإنتخابي عند المرأة.

أولا: الجماعـــــات المرجعيـــــــــــة.

ثانيا: الدراسة الميدانية لطبيعة السلوك الإنتخابي عند المرأة بمدينة مازونة أنموذجا.

تمهيد:

ترجع البدايات الأولى للاهتمام بالجماعات المرجعية و دورها في التأثير على اتجاهات الناخبين و سلوكهم في العملية الانتخابية إلى أواخر الأربعينيات من هذا القرن عندما قام مجموعة من الباحثين و على رأسهم لازار سفيلد (Lazarsfeld) و بيرلسون (Berelson) و كاتز (Katz) بتحليل أثر و سائل الاتصال الجماهيرية على اتجاهات الناخبين أثناء انتخابات الرئاسية الأمريكية لسنه 1940، إذ تبن لهؤلاء أن و سائل الاتصال لم تكن هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن احداث التغيير في اتجاهات الناخبين و سلوكهم الانتخابي و إنما المسؤول عن ذلك عوامل وسيطة كما يسميها حلمي ساري [1] أهمها الجماعات المرجعية و هذا ما سنحاول التأكد منه من خلال هذه الدراسة المتواضعة

1. تعريف الجماعات المرجعية:

جاء الاهتمام بهذه الأخيرة، من أجل فهم الواقع الحالي للمشاركة السياسية للمرأة، فلا نركز على المرأة كناشطة، التي قررت خوض معترك الحياة السياسية بنفسها، و إنما و حسب طبيعة موضوع الدراسة سنركز أكثر على المرأة الناخبة و هي المرأة

[1] حلمي ساري، **الجماعات المرجعية و دورها في السلوك الانتخابي**، مرجع سبق ذكره، ص،142.

التي قررت أن يكون لها صوت في تحديد من يمثلها، يدافع عن حقوقها و يعبر عن مشكلاتها و اهتماماتها.

كما تعتبر الجماعات المرجعية من أبرز العوامل التي تساهم ف التأثير على السلوك في مختلف المجتمعات، كون الإنسان بطبيعته يتأثر و يؤثر في الأشخاص المحيطين بيه، حيث تسمح هذه الأخيرة بتقييم سلوك الفرد كونها توفر المعلومات اللازمة لتشكُل نمط السلوك، كون الفرد كائن اجتماعي أساس اجتماعه التواصل و التفاعل مع الآخرين، هذا التفاعل مع الجماعة منحه ثقافة خاصة يستند عليها كقاعدة أساسية في ممارساته السلوكية.

تعرف **الجماعات المرجعية:** " بأنها الجماعة التي يرجع إليها الفرد المنتمي إليها في تحديد قيمه و معتقداته و سلوكه بشكل عام"[1]، التعريف يوضح مدى ارتباط الفرد بالجماعة حيث تساهم في تحديد قيمه و معتقداته و لا يقتصر الأمر فقط على السلوك، فهذه الجماعات مرجعية من منطلق الارتباط الذي ينشأ بين أفرادها و رجوع الفرد إليها لتصويب و توجيه سلوكاته، كما تعرف على أنها " عدد من الأفراد الذين يشتركون في خصائص معينة و يعتمدون على بعضهم البعض في تبادل الخبرات و تربطهم علاقات مستمرة قد تكون رسمية أو غير رسمية، و يؤثرون على بعضهم

[1] مجموعة من الدارسين، **أثر الجماعات المرجعية الأساسية على قرار الشراء**، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، قسم التسويق،2016، ص، 14.

البعض في إتباع أنماط سلوكية معينة تبين السلوك المقبول من غير المقبول " [1].

ميزة هذه الجماعات أنها تشترك في خصائص معينة أبرزها اعتماد أفرادها على تبادل الخبرات التي تسهم إلى حد بعيد في تقويم السلوكات و تحديد مدى توافقها و قبولها، ما يهمنا في هذه الدراسة هو أنه يوجد دور للجماعات المرجعية في التأثير على السلوك بصفة عامة و السلوك الانتخابي بصفة خاصة.

هذا الفصل عبارة عن فصلين الثالث و الرابع، الفصل الثالث و الذي كان خاص بالجماعات المرجعية و السلوك الإنتخابي عند المرأة، أما الفصل الرابع فكان حول الدراسة الميدانية للسلوك الانتخابي بمدينة مازونة أنموذجا، ارتأينا دمج الفصلين حتى لا يتم تكرار معلومات الفصل الثالث في الفصل الرابع أثناء التحليل السوسيولوجي للجداول الإحصائية.

2. الدراسة الميدانية:

يعتمد البحث الأكاديمي على جانبين الأول الجانب النظري حيث يتم التطرق إلى مختلف النظريات التي لها علاقة بالموضوع محل الدراسة إضافة إلى مختلف المعارف النظرية، و هذا ما يمكن إدراجه ضمن الدراسة الاستطلاعية و هي عبارة عن بحث وثائقي تمثل في جمع المراجع و الوثائق التي لها علاقة بموضوع الدراسة،

[1] مجموعة من الدارسون، **أثر الجماعات المرجعية الأساسية على قرار الشراء** ،المرجع نفسه، ص، 15.

و كان هذا من مصادر مختلفة وجهت الباحث من منطلق حصره لموضوع الدراسة و ضبطه. و الجانب الثاني و هو الجانب التطبيقي أو الإمبريقي حيث يتم التعامل مع الظاهرة في الواقع المعاش، و هذا ما تركز عليه مدرسة شيكاغو حيث ترى أن الواقع هو الذي يتكلم، كانت جل أبحاث هذه المدرسة و ما توصلت إليه من نتائج من خلال الدراسات الإمبريقية، و من ثم أضفت عليها بصمة العلم كمعارف يمكن التأكد منها في الواقع فأُعتبرت بمثابة المخبر الاجتماعي.

كانت الدراسة الميدانية بمدينة مازونة و هي إحدى دوائر ولاية غليزان، كما تبعد عنها بحوالي 70 كلم، كان إختيار هذة المنطقة كميدان للبحث لعدة أسباب مختلفة منها المعرفة الجيدة للمنطقة، التواجد الدائم بها سهولة التواصل الذي يعد أساس الاجتماع، كما كان من بين الدوافع للبحث في موضوع الجماعات المرجعية و السلوك الانتخابي عند المرأة، هو المشاركة في إدراة العملية الانتخابية في الانتخابات المحلية لسنة 2012، حيث تم هنالك الوقوف عند العديد من الملاحظات التي تثير الفضول بصفة عامة و الفضول العلمي بصفة خاصة و هذا لما يتعلق الأمر بالباحث في التخصص، حيث يبدأ في التركيز و تدقيق الملاحظة أكثر محاولا إدراك المعنى الحقيقي لهذة التصرفات التي لا يمكن أن تكون محل الصدفة أو ضمن سياق الأمور العادية، و عليه فالظاهرة لها خلفيات متعددة تبرز أكثر من

خلال ما هو اجتماعي ثقافي، عادات، تقاليد، أعراف.....الخ، و هذه الأخيرة تكون خاصة حسب خصوصية المنطقة و طبيعة المجتمع الذي تنتمي إليه، و منه تظهر جدية الموضوع حيث نجد الكثير من الحقائق غير واضحة أو غير مفهومة و هي متداولة على أساس أنها بديهيات حيث يرى **دفيد لبروتون** " أن في قلب البداهة فراغ و هذا الفراغ هو الحصيلة الثقافية التي ينحتها كل مجتمع على طريقته الخاصة، حيث على هذا الأساس يكون كل مجتمع معرفة متفردة حول أي شيء"[1].

و هذه الحصيلة الثقافية التي ينحتها كل مجتمع تظهر بشكل واضح في سلوكات الأفراد، بمعنى يتم التعبير عنها في الحياة اليومية من خلال ما يصدر عن الأفراد من سلوكات، و هذا ما نجده في الواقع فمدينة مازونة أو مجتمع البحث محل الدراسة مازال ميدانا خصبا لم يحضا بالدراسات الميدانية الكافية لإدراك حقيقته، أو لفك شفراته التي مازالت صعبة القراءة بلغة العلوم الطبيعية، حيث تُكمل الشفرات بعضها لتكون مقروءة و تعرفنا عن طبيعة الجسم أو المركب و بالتالي يسهل التعرف عليه و منه التعامل معه، هنا تظهر ضرورة التواصل و بالتالي إدراك معنى الاجتماع.

[1] دفيد لوبروتون،**أنتروبولوجيا الجسد و الحداثة**،تر: محمد عرب صاليصا، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، ط2، 1997،ص ص،7،6.

1.2 التعريف بميدان الدراسة:

خصت الدراسة المجتمع المحلي كما أشرنا في السابق، فالمجتمع لا يخضع لنمط واحد من التنظيم و هذا ما نجده في كتابات **جاك بارك** الذي يؤكد على أهمية المحلي في الدراسة باعتباره الصحيح فيقول: " **في المغرب العربي المحلي وحده هو الصحيح**"[1]، حسب **بارك** المحلي هو الجزء القادر على إعطاء معنى لحياة الأفراد، أي أن الدراسة و الفهم تكون بدايتها من الجزء أو المحلي، و لأهمية هذا الأخير كان من الضروري ضبط المحلي كونه يشمل العديد من المفاهيم المتداخلة و المكملة لبعضها البعض منها القرية، الدوار، الحي.....إلخ، و هذا ما أشارت إليه **كلودين شولي**. من هذا المنطلق و حتى لا تتداخل المفاهيم فضلنا استخدام مصطلح البلدية كونه أعم و أشمل فكانت الدراسة ببلدية مازونة.

تم تحديد مصطلح البلدية في وقت أولت الدولة على اختلاف ظروفها التاريخية والسياسية اهتماما بالغًا بالإدارة المحلية على اعتبار أنها مظهر من مظاهر الدولة الحديثة، وكذا أسلوب علمي لتنظيم الإدارة المحلية.

---

[1] Berque.J. **droit des terres et intégration sociale au Maghreb** ; cahier internationaux de sociologie xxv, Paris. Puf, 1985.

والجزائر كإحدى هذه البلدان اتبعت السياسة الفرنسية لظروف مختلفة ، فاعتبرت الإدارة المحلية كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري يتم بموجبه توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين السلطات المركزية وبين الهيئات الإدارية المنتخبة والمتخصصة على أساس إقليمي تباشر صلاحياتها تحت رقابة السلطة المركزية يعرفها **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** بأنها:" التنظيم المتمتع بقدر من الحكم الذاتي بمعنى اللامركزية في نطاق المدينة أو القرية أو عدّة مدن أو قرى، ويستعمل البعض أحيانًا لفظ " بلدية " للدلالة على الهيئة أي المجلس الذي يمارس نيابة عن المدينة أو القرية تلك الاختصاصات البلدية ولكن هذا الاستعمال قليل التداول، ومثله في ذلك إطلاق الاصطلاح على ذات المدينة أو القرية المتمتعة بالاستقلال الإداري المذكور[1]. كما يعتبرها البعض بأنها المؤسسة التي تحتل مكانًا بارزًا في حياة المواطنين لا يعادلها أي مكان آخر لأي مؤسسة عامة وهذه المؤسسة اشتق اسمها من اسم "البلد".

لقد حضيت البلدية في الجزائر باهتمام بالغ تمثل ذلك في النصوص القانونية والدساتير التي بيّنت الإطار القانوني والوظيفي للبلدية، وقد تأثرت بالنظام الفرنسي وذلك من حيث السبيل والملائمة لبيان علاقتها بالإدارة المركزية.

[1] إبراهيم مذكور،**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مراجعة وإعداد نخبة من الأساتذة المتخصصين، يونسكو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 27.

اهتم المشرع بالبلدية منذ الاستقلال نظرًا لأهميتها من جهة، و أقرب هيئة للمواطن من جهة أخرى(عن طريق المنتخبين المحليين.) قد عرّفتها المادة الأولى من الأمر رقم 67 – 24 والتي تصور بأنها " المجموعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية القاعدية"[1].

أما في القانون رقم 90 – 08 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتضمن قانون البلدية، تنص المادة الأولى منه على ما يلي: " الجماعة الإقليمية الأساسية التي تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي و تحدث بموجب قانون "[2].

وبهذا يمكن القول إن البلدية تعتبر الجهاز التنفيذي المحلي، كما تعتبر أقرب هيئة للمواطن يلجأ إليها لتحقيق احتياجاته من الخدمات وكذا حل مشكلاته اليومية، وهي بذلك تشكل قاعدة الهيكل الإداري، كما تسعى لإحداث التوازن على جميع المستويات وهذا تحت إدارة و رقابة السلطة المركزية عن طريق وصاية الولاية.

عرفت الجزائر هذا التنظيم الإداري مع الاستعمار، بعد تفكيك البنية الاجتماعية إلى وحدات صغيرة يسهل التحكم فيها و استمر نفس المخطط بعد الاستقلال، الذي تغير فقط تقليص العدد، و كان هذا راجع إلى الظروف السيئة في تلك الفترة.

[1] ناصر لباد، **القانون الإداري و التنظيم الإداري** ، الجزائر ،منشورات دحلب، 1999 ص 127.

[2] ناصر لباد، المرجع نفسه، ص،184.

كان هذا شرح بسيط للتكون البلدية و تحديد مفهومها تماشيا مع الدراسة حيث حاولنا في البحث الميداني التركيز على الانتخابات المحلية، حث تظهر الظاهرة بوضوح، و كون هذه الأخيرة الأقرب إلى المواطن و تعنى بمصالحه الأساسية، كما ارتأينا توجيه المبحوث حول نمط واحد للانتخاب حتى لا تتشتت الأفكار بين الرئاسية و التشريعية ، و التي تعتبر موضوع آخر للبحث، حيث طبيعة الموضوع تفرض ضرورة الاهتمام بالجماعات المرجعية حسب طبيعة و نوع الانتخاب سواء ارتبط ذلك بالسلوك الانتخابي بصفة عامة أو السلوك الانتخابي عند المرأة بصفة خاصة.

2.2 تقنيـــة الدراســـة:

كأي بحث في جانبه الميداني يتطلب تقنيات نستطيع من خلالها التعامل مع الميدان و استنطاقه، بهدف الوصول إلى الحقيقة التي تبقى نسبية مهما وصلت إليه الدراسة من دقة، حيث المصطلح في حد ذاته غير دقيق لما يقترن بالعلوم الاجتماعية، فالمفهوم مرتبط بالفلسفة.

اعتمدنا في الدراسة تقنية الاستمارة كونها مناسبة للموضوع كما قمنا بتوظيف بعض الملاحظات التي سجلناها في فترة الانتخابات المحلية لسنة 2012، كون

الدراسة خصت النساء الأكثر من 18 سنة فالعينة تشمل اللواتي لا يقرأن و لا يكتبن، .....الخ.

لما نواجه حالات مثل هذه الباحث هو الذي يقوم بملأ الاستمارة، و تعرف هذه الأخيرة الاستمارة بالمقابلة، أو استمارة الإستبار حيث الباحث هو الذي يقوم بملىء الاستمارة، و تفاديا لتداخل المفاهيم، مشكل الترجمة، و أزمة المفاهيم اعتمدنا فقط مفهوم الاستمارة و هو المفهوم الذي يقابل كلمة **questionnaire** في اللغة الفرنسية، حيث الترجمات الأخرى كانت توفيقية من خلال التعامل مع الاستمارة و لا يوجد ما يقابلها في اللغة الفرنسية. تم توزيع هذه الاستمارات في الفترة الممتدة من شهر أوت 2018 إلى غاية شهر ديسمبر من نفس السنة، و قد وضحنا في الفصل الأول من الدراسة سبب اختيار هذه الفترة بالذات، حيث كان هذا الإطار الزماني للدراسة.

كانت الاستمارة المقدمة بالشكل الموجود في الملاحق فانتظمت في الشكل الآتي واجهة تقديمية للموضوع تحمل معلومات خاصة للتعريف بمؤسسة الانتماء، عنوان البحث أو موضوع الدراسة، اسم الأستاذ المشرف أو من يتابع الدراسة أثناء إنجازها حتى تقديمها في الشكل النهائي، إضافة إلى السنة التي تم فيها البحث، بعدها

المحور الأول و كان خاص بالمعلومات المتعلقة بالمبحوث أي تشخيص للمبحوث من خلال الجنس، السن، المستوى التعليمي، الحالة الشخصية.....الخ.

بعدها كان **المحور الثاني** الخاص بالمشاركة السياسية حيث يتم التعرف على امتلاك الناخب لبطاقة الناخب من عدمها، مشاركته و تجاربه الانتخابية.....الخ. و كان **المحور الثالث** خاص الجماعات المرجعية والدوافع المتعلقة بالسلوك الانتخابي، حيث تم التركيز على البعد القبلي و السلوك الانتخابي، أي بروز النزعة القبلية في خيارات الناخب، لمعرفة إن كانت خيارات الناخب الجزائري ما زالت تخضع لحسابات النزعة القبلية و هذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات، أم تجاوز الناخب هذه النزعة إلى خيارات أخرى قد تكون عقلانية و هذا ما تطرقنا له في المحور الخامس من خلال التركيز على الزبونية كحساب عقلاني، أين يخضع الناخب اختياراته لحسابات نفعية.

كما خص المحور الرابع الهيمنة الذكورية و علاقتها بالسلوك الانتخابي، بمعنى التأثيرات التي يتعرض لها الباحث و التوجهات أثناء فترة الانتخابات،معرفة قراءات الناخب للعملية الانتخابية، و الأسباب التي توجه اختياراته حتى يستطيع التمييز أو التفضيل و في الأخير يقع اختياره على الحزب الذي يريد بكل حرية.

قد يجد القارئ و هو يطلع على الاستمارة تكرار لكلمة الانتخابات المحلية من دون استخدام مصطلح الانتخاب و فقط لأن الموضوع واضح، و لكن تعمدنا ذلك لتنبيه المبحوثة أن المعلومات مرتبطة بالانتخابات المحلية.

3.2 عينة الدراسة:

تحديد عينة البحث أو اختيار الجماعة المراد دراستها بدقة وجمع معلومات عنها، فالعينة هي جزء مصغر من مجموع السكان، تم انتقاؤها بطريقة علمية لتصبح عينة ممثلة للكل (مجموع السكان) ، فأفراد العينة هم المبحوثين الذين تم اختيارهم حتى يمكن تعميم البيانات المحصلة على مجموع السكان [1]. فمدى نجاح البحث مرتبط بدقة و حسن اختيار العينة، حيث كان عدد مفردات البحث 500 مفردة، فنجد **رجاء وحيد** تشير إلى حجم العينة الملائم " حجم العينة ما بين 30إلى 500، العدد الملائم لمعظم البحوث حتى لا نقول كل البحوث"[2]

تم توزيع 500 استمارة على المبحوثات خلال الفترة المذكورة في السابق و التي تم تحديدها من شهر أوت إلى غاية شهر ديسمبر من نفس السنة، و في النهاية

[1] مراد مولاي الحاج، **المسوح الميدانية و إجراءات الإتصال و التعامل مع المبحوثين**، جامعة وهران، مارس 2012،ص08.

[2] رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي أساسياته و ممارساته العلمية**، دمشق، دار الفكر،2000، ص،ص،305-307

تم استرجاع 462 استمارة فقط أي ضاعت 28 استمارة تعذر علينا استرجاعها رغم اتصالنا بأصحابها فتعددت الأعذار من المبحوثات قد يعود ذلك إلى لامبالاة المبحوثة أو عدم إهتماهه بالمواضيع السياسية .....إلخ. حيث تقول إحدى المبحوثات " سامحيني ضاعت مني " و لهذا قررنا التعامل فقط وفق ما استرجعناه من الاستمارات، كما لا يمكننا الجزم في سبب عدم إرجاع الاستمارات الضائعة.

بعد التعرف على الخصائص المتعلقة بميدان الدراسة و معرفة عينة الدراسة و مجتمع البحث، سنحاول التعرف على المعلومات التي تم جمعها من منطلق استعمال تقنية الاستمارة فيما يخص الجماعات المرجعية و الانتخابات المحلية و ما تم التوصل إليه من معلومات قد تثبت صحة الفرضيات التي حاولنا التقصي عنها في الواقع، كما قد تلغيها و توضح لنا أين يكمن الخطأ و هذا كله مرتبط بصدق المعطيات التي صرحت بها المبحوثات. سنحاول تحليل هذه الاستمارات من خلال تفريغها، و كأول خطوة تم تنظيمها في شكل جداول من خلال المقاطعة بين المتغيرات حيث يكون هناك ترابط و تداخل، و تم تحويل التكرارات إلى نسب مئوية اعتمدناها في التحليل الكيفي، و كانت النسب المتحصل عليها وفق الطريقة الثلاثية المعتادة، إذ تم تقسيم عدد التكرارات المتحصل عليها على العدد الكلي أو ما أطلقنا

عليه حجم العينة و الناتج مضروب في 100، كانت هذه هي الطريقة التي حولنا بها الأعداد إلى نسب مئوية.

كانت البداية بالقراءات الكمية للجداول ثم إعطاء ما يقابلها، أي القراءة الكيفية أين تظهر أهمية الجانب الكمي و معناه الدلالي لما نستطيع استخلاص الفكرة، حيث تصبح لغة الأرقام مجدية و ذات دلالة إحصائية حين يقترن العدد بالفكرة و يعطي معنى حيث يكون بمثابة اختصار للفكرة أو بمعنى الترميز بمنطق **بيار بورديو** . حيث " أن الأسلوب الكمي غير التحليلي من شأنه أن يقيد قدرة الباحث على النقد و التخيل السوسيولوجي بلغة **ميلز** C.W.Mills، و يجعله حبيس مقاربات إحصائية مجردة لا تمكنه من النفاذ إلى أعماق الظاهرة الاجتماعية و لا تعينه على تحليلها بشكل شمولي "[1]، حسب ميلز التحليل الكمي إذ لم يرفق بالتحليل الكيفي يبقى من المعوقات التي تحد من قدرة الباحث على الفهم الدقيق و التخيل السوسيولوجي للظاهرة و ما يرتبط بها من أسباب، و تبقى هذه المقاربات الإحصائية مجردة، و ذات دلالة ناقصة من حيث الفهم الواضح و المنطقي لظاهرة محل الدراسة.

و يمكن اعتبار هذا بمثابة النقد للتحليل الكمي و سمة من السمات التي توضح ضرورة التحليل الكيفي، كون القراءة الكمية لا تكتمل إلا إذا اقترنت بالتحليل الكيفي.

[1] حلمي ساري، **الجماعات المرجعية و دورها في السلوك الإنتخابي: دراسة ميدانية تحليلية في سوسيولوجيا التأثير الاجتماعي**،مرجع سبق ذكره، ص 145.

حاولنا توظيف الجداول وفق ما تطلبته الدراسة، أي إدراج الجداول وفق الجماعات المرجعية التي حاولنا التقصي عنها، من منطلق فرضيات الدراسة و هذا يفرض على الباحث انتقاء الجداول وفق فاعليتها و ضرورة توظيفها في البحث، و هنا نشير إلى أن الجداول لن تكون وفق تسلسل الأسئلة الموجودة في الإستمارة، بمعنى الجدول الأول خاص بالسؤال الأول ....إلخ ، و لكن حافظنا في التحليل على ترقيم الجداول حسب ترقيم الأسئلة الواردة في الإستمارة، و إنما ما تم التحكم فيه هو حركية الجداول و توظيفها حسب غرض بحث و ما تطلبته الدراسة من تحليل.

رغم التسليم بحقيقة أن مسألة الإنتخابات ليست في جوهرها مشكلة قانونية، " بل ترتبط بظروف البيئة الإجتماعية و السياسية.... و أن للواقع أهميته و بخاصة المستوى الحضاري و القوى السياسية في البلاد و قوة الرأي العام" [1]، يظهر من هذا التعريف أن العملية الإنتخابية لا تواجه التشريع القانوني كعائق أساسي، و إنما تدخل عوامل أخرى ما جعل هذه العمليات تواجه الكثير من المشكلات ، و خاصة التي ارتبطت بظروف البيئة الإجتماعية، و هذا ما سنحاول التأكد منه من خلال هذه الدراسة المتواضعة.

[1] مفتاح عبد الجليل، **البيئة الدستورية و القانونية للنظام الإنتخابي الجزائري**، مجلة الإجتهاد القضائي، العدد الرابع، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، ص168.

الدراسة الميدانية توضح مشاركة العنصر النسوي في العملية الإنتخابية، و هذا ما أكده الجدول رقم 05 الخاص بالمشاركة السياسية، المحور الثاني من الإستمارة، حيث أثبت الجدول تسجيل النساء في القوائم الإنتخابية و هذا دليل على إدراج المرأة كفاعل نشط في الحياة السياسية.

4.2 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تسجيلها في القائمة الانتخابية:

جدول رقم 05:

نوع الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	303	%65.58
لا	159	% 34.41
المجموع	462	% 100

وضح الجدول رقم 05 أن الفئة المسجلة في القائمة الانتخابية هي الفئة الغالبة و قدرت بـ 65.68 %، و هذا راجع إلى أن المراكز المحلية هي من تولت الأمر في تسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية و توزيع بطاقة الناخب و باعتباري أمثل أحد مفردات مجتمع البحث استلمت بطاقة الناخب دون أن أطالب بها و يجدر بنا الإشارة إلى الفترة التي تم فيها ذلك و هي الفترة ما قبل الانتخابات الرئاسية لـ

2009، وقد يرجع ذلك إلى محاولة تجاوز ما حصل في الانتخابات التشريعية لـ 2007 حيث عرفت الجزائر المستقلة أدنى نسبة مشاركة، هذا ما يفسر النسبة المرتفعة لعدد المسجلين في القائمة الانتخابية من جهة، و عينة الدراسة شملت فئات مختلفة من المجتمع و بالتالي العينة تضم من لهم اهتمام بالسياسة، و ما يهمنا في الدراسة أن المرأة إقتحمت المجال السياسي، و دليل ذلك النسبة التي عبرت عن تسجيلها في القوائم الإنتخابية، أما غير مسجلين فقدرت نسبتهم بـ 34.41 % قد يعود هذا إلى الفئة التي لم يشملها التسجيل لما قامت السلطات المحلية بتسجيل الناخبين في القائمة الانتخابية، كما تشمل هذه النسبة الفئة التي لا تملك بطاقة الناخب فلا تصرح بعدم امتلاكها لبطاقة الناخب إما بسبب ضياعها أو عدم تجديدها.

كما نجد المادة 06 و بعد تعديل في الصياغة، جعلت التسجيل في القوائم الانتخابية واجبا، بعد ما نصت المادة 08 من الأمر 97-07 على أنه إجباري [1]، غيرت المادة 06 من محتوى إجبارية التسجيل لتجعل ذلك حق من حقوق المواطن، و بممارسة هذا الأخير لهذا الحق، يقوم بواجباته التي تضمن له حقوقه، و التسجيل في القائمة، ليس دليلا على المشاركة الفعلية في الإنتخابات، و إنما السلوك

[1] المادة 06 من **القانون العضوي** رقم 12-11 المؤرخ في 18 صفر 1433هـ ، الموافق لـ 12 يناير 2012، المتعلق بنظام الانتخابات، راجع قانون الإنتخابات لسنة 2012.

الإنتخابي له الكثير من المحددات قد يكون التسجيل في القائمة الإنتخابية أحدها ، يوضح الجدول رقم 06 مشاركة المرأة في الإنتخابات.

5.2 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تصويتها في الإنتخابات المحلية.

الجدول رقم 06:

التصويت في الإنتخابات المحلية	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	250	%54.11
لا	212	%45.89
المجموع	462	%100

يوضح الجدول رقم 06 اهتمام الناخبات بالإنتخابات المحلية، و كانت نسبة 54.11% النسبة التي عبرت عن الفئة التي سبق لها أن انتخبت في الإنتخابات المحلية ، و هي نسبة معتبرة ، كونها خاصة بالإطار الجغرافي الذي ينتمي إليه المبحوث و يمكن اعتباره امتداد لجماعته، حيث تركز الناخبة على الحفاظ عليه من خلال المشاركة في كل ما يتعلق بالسلطة المحلية التي تخضع لعدة رهانات منها النزعة القبلية و العروشية التي تظهر أكثر في الانتخابات من أجل التفرد بالسلطة و التمايز الذي يظهر في الصراع بين الطوائف مثلا نجد شرفة في مقابل العرب،

فالعرب لا يقبلون أن يكون فرد من عرش آخر على رأس السلطة، هذا ما حاول إثباته الباحث المغربي **عبد الرحيم العطري** في كتابه **سوسيولوجيا الأعيان** ، حيث يستشهد بفكرة الأمريكي **رايت ميلز** و يوضح" أن هناك نخبة تمسك بزمام الأمور في مقابل شعب تابع و مقصي من دوائر الانشغال" [1]، التعريف يوضح أهمية السلطة المحلية لدى النخبة الحاكمة، و من خلال المشاركة كما أشارنا سابقا في تسيير الانتخابات لسنة 2012، حيث أحضر أحد المرشحين جميع أفراد عائلته و طلب منا السماح لهم بالمشاركة حتى الذين لا يملكون بطاقة الناخب بحكم معرفتنا له، يعني محاولة تجاوز القانون لما يتعلق الأمر بالفوز في المحليات فهو كان من فئة العرب كما هو متداول في منطقة الدراسة و كان أكبر منافس له من فئة المرابطين، قد أشار **أرنست كلنير** إلى ذلك في كتاباته حول المجتمعات الإنقسامية " أن أهم ما يميز المجتمع الانقسامي هو غياب هيئات تنفرد بالسلطة، مع وجود استقرار اجتماعي يضمنه التعارض القائم بين مختلف الجماعات في كل المستويات " [2]، تشير النسبة السابقة إلى أن هناك فئة من النساء تهتم بالسياسة و لها علاقة بالمشاركة السياسية و التي ترى في الانتخاب حدث سياسي هام، و هي بذلك تعتبر أنها تشارك في السياسة العامة للبلاد، كما لا يمكننا إغفال الفئة التي تشارك في

[1] عبد الرحيم العطري،**سوسيولوجيا الأعيان : آليات إنتاج الوجاهة السياسية**، الرباط، دفاتر العلوم الانسانية سلسلة أبحاث و دراسات رقم 02 ،ط3،2013،ص،12.

[2] عبد الرحيم العطري، مرجع نفسه، ص، 38.

الإنتخابات التشريعية ، إذ يمكن إرجاع هذه المشاركة لخطة مسطرة حيث تنظم الانتخابات معا من أجل استقطاب عدد كافي من الأصوات، كون الانتخابات التشريعية لا يعار لها اهتمام كبير من قبل الناخبين مقارنة بالمحليات و الرئاسيات، قد يرجع ذلك لعدم المعرفة الجيدة لمرشحين و هذا لما يتعلق الأمر بالتشريعيات أو عدم الميل لتوجهات الأحزاب إذ تعد عامل أساسي للتصويت، ويرجع الإهتمام بالمحليات و الرئسيات كونها مرتبطة مصير الحيز الجغرافي من جهة و مصير البلاد من جهة أخرى، و نجد الفئة التي لم تشارك في الانتخابات و قدرت بنسبة 45.89 % و هي فئة مرتفعة لما يتعلق الأمر بالمشاركة السياسية، و قد تضم هذه الفئة الشبات في بداية سن الانتخاب لعدم اكتراثهن ببطاقة الناخب، أو من لا يملكن بطاقة الناخب، كما تضم الفئة التي لها عزوف عن الانتخابات إما لعدم شفافيتها أو لعدم إهتمامها ما يعرف عند السياسيين بلا مبالون، و كون مجتمع الدراسة يعتبر محافظا إلى حد ما قد يرتبط خروج المرأة من أجل التصويت مرتبط بالعديد من الحسابات سنحاول البحث في بعض منها من خلال ما تحصلنا عليه من معلومات من ميدان البحث، كما أن النتائج تبقى مرتبطة بما صرحت به المبحوثات.

يوضح المحور الثاني من الإستمارة مشاركة المرأة في السياسة و بشكل واضح، و هذا يعكس الإهتمام الذي حضيت به هذه الأخيرة و درجة الوعي التي وصلت إليها، و أهلتها لمعرفة حقوقها و واجباتها ، يوضح الجدول رقم 07 نظرة المبحوثات

للإنتخابات من منطلق اعتبارها حق أو واجب.

6.2 توزيع عينة الدراسة حسب نظرتها للانتخاب.

جدول رقم 07:

طبيعة الانتخاب	التكرارات	النسبة المئوية%
حق	238	%51.51
واجب	224	%48.49
المجموع	462	%100

الجدول رقم 07 يوضح تقارب النسب بين ما يرون أن الانتخاب واجب و من يرون أنه حق بـ 51.51% و 48.49 % على التوالي و هذا يثبت أن فئة كبيرة من الناخبين لا تميز بين الحق و الواجب و قد يعود هذا إلى الدولة في حد ذاتها التي لا تعلم أبناءها كيفية المطالبة بالحق و كيف يكون القيام بالواجب، و أيضا عدم الاطلاع على القانون يجعلنا لا نستطيع التمييز بين الحق و الواجب، كما قد يرجع دافع الانتخاب بحكم الواجب الوطني إلى وسائل الإعلام و ما أصبحت تقوم به من دور فعال للتأثير على الأفراد، كما أصبح شعارها الانتخاب واجب وطني من أجل تعزيز الانتماء للوطن و الهوية الوطنية، كما أن الانتخاب في القانون الجزائري

هو من حرية الأفراد و اختيارهم، و ليس فرض على المواطن، وقد يرجع هذا التداخل بين الحق و الواجب إلى ترسبات الفترة الأحادية التي كانت تمنع حرية التعبير، حيث كان " المواطن الجزائري ينتظر من الدولة أن توفر له بهذا المعنى كل ما حرمته منه الدولة الكلونيالية " [1]، بمعنى أن توفر الدولة للمواطن كل ما يحتاجه في مقابل رضى المواطن بكل ما يصدر من قرارات عن هذه الأخيرة، يرى **سمير أمين** أن الدولة اشترت السلم الاجتماعي حتى تضمن عدم تمرد المواطنين، كما ورث " الحكام الجزائريون الجدد هياكل الدولة الكلونيالية، فهم بذلك يعيدون إنتاج سلوكات و اتجاهات المستعمر ذاتها أحيانا و يتخذون صورته أحيانا أخرى"[2]. و بالعودة إلى الظروف التي تجذرت فيها إشكالية التنمية، نجد أن " الدولة أعلنت مبكرا على استعدادها لتحمل أعباء التنمية و مواجهة تحدياتها، من منطلق أنها دولة الرعاية الاجتماعية هكذا فرضت الدولة نفسها على حد تعبير مشال كامو"[3] من منطلق هذا نجد أن الدولة أغفلت دور الفرد كفاعل تنموي انعكس على سلوكه الانتخابي، و غيب عنه أفكار كفكرة التمييز بين الحق و الواجب، و هذا

[1] مجلة إضافات، **الدولة الجزائرية الحديثة بين القوة و الشرعية و سيرورة البناء الديمقراطي**، العدد الثاني، خريف 2010، ص، 140.

[2] المرجع نفسه، ص 142.

[3] زهير بن جنات، **استراتيجيات الفاعل التنموي بين متطلبات المحلي و اكراهات المعولم**، من مجلة انسانيات عدد 28، الجزائر،مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية بوهران، أفريل- حوان 2005، ص- ص، 40،41.

يفصح المجال أمام الناخب بصفة عامة و المرأة الناخبة بصفة خاصة على المشاركة السياسية حسب رأيها في الإنتخاب، حيث المعنى الذي تعطيه هذه الفئة للإنتخاب هو الذي يؤهلها للمشاركة و العكس، و الجدول رقم 08 يوضح رأي الفئة المستجوبة في الإنتخابات المحلية.

7.2 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب رأيها في الانتخابات:

جدول رقم 08:

طبيعة الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نزيهة	132	% 28.57
غير نزيهة	150	%32.46
لا أدري	180	% 38.96
المجموع	462	% 100

يتضح من خلال الجدول رقم 08 **أن** الفئة الغالبة هي الفئة التي لم تعطي رأيها في الانتخابات و ركزت إجابتها في لا أدري حيث قدرت بـ 38.96 % بتكرار قدر بـ 180 مفردة قد يعود هذا لحساسية الموضوع من جهة و ترسبات الفترة الأحادية من جهة أخري حيث يرى **عيسى جرادي** " أن الأحادية السياسية في الجزائر مورست بالأسلوب الذي فرضت به" فقرارات النظام الأحادي لم تخرج عن

ما تم تسطيره لها، و من هذا المنطلق و حسب نفس الكاتب استقر في اعتقاد الناس و على مدى ثلاثة عقود أن الحزب الواحد هو القدر السياسي للجزائر [1] من خلال تراكم النصوص الدستورية فالمواطن يرى في الدولة هي الوصية و لا يمكن الطعن في قراراتها و هذا ما كشفت عنه آثار الأحادية حيث أن رصد آثار الأحادية حسب **عيسى جرادي** يكشف عن تغييب الديمقراطية الفعلية التي لا تنبثق إلا من إرادة الناخب الحرة[2]، و غياب الديمقراطية كان نتيجة حتمية لتغييب الفرد كمواطن، تليها الفئة التي ترى في عدم نزاهة الانتخابات بتكرار قدر بـ 150 مفردة ما يعادل نسبة 32.46% فهي تشكك في النتائج المعلن عنها في الانتخابات و هذا ما اعترفت به السلطة على لسان أعلى مسؤوليها رئيس الجمهورية " أن العمليات الانتخابية السابقة قد شابتها ممارسات التزوير و التلاعب" [3] و هذا من أجل إعادة الثقة إلى المواطن في العملية الانتخابية، كما أن سياسة الأحادية رسخت فكرة أن الدولة صاحبة القرار و منه التشكيك في المشاركة الفعلية للمواطن و مدى الأخذ بها، و يظهر عند الفئة التي ترى في نزاهة الانتخابات و التي قدرت بـ 28.57 % و هي الفئة التي ترى في ضرورة الانتخابات و أهميتها في المجتمع من منطلق اختيارها

[1] عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص، 20،21.
[2] المرجع نفسه، ص، 21.
[3] منير مباركية، **الانتخابات التشريعية في الجزائر (ايار/مايو2012): قراءة في التوقعات و النتائج و التعديات**، قطر، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، أكتوبر 2012، ص، 03.

لممثليهم في السلطة، حيث انتقلت الدولة من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية ثم الشرعية التعددية تليها الشرعية الديمقراطية، أين يتم الأخذ بمشاركة الفرد كونه صاحب السيادة و القرار، و هذا ما تنادي به الأنظمة الديمقراطية، حيث يتم إسناد السلطة عن طريق إرادة الشعب.

3. السلطة السياسية:

يعد التنازع على السلطة من المشكلات القديمة و العصرية فمنذ ظهور الإنسان على وجه الأرض ظهرت معه مشكلات الصراع على السلطة ، حيث تكمن مشكلة السلطة في المجتمع الإنساني في ثلاث محاور : الأول يتمثل في الحروب التي تتم بين الدول بقصد السيطرة، أما الثاني يكمن في الثورات الداخلية "حرب أهلية " وتظهر داخل الوطن بسب اغتصاب السلطة السياسية من الحكومة الشرعية و الثالثة تتمثل في المناقشات التي تتجلى في سوء السلطة السياسية القانونية الشرعية من جانب الإداريين، و لهذا فالسلطة السياسية مشكلة إنسانية قديمة عانى منها الإنسان في القديم و يحاول وقتنا هـ ذا تنظيمها و التخفيف من حدة سيطرتها على الأجيال القادمة، إن السلطة السياسية و امتدادها عبر التاريخ تتجسد في شكلها الرسمي" قوانين "،" تشريعات" ،" إدارات" تشكل هيكل تنظيمي للدولة و مؤسساتها الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية ، فنجد الكثير من الدراسات التي حاولت توضيح مفهوم

السلطة السياسية، و تجلياتها في الحقل السياسي من خلال تعدد المقاربات الفكرية حول أهمية و وظيفة السلطة داخل النظام السياسي، فمن يشتغل في حقل علم الاجتماع السياسي يجد صعوبة في تحديد مفهوم السلطة نتيجة الثراء و التنوع الثقافي من جهة و التعدد المنهجي و الفلسفي لكل توجه من جهة ثانية، بالإضافة إلى خصوصيات الشعوب و المجتمعات.

1.3 تعريف السلطة:

يعتبر **لسان العرب** من المرجعيات اللغوية الهامة التي يرتكز عليها العقل العربي لفهم الدلالة اللغوية و الاصطلاحية للمفاهيم التي نبحث فيها، فمفهوم السلطة في كتاب لسان العرب يحتوي تلميح سريع و غامض لمفهوم السلطة، فهو يشير إلى " السلاطة: القهر، و قد سلطه الله فتسلط عليهم، و الاسم من السلاطة سلطة يضم السين"[1].

[1] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور،**لسان العرب**، تنسيق يوسف الخياط ج 15، بيروت، دار صاد،ج7.

أما في القواميس الحديثة نجد قاموس **الهادي لحسن سعيد** و الذي يشير إلى السلطة على أنها " تسلط القوي على الضعفاء، تغلب عليهم و قهرهم، و تسلط تمكن و تحكم، و سلط الله عليهم سلطانا جبارا، فهي القدرة و الملك"[1].

من خلال هذين التعريفين السلطة في البيئة العربية تعكس نوع من القوة و العنف، و نظرا لغياب مفهوم واضح لهذا المفهوم و عدم تطوره، لجأ الباحثون إلى اعتماد بعض المفاهيم الغربية و محاولة تبيئتها حسب ما يتماشى و البيئة العربية، إلا أنه يبقى الباحث يواجه مسألة الاغتراب الثقافي لافتقاره القدرة للتحكم في هذه المفاهيم من حيث المعنى و الدلالة و التأويل. و بالعودة إلى الفكر الغربي نجد أيضا الغموض يكتسي هذا المفهوم من خلال محاولة ضبط كل من مفهوم السلطة و النفوذ فالأولى بهذا المفهوم لها بعد أخلاقي و شرعية ترتكز عليها لإرصاء معالم وجودها، فهي تنطوي على تعبير أخلاقي إنساني يرتكز على الرضا و الشرعية. أما الثانية فتعني القدرة و التأثير و فرض القرارات بالقوة، بينما النفوذ قد يكون سلطة غير مشروعة، و يرتكز على الإكراه من منطلق نفوذ القوانين، فالسلطة في الفكر الغربي" قدرة أشخاص أو مجموعات على فرض إرادتهم على الآخرين، إذ يستطيع

[1] حسن سعيد الكرمي، **الهادي إلى اللغة العربية** ، قاموس عربي – عربي ج4، بيروت، دار الطباعة و النشر، 1991، ص ص 372،373.

الأشخاص ذو النفوذ إنزال عقوبات أو التهديد بها، على أولئك الذين لا يطيعون أوامر أو طلباتهم، و تكاد السلطة تكون موجودة في كل العلاقات الاجتماعية"[1].

و نجد **أندري لالاند André Lalande** يعتبر السلطة على أنها " التفوق أو النفوذ الشخصي الذي بموجبه يتم التسليم و الخضوع و الاحترام لحكم الآخر و إرادته و مشاعره، و في هذا السياق يوجد عنصر سيكولوجي قوامه الحق في اتخاذ القرار و في تدبير القيادة"[2]، و عليه السلطة هي تداخل مجموعة من العوامل في الحكم، بما فيها الجانب السيكولوجي، و يظهر في الحق في اتخاذ القرار، حيث يوجد نوع من الاتجاهات بين الأفراد الذين يؤيدون النظام السلطوي القائم تحت أي ظرف من الظروف، من هذا المنطلق السلطة ظاهرة عالمية ترتبط بوجود الجماعة السياسية المنظمة و تعكس وجود أنماط مختلفة من العلاقات" [3]، ما يمكن استخلاصه هو عالمية السلطة و خضوعها للجماعة السياسية المنظمة، و هي بذلك تعكس أنماط مختلفة من العلاقات.

---

[1] الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع،1996، ج13، ص 55.

[2] André Lalande, **Vocabulaire technique et critique de la philosophie**, 8 éd, Edition PUF,1960.

[3] مصطفى عبد الله خشيم، **موسوعة علم السياسة**، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان،ط1، 1425 هـ ، ص، 206.

توجد علاقة جدلية بين السلطة و حرية الأفراد في التعبير عن مواقفهم و أرائهم، حول القضايا التي تخص وجودهم الاجتماعي و السياسي و حتى الثقافي بشكل عام، و قد تكون العلاقة بين السلطة و حرية المواطنين تتخذ طابعا تكامليا من خلال تصحيح الأخطاء التي تقع فيها السلطة، و يتم هذا من خلال الحرية التي يتمتع بها المواطنون، فهي تلعب دورا هاما في الدائرة السياسية، التي تدعم التنبؤ بعدالة النظام السياسي، من خلال مراقبتها له، و لها حق الطعن في القرارات التي يصدرها إن تجاوزت الإطار القانوني، حيث يبقى القانون الحد الفاصل بين السلطة السياسية و المواطنين و في هذا الصدد يقول **جون ستيوارث ميل** " الغاية الوحيدة التي لأجلها يمكن للسلطة أن تستعمل شرعيا من قبل جماعة متحضرة ضد أحد أعضائها رغما عن إرادته، إنما هي منعه من إيذاء الغير" [1]، و يبقى تثبيت السلطة مرتبط برضا الأفراد " فقبول الرأي العام بسلطة الدولة هو أحد العناصر المقومة لكيانها " [2]، فمن دعائم كيان الدولة قبول الرأي العام بسلطة الدولة، و دليل ذلك اهتمام الأفراد بكل المواضيع المرتبطة بالسياسة و المشاركة في اتخاذ القرار عن طريق الإنتخابات، التي تضمن له سيادة البلاد، و يوضح الجدول رقم 11 نسبة مشاركة الناخبات عن قناعة سياسية في الإنتخابات المحلية.

[1] بيار بورتز، جون ستيوارث ميل، **مقال منشور في معجم المؤلفات السياسية**، ط2، منشوراتPUF، 1989.

[2] جاك دونديو دوقابر، **الدولـــــة**، تر: سموحي فوق العادة، بيروت ، منشورات عويدات،ط1982،2، ص، 08.

2.3 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب قناعتها السياسية:

جدول رقم 11:

الانتخاب عن قناعة سياسية	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	300	% 64.94
لا	162	% 35.06
المجموع	462	% 100

الجدول رقم 11 يوضح الفئة التي تنتخب عن قناعة سياسية هي الفئة الغالبة بنسبة 64.94 % ، و هذا راجع للمستوى الثقافي لعينة الدراسة التي اكتسبت نوع من الثقافة السياسية إضافة إلى الوعي السياسي و ما قامت به مؤسسات التنشئة الاجتماعية من تنشئة سياسية كما تلعب الديمقراطية دورا كبيرا في زيادة القناعة السياسية من منطلق الحرية التي تمنحها للأفراد، أما نسبة 35.06% جاءت معبرة عن الفئة التي انتخبت و لكنها لم تكن عن قناعة سياسية، و يرجع ذلك إلى الإجراءات الإدارية حيث كانت الإدارة تطالب ببطاقة الناخب أثناء استخراج الوثائق و هذا ما دفع بالناخب و هو مضطر لختم بطاقة الناخب ليتجاوز عراقيل هذه الأخيرة، الضغوط الإدارية دفعت إلى ضرورة إمتلاك بطاقة الناخب بهدف استخراج

وثائق إدارية أخرى، على الرغم من عدم وجود أي تعليمة تنص على ذلك في القانون الإداري، كما أنه لا توجد أي تعليمة وزارية تجبر المواطن على احظار أو ابراز بطاقة الناخب قصد الحصول على أي وثيقة إدارية هذا دليل على أن هناك تناقض بين القانون و الواقع الاجتماعي المعاش، يبرز التناقض الموجود بين الإدارة الجزائرية و القانون من جهة أخرى، أو المصلحة حيث يقوم الناخب بصفة عامة و الناخبة بشكل خاص ببيع الصوت لتحقيق غاية فهو بذلك لا يهتم لا بطبيعة الحزب و لا بتوجهه السياسي .....الخ، المهم هنا المشاركة بإعطاء الصوت و يكون هذا واضحا خاصة في المحليات أين يظهر بوضوح الصراع حول السلطة، خاصة في الإنتخابات المحلية، لنتساءل عن كيفية قيام المجتمع المحلي بالتصويت، إذ يبرز عامل آخر له دور في وضع القوانين الإنتخابية و هو البعد القبلي، حيث أنه حتى لما يتم ترشح شخص معين لا يأخذ لا بثقافته و لا تكوينه، و إنما يتم الأخذ بمؤشر من ينتمي إلى أكبر الأعراش، ثم تأتي بعده مختلف الأنظمة القبلية الأخرى، و هذه الصراعات و أشكالها المختلفة في المجتمع المحلي، تظهر في الوهلة الأولى على أنها تعيش التجانس، و في الحقيقة فيه صراع غير معلن و في بعض المرات معلن، و هناك صراع بين المثقف و غير المثقف، و فيه إقصاء للمثقف بسبب صراع الطبقات التي لها اليد العليا، و هنا تحد هذه الأخيرة من القناعة السياسية، و يصبح الإنتخاب مرهون بحسابات مختلفة، كما تخضع السلطة المحلية لرهانات

متعددة، تكون الفترة الإنتخابية بما فيها الحملات الإنتخابية مجالا للصراع حولها.

3.3 السلطة المحلية:

تقوم الحكومة المركزية بتقسيم المهام الإدارية بينها و بين هيئات محلية منتخبة، و لا تنفصل عنها حيث تؤدي هذه الأخيرة وظائفها تحت إشراف الحكومة المركزية و رقابتها[1]، و يكون هذا التقسيم من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف منها ما هو سياسي من خلال تعزيز الديمقراطية و المشاركة في اتخاذ القرار و هذا وفق اختيار حر للممثلين على المستوى المحلي، و اجتماعيا من خلال العمل على ربط القاعدة الشعبية بالحكومة المركزية، و هذا ما يعزز احترام رأي المواطن و رغبته في المشاركة في الشأن العام و بالتالي العمل على ترسيخ ثقة المواطن و منه انتمائه للوطن[2]، من معالم المواطنة الإعتراف بالفرد كمواطن فعال يشارك في سياسة البلاد، و العمل على ترسيخ الثقة فيه، و دعم روح الوطنية.

تعددت التعاريف و تداخلت من خلال تعدد وجهات نظر المفكرين، إلا أن السلطة المحلية جزء من النظام العام للدولة، و هي السلطة التي تتمتع بها الهيئة المنتخبة و التي تعمل تحت إشراف و رقابة السلطة المركزية، و تشكل السلطات المحلية حلقة

[1] ناجي عبد النور، **دور الادارة المحلية في تقديم الخدمات العامة: تجربة البلديات الجزائرية**، الجزائر، دفاتر السياسة و القانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 1، جوان2009، ص 153.

[2] محمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي في الوطن العربي و اتجاهات التطور**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية " بحوث و دراسات"،2005، ص ص، 22،23.

وصل بين الفرد و السلطة المركزية، " فالسلطات المحلية نشأت كجزء من عملية دَمقرطة المجتمع و خلق أطر و مؤسسات تشكل ذراعا للحكم المركزي لإدارة شؤون المواطنين و توفير الخدمات و إحكام السيطرة عليهم"[1]، و بهذا تكون السلطة المحلية المجال الأقرب للمواطن للمشاركة في سياسة البلاد، و الجدول رقم 12 يوضح نظرة الناخبات للإنتخابات المحلية من حيث الأهمية.

4.3 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب رأيها في الانتخابات المحلية:

الجدول رقم 12:

طبيعة الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
مهمة	250	% 54.11
عادية	160	% 34.63
غير مهمة	49	% 10.61
دون اجابة	03	%0.64
المجموع	462	% 100

[1] محمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي في الوطن العربي و اتجاهات التطور**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية " بحوث و دراسات"،2005، ص،81.

يوضح الجدول رقم 13 أن النسبة الغالبة 54.11% جاءت معبرة عن الفئة التي ترى أن الانتخابات مهمة، كونها أصبحت الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة في المجتمعات الديمقراطية، كما أن الناخبة ترى أنها تشارك في الحكم و اتخاذ القرار، و تظهر الأهمية من خلال تطبيق قانون كوطا النسائية، الذي فتح المجال أمام المرأة للمشاركة في الأمور السياسية، و زاد من فرص تواجدها في المجال السياسي، تليها الفئة التي ترى أن الانتخابات عادية، في مقابل الفئة الأخرى التي ترى أنها غير مهمة بنسبة 34.63% و 10.61% على التوالي، المفردات تتقارب في المعنى و لكن لكل منها دلالة سوسيولوجية، حيث أن الحالة العادية للإنتخابات مرتبطة بعدم أهليتها لتحقيق مشاركة الفرد في السياسة، في حين نلغي الأهمية لهذه الأخيرة، فتصبح عبارة عن بروتوكول تستكمل به الدولة صورتها، من أجل التداول على السلطة وقف ما تنادي به المجتمعات الديمقراطية و دولة القانون، إضافة إلى أخذ الدولة على عاتقها الفعل التنموي، فهي فرضت بذلك على نفسها الوصاية على الشعب، و هذا ما يبرره النقد الذي وجه إلى النظام لما أعلن الرئيس الجزائري عن إصلاحات سياسية قال أنها ستؤدي إلى تعزيز المسار الديمقراطي في هذا البلد في 15 أفريل 2011م حيث وصفت بالفارغة و مجرد ترتيبات آنية في إطار جهود النظام للتكيف مع التغيرات الحاصلة، و نجد رئيس التجمع من أجل الثقافة و

الديمقراطية **سعيد سعدي** يقول " أن كل شيء يتحرك حتى يبقى كل شيء مكانه"[1]، و هذا دليل على أنه استقر في أذهان الناخبين مع مرور الفترات الانتخابية و ما عرفته من إخفاقات و انخفاض في نسب المشاركة السياسية، أن الانتخاب مجرد بروتوكول تستكمل به السلطة صورتها، فكل المحطات التاريخية التي عرفتها التجربة الإنتخابية برهنت عن إخفاقات هذه الأخيرة في الكثير من المحطات، إضافة إلى التزوير الذي تنعت به مما جعل الشعب يشكك في مصداقيتها، بالرغم ما تقوم به الدولة من إصلاحات تماشيا مع الواقع الاجتماعي و الاقتصادي للبلاد إضافة إلى الوضع الثقافي، و هذا ما تؤكده الفئة التي امتنعت عن الإجابة رغم أنها قليلة إلا أنها معبرة حيث قدرت بـ 0.64%، تم التعامل مع الإستمارات التي لم تحوي الإجابة على أساس إمتناع المبحوثات عن الإجابة و بذلك حتى نحافظ على حجم العينة أضفنا إلى الجدول خانة بدون إجابة، و هذا لا ينفي المشاركة السياسية لهذه الفئة و إنما الإمتناع إقحام في السياسة، حيث تعبر هي الأخرى عن نسبة العزوف و هي ظاهرة أيضا تؤرق النظام السياسي و جديرة بالإهتمام و الدراسة، فالمشاركة السياسية تعرف الكثير من المستويات .

[1] فتحي بولعراس، **الاصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء و منطق التغيير**، الجزائر، المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد 35، صيف 2012، 10

5.3 مستويات المشاركة السياسية :[1]

تفيد الأدبيات المعاصرة بأن المشاركة السياسية تتخذ أشكالاً مختلفة ومستويات متدرجة فالتصويت في الانتخابات المحلية والقومية، المشاركة في الحملات الانتخابية والالتحاق بالتجمعات السياسية، والعمل من أجل مرشح أو حزب سياسي معين ومناقشة المشكلات السياسية مع الأقران والزملاء، والارتباط بالجماعات المعارضة التي تسعى لإسقاط الحكومة... كلها تمثل درجات ومستويات من المشاركة السياسية و من مستويات المشاركة السياسية نجد:

أ – **المستوى الأعلى : وهم ممارسو النشاط السياسي:**

ويشمل هذا المستوى من تتوفر فيهم ثلاث شروط من ستة : عضوية منظمة سياسية، والتبرع لمنظمة أو مرشح، وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، والمشاركة في الحملات الانتخابية، وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي، ولذوي المناصب السياسية أو للصحافة، والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

[1] للمزيد من المعلومات أنظر أحمد سعيد تاج الدين، **الشباب و المشاركة السياسية** على الموقع:
http// youthdo.org/ ar/ images / stories/ youth / 16. Pdf.

ب – المستوى الثاني : المهتمون بالنشاط السياسي:

ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

ج – المستوى الثالث : الهامشيون في العمل السياسي:

ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور.

د – المستوى الرابع : المتطرفون سياسياً:

وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجؤون إلى أساليب العنف. والفرد الذي يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة أو تجاه النظام السياسي بصفة خاصة، إما أن ينسحب من كل أشكال المشاركة وينضم إلى صفوف اللامبالين، وإما أن يتجه إلى استخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة والعنف و السخرية من الفئة التي تهتم بالسياسة.

4. مفهوم الثقافة السياسية:

يعد مفهوم الثقافة السياسية من ا لمفاهيم الحديثة في علم السياسية ، حيث استخدمت في خمسينيات القرن الماضي، عندما استخدمه الأمريك ي (غابرئيل الموند) ومن الملاحظ أن الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة في المجتمع ، كونها تتميز بنوع من الاستقلالية وهى تختلف من بلد لآخر حتى لو كان شعباه ينتهجان نفس الأساليب الحياتية، وينتميان إلى نفس الحضارة ويتقاسمان الاهتمامات والولاءات.

من أبرز التعاريف نجد تعريف **موريس دوفرجيه** فهو: "يقصد بالثقافة السياسية عامة الجوانب السياسية للثقافة باعتبارها تشكل مجموعة منظمة، كما يرى أنه من الضروري أن تحدد باختصار الجوانب السياسية للثقافة عوضا أن يوضع لها فروع متخصصة في علم الاجتماع ككل لأن ذلك سوف يؤدي إلى الخلط والغموض حول كلمة الثقافة السياسية لأن المجتمع يشمل الكثير من الأنماط الثقافية"[1].

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن.**علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة**. دار النهضة العربية، بيروت ، لبنان، 2001.ص436.

ألموند و فيربا :" يحددا الثقافة السياسية على أنها ترتبط بالقيم الديمقراطية " [1]. و إن كان كل منهما يؤكد على أن تحديد ماهية الثقافة السياسية تختلف من دولة إلى أخرى ،لأن لها جوانب أخلاقية و اجتماعية ودينية متعددة تحيل صعوبة وجود ثقافة سياسية عامة تنطبق على الدول الديمقراطية أو المتحضرة.

تشمل الثقافة السياسية كل من القيم والمعتقدات والأفكار والممارسات وجدت في الجماعات التي تلعب دوراً في التنظيم السياسي للمجتمعات ، فالثقافة السياسية هي مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسة والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة وتعنى أيضاً منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور، والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية، وينقل المجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، ويشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسي، و الثقافة السياسية حسب **فيليب برو :** " تتكون من مجموعة معارف ومعتقدات تسمح

[1] Almond et verba,**the intellectual history of the civil cultur concept**, N.Y: prinction univ. Prees, p 3.

للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقاتهم بالسلطة التي تحكمهم، كما تسمح لكل منهم بتحديد موقعه في مجاله السياسي المركب، وذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المظاهر الواعية أو غير الواعية التي ترشده في سلوكه كمواطن مثلا وفي سلوكه كناخب أو كمكلف بدفع الضريبة... [1]. من خلال هذين التعريفين يتضح أن للثقافة السياسية عدة أنواع حسب معرفة الأفراد للأهداف و الغايات السياسية و هي كالآتي[2]:

أ – **الثقافة الرعائية أو الضيقة :** يعني هذا النوع من الثقافة ، أن الناس لا يعرفون إلا القليل جدا من الأهداف أو الغايات السياسية ، التي توجد في الحياة السياسية، كما أنهم لا يستطيعون تقديم أي نوع من الأحكام الصحيحة على هذه الأهداف أو السياسات العامة التي توجد في مجتمعهم أو أي نوع من التأييد أو المعارضة للسياسات العامة، و ترتبط هذه الثقافة الشعبية بالثقافات المحلية المعزولة اجتماعيا و مؤسساتيا، والتي توجد في المجتمعات القبلية أو البدائية.

ب – ثقافة الخضوع : هذا النوع من الثقافات السياسية لا يمكن أن يشكل ثقافة وطنية، لأن المواطنين ينظرون إلى أنفسهم غير مشاركين في العملية السياسية، وإنما

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن.**علم الاجتماع السياسي** ،مرجع سبق ذكره ، ص436.

[2] موريس دوفرجيه، **علم اجتماع السياسة**،تر: سليم حداد، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط2، 2001، ص93، بالتصرف.

كتابعين ورعايا للحكومة وان كانت هناك معارضة للنظام السياسي القائم فإنهم يخافون أن يقدموا أي نوع من التجاوزات ضده حتى ولو كان عن طريق الرفض السلبي، كما هو الحال بالنسبة للشعوب التي تعيش تحت نظام ديكتاتوري ، ولهذا سميت ثقافة الخضوع .

ج- **ثقافة المشاركة :** على عكس الثقافتين السابقتين ترى هذه الثقافة أن المواطنون يعتقدون أن لديهم الحق في المشاركة السياسية من خلال ممارساتهم للحياة السياسية، وأنهم قادرون على المساهمة في النظام والتأثر به، وذلك عن طريق الانتخابات و المظاهرات، وتعيين ممثليهم في الأحزاب أو جماعات الضغط.

و الجانب المهم لهذه الأخيرة هو الوظائف المتعددة التي تؤديها في السياق العام ، و تنعكس الثقافة السياسية للأفراد من خلال تتبع أحداث العملات الإنتخابية و الحرص على التصويت يوم الإقتراع .....إلخ، و قد وضحت الدراسة في الجدول رقم 10، مدى إهتمام الناخبات بالمواضيع السياسية فترة الإنتخابات.

1.4 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب إهتمامها بالمواضيع السياسية فترة الإنتخابات:

جدول رقم 10:

طبيعة الاجابة (الإهتمام بالمواضيع السياسية)	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	250	%54.11
لا	212	%45.89
المجموع	462	%100

الجدول يوضح أن هناك فئة تتابع المواضيع السياسية و هي الفئة الغالية في عينة الدراسة و قدرت نسبتها بـ 54.11%، يعود هذا الإهتمام بالمواضيع السياسية للمستوى التعليم للعينة، كما أن الإهتمام ينبع من الفهم للوقائع ، و بالتالي يلعب المستوى التعليمي دورا بارزا في الإهتمام ، إضافة إلى التغطية الإعلامية التي تركز على المواضيع السياسية بالدرجة الأولى، حيث تخصص كل و سائل الإعلام مساحة خاصة و معتبرة للمواضيع السياسية مقارنة بالأيام العادية، إضافة إلى الثقافة السياسية التي يتمتع بها المواطن، فكلما تحسنت مستويات الثقافة بمفهومها العام

والثقافة بمفهومها السياسي، كلما استطاع المواطن أن يحصل على حقوقه الطبيعية والمدنية فالثقافة تستطيع أن تزيد من الوعي الفردي والجماهيري نحو أهمية الحصول على هذه الحقوق والمحافظة عليها وتحقيق درجات مناسبة من الإشباع النفسي والعاطفي لدى الجميع عن طريق تلبية حاجاتهم الأساسية، ومنها حق الحصول على ثقافة سياسية تؤهلهم لأداء الوظائف السياسية التي تتمثل في حق الانتخاب أو المعارضة أو المظاهرات، والاستفادة من المشاركة في الأحزاب السياسية التي تسهم جميعا في خلق روح المواطنة التي تتمثل في عدد من الحقوق والواجبات والمسؤوليات تجاه المجتمع والمشاركة في حياته السياسية لتطويرها وتحديثها بما يتلاءم مع الحياة العصرية ، و نجد الفئة التي لا تتابع المواضيع السياسية و قدرت نسبتها بـ 45.89%، و هي نسبة جد معتبرة، قد يعود هذا إلى تدني المستوى التعليمي، كما قد يرتبط باللامبالاة و هي الفئة التي تنتمي إلى المستوى الثالث للمشاركة السياسية و وضحنا ذلك فيما سبق، و و قد يقارب هذا السؤال، سؤال الإطلاع على القائمة الإنتخابية، فنجد أن غالبية عينة الدراسة لا تطلع على القائمة الانتخابية، رغم أن الإطلاع على القائمة حق و من بين التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات 2007 الحق في الإطلاع على

القائمة الانتخابية لممثلي الأحزاب المرشحة للانتخابات و ممثلي القوائم الحرة و

الحصول على نسخة منها[1].

و أكدت المادة 18 من القانون الجديد على حق إطلاع الناخبين و المرشحين، و ممثلي الأحزاب السياسية على اللائحة الانتخابية الخاصة بهم و كما أشارنا سابقا هناك تناقض بين الإدارة و الواقع الاجتماعي المعاش.

كما قد يرجع عدم الاهتمام بالإطلاع على القائمة الانتخابية إلى عدم الاهتمام بالعملية الانتخابية أيضا و هذا ما أشار له **منير مباركية** " عجز السلطة السياسية عن إعادة بث الثقة في المواطن الجزائري بالعملية الانتخابية" [2]، و بالتالي هناك صراع داخل العملية الإنتخابية، محاولة لضبط معالمها و إعادة بث الثقة في المواطن الجزائري، و بذلك تكون قد حققت مستوى عالي للمشاركة السياسية كرهان للعملية الإنتخابية.

2.4 المشاركة السياسية :

تعد المشاركة السياسية أحد أهم الأبعاد لتحديد السلوك السياسي للأفراد ويتمثل الدور الايجابي للفرد في الحياة السياسية من خلال ممارسة حقوقه المدنية والسياسية، ابتداء من التصويت والترشح في الانتخابات الاهتمام بالقضايا والأمور السياسية و

[1] مصطفى بلعور، **الانتخابات الرئاسية و التشريعية في الجزائر 1999-2007 استمرارية أم حل للازمة**، مرجع سبق ذكره، ص، 172.

[2] ح منير مباركية، **الانتخابات التشريعية في الجزائر(ايار/مايو2012): قراءة في التوقعات و النتائج و التحديات**،مرجع سبق ذكره،ص، 03.

مناقشتها مع الآخرين، الانضمام إلى الأحزاب والاتحادات النقابية والمهنية، وممارسة المشاركة السياسية لا تبدأ من فراغ وإنما من حصاد أو تراكمات الثقافة السياسية للمواطن من طفولته، شبابه ثم نضجه السياسي، من منطلق أن عملية التنشئة السياسية عملية مستمرة ولا تتوقف عند مرحلة معينة حيث كل مرحلة قد تزيد من ثقافة الفرد السياسية و وعيه أكثر من خلال التجارب أو الأحداث السياسية التي يعيشها الفرد سواء ارتبط الأمر بالانتخابات بأنواعها أو أي حدث سياسي كان. و لهذا ما يجري في الواقع من نقاشات و ما يتداول من أحاديث يجدد ما لدى الفرد من أفكار و يُنمي الثقافة السياسية لديه.

تعتبر المشاركة السياسية من أهم المواضيع التي يرتكز عليها علم الاجتماع السياسي في الوقت الحالي و هي عملية اجتماعية سياسية " كما تعتبر العملية التي يتمكن من خلالها الفرد صياغة الأهداف العامة للمجتمع، و إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف"[1]، من هذا المنطلق الهدف الذي يتم صياغته من قبل الأفراد لخدمة المجتمع، يتطلب تجسيد أفضل الوسائل لتضمن نجاحه و تحقيقه، و يضمن الفرد بذلك مشاركته الفعلية في خدمة مصالحة العامة و الخاصة.

[1] عبد الهادي الجوهري و أخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، القاهرة، مكتبة الطليعة، 1975، ص،94.

يعرفها سيد أبو ضيف أحمد على أنها:" العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر الواعي في صياغة نمط الحياة المجتمعية في النواحي الاقتصادية الاجتماعية والسياسية "[1]، في التعريف ضرورة الأخذ بالحرية و الوعي في الحياة المجتمعية، فأساس المشاركة مرتبط بالعقل كمقياس للفكر إضافة إلى الحرية بإعتبارها السياق الذي يفجر فيه الفرد بشكل عام و الناخب بشكل خاص طاقاته المختلفة.

و تشمل المشاركة السياسية كل ما يقوم به المواطنين للتأثير في السياسة العامة و هذا ما أكده **رشيد أحمد** بأنها:" أنشطة المواطنين للتأثير على القرارات والسياسات العامة وعلى اختيار الموظفين العموميين ومراقبة أعمالهم "[2]، تعطي المشاركة السياسية الكثير من الدعائم للتأثير في القرارات، كما تفصح المجال أمام المواطن لمراقبة أعمال الموظفين، فهو بذلك يدافع عن حقوقه و يؤدي واجباته، كما تعتبر نشاط طوعي يقوم به المواطنون بهدف التأثير على الحكام أو على صنع القرار السياسي، وتدرج أنشطة المشاركة السياسية حسب كمية الجهد والمبادرة التي يتطلبها النشاط، فيقل في التصويت في الانتخابات العامة ويزيد في إقناع الآخرين بطريقة

[1] سيد أحمد أبو ضيف. **ثقافة المشاركة: دراسة في التنمية السياسية**.دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.ص145.

[2] رشيد أحمد.**الإدارة المحلية المفاهيم العلمية والنماذج التطبيقية**.دار المعارف، القاهرة، 1981.ط2.ص 106.

معينة.[1] من خلال هذا المشاركة السياسية هي دعم للديمقراطية من منطلق أنها حكم الشعب، فهي الفكرة الجوهرية للديمقراطية، من منطلق" أن لا يكون الناس "رعية" يتولى حكمهم قادة و زعماء لم يصلوا إلى الحكم بأسلوب الاختيار أو الانتخاب من جانب الناس"[2]، و هي طريقة منطقية لإختيار الحكام عن طريق الإنتخاب، و من منطلق هذا الإختيار يحقق الشعب مشاركته السياسية، و يتجاوز الحكم الذي يتوارث بين الحكام و الزعماء و تكون فيه القيادة مفروضة، و سلطة تكون في إتجاه واحد في غالبية الأحيان.

و قبل الغوص في البحث عن خصوصيات الجماعات المرجعية في التحليل سنحاول التعرف على خصائص عينة الدراسة من خلال تحليل المحور الأول من الإستمارة و هو المحور الخاص بتشخيص المبحوثات، و يتم التعرف على هذا الجانب المرتبط بالمبحوثات من أجل التعرف على العلاقة الموجودة بين مميات هذه الأخيرة و العوامل المتحكمة في السلوك الإنتخابي عند المرأة الناخبة.

[1] معياري محمود.**الثقافة السياسية في فلسطين: دراسات ميدانية**. معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، الناشر للدعاية والإعلام، رام الله، 2003.ص16.

[2] أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، تر: الدكتور فايز الصياغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية،2004، ص، 474.

قراءة تحليلية لمحـــــاور الاستمـــــارة:

5. قراءة تحليلية للمحور الأول:

1.5 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية:

جدول رقم 01 :

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة المئوية%
18أقل من 28	170	%36.79
28 أقل من 38	150	%32.47
38 أقل من 48	94	% 20.35
48 فما فوق	48	%10.38
المجموع	462	% 100

من خلال الجدول رقم 01 يتضح أن الفئة الغالبة في البحث هي الفئة العمرية ما بين 18 سنة و 28 سنة بتكرار قدر ب 170 مفردة، ما يعادل نسبة 36.79 %، تليها الفئة العمرية التي يتراوح عمرها ما بين 28 سنة و 38 سنة بنسبة قدرها 32.47**%**، كما جاءت النسبة 20.35% معبرة عن الفئة

العمرية مابين 38 سنة و 48 سنة بتكرار قدر بـ 94 مفردة، جاءت نسب هذه الفئات متقاربة نوعا ما و هذا راجع لكون المجتمع الجزائري مجتمع فتي، و إن كان من صعب حصر سن الشباب إلا أن الفئة الغالبة في هذا المجتمع هي شباب و التي تمثل نسبة 60%[1] . و كانت أقل نسبة بالنسبة لهذه الفئات الثلاث الفئة الأكثر من 48 سنة، حيث قدرت بنسبة 10.38 %، و هذا راجع إلى طبيعة التركيبة الديمغرافية لهذا المجتمع حيث تغلب فئة الشباب، كما عبرت هذه الفئات العمرية عن وجود كثافة سكانية عالية داخل مدينة مازونة خاصة، و على المستوى الوطني عموما، و يرجع ذلك إلى تحسن المستوى المعيشي للأفراد مقارنة بمراحل سابقة خاصة المرحلة الاستعمارية، إضافة إلى العامل الديمغرافي و المتمثل في زيادة الولادات في مقابل انخفاظ نسبة الوفيات، مما جعل الكثافة السكانية في تزايد مستمر تصل حد الإنفجار السكاني في بعض المناطق، ويعود هذا إلى الرعاية الصحية التي يحضى بها السكان من خلال مجانية العلاج والاستشفاء إضافة إلى إلزامية تلقيح المواليد الجدد، مما قلص من نسبة الوفيات.

[1] أحمد يعلاوي، **الانتخابات في الجزائر 1962-2014**، مرجع سبق ذكره، ص 39.

2.5 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة المدنية:

الجدول رقم 02:

الحالة المدنية	التكرارات	النسبة المئوية%
عزباء	200	%43.29
متزوجة	215	% 46.54
مطلقة	27	%05.84
أرملة	20	%04.32
المجموع	462	% 100

الجدول رقم 02 يوضح أن النسبة الخاصة بالناخبات المتزوجات هي النسبة الغالبة حيث قدرت بـ 46.54 **%، و** هذة النسبة جد مهمة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاجتماعي، لأن الشاب أو الشابة يتطلع إلى أمرين في الاستقرار العمل و الزواج يعني الرفقة و هو دليل تحمل المسؤولية و اتخاذ القرار، حيث بعتبر الزواج من ملامح المجتمعات التقليدية على المستوى الإجتماعي، و ما يفرضه هذا الأخير من تحمل للمسؤوليات و ما يحمل من قيم إجتماعية و إقتصادية، كما حافظ و لوقت طويل على استمرارية القبيلة و المجتمعات التقليدية، كما جاءت النسبة

43.29**%** معبرة عن الناخبات العازبات بتكرار قدر بـ 200 مفردة و تكاد تقراب هذه النسبة فئة المتزوجات، و هي نسبة مرتفعة إلى حد ما، و هذا راجع للظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي أثرت على الزواج، كما نلمس أن هناك اتجاها سائدا لدى الشباب الذي يقارب سن الزواج نحو تحقيق كماليات أصبحت من الضروريات في هذا العصر وهي الحصول على وسائل الترفيه الحديثة و بالتالي العزوف عن الزواج، كما أن معدل سن الزواج في الجزائر قدر بـ 29 سنة و هذا ما صرحت به الأستاذة **مليكة لعجالي** أستاذة بكلية الطب، في ندوة قامت بها في المركز الثقافي الجزائري بباريس.[1] هذا بصفة عامة، إضافة إلى ارتفاع معدل سن الزواج عند الإيناث كون هذه الفئة اهتمت بمواصلة الدراسة و العمل لتحقيق مكانة اجتماعية، على عكس ما كان في السابق حيث كانت الفتيات لا يدرسن أصلا بسبب الهيمنة الذكورية التي أقرها **بيار بورديو** بالنسبة للمجتمع الجزائري، أو توقف الفتيات في المستوى الأول أو الثاني بسبب بعد المسافة التي وقفت حاجزا أيضا أمام تدريس الفتيات، فمتابعة الدراسة كانت في السابق تتطلب تغيير المكان و الانتقال من الابتدائي إلى الأساسي في مكان آخر و كذا بالنسبة للثانوي، هذا فيما يخص ميدان الدراسة، تليها نسبة 05.84 **%** و هي خاصة بالمطلقات و كذا الأمر بالنسبة للأرامل حيث قدرت النسبة بـ 04.32% ، هذا لا ينفي انعدام ظاهرة الطلاق و إنما

[1] http :// www.radioalgerie.dz/ar/compnent/article/123-2010-1026-13-53-43/7233-30.

منخفضة مقارنة بفئة المتزوجات، قد يرجع هذا إلى الاستقرار الذي تعرفه فئة المتزوجات كما قلنا سابقا، من منطلق أنها تنتمي إلى الطبقة المتوسطة، بمعنى إمكانية توفيرها لظروف العيش، و كذا بالنسبة للأرامل قد تبدو النسبة منخفضة إلا أن هذه النسبة تبقى مرتبطة بعينة الدراسة، كوننا نتعامل مع جزء من المجتمع و ليس الكل، تعتبر الحالة المدنية متغير هام في البحث و من بين الخصائص البارزة لعينة الدراسة، كم تعبر نسبة الطلاق عن فشل استمرارية الأسرة كخلية أساسية في المجتمع، كما تعتبر هي الأخرى ذات دلالة سوسيولوجية لها تجلياتها، تعتبر الحالة المدنية للمبحوثات مهمة في التحليل بالنسبة لموصفات عينة الدراسة، حيث تخضع قرارات هذه الفئة للوضعية التي تتمتع بها كل مفردة من استقلالية اقتصادية و إجتماعية، إضافة إلى الفئة التي تشكل أسر حيث تكون فيه استقلالية نسبية في بعض المواضيع التي يسمح للمرأة بالتدخل فيها، إلا أن هذه الفئة تعتبر آرائهن مهمة حول الأسئلة التي وردت في الإستمارة من خلال رأي الزوج رب الأسرة باعتباره صاحب السلطة والقرار داخل الأسرة بحكم الهيمنة الاقتصادية إضافة إلى الهيمنة الإجتماعية التي منحها له المجتمع، على اعتبار أن المجتمعات العربية من بين أهم ما وصفت به أنها مجتمعات ذات هيمنة ذكورية.

3.5 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى الثقافي.

جدول رقم 03:

المستوى الثقافي	التكرارات	النسبة المئوية%
دون مستوى	88	% 19.04
إبتدائي	44	% 9.52
أساسي/متوسط	76	% 16.45
ثانوي	92	% 19.91
جامعي	134	%29.00
دراسات عليا	28	%6.06
المجموع	462	% 100

قراءة تحليلية للجدول رقم 03:

الجدول رقم 03 يوضح أن النسب الغالبة في مجتمع الدراسة هي النسب المتعلقة بالمستوى الجامعي و الثانوي حيث قدرت الأولى بـ 29.00% والثانية بـ 19.% على التوالي، ويعود هذا التوزيع إلى أن معظم المبحوثات من الفئة اللواتي وُلدن بعد الاستقلال، أين بدأت الجزائر تعرف تحضرًا في ميدان التربية والتعليم

وتمثل ذلك في إنشاء الهياكل التعليمية من الطور الابتدائي إلى الجامعي فاستفادت أغلب الشرائح الاجتماعية في المجتمع من فرص التعليم حتى المستوى العالي، إلا أن الدراسات العليا تبقى نسبتها قليلة مقارنة بالتعليم الثانوي و المتوسط حيث قدرت بـ 06.06%، و هذا راجع لكون غالبية الأشخاص يكتفون بالحصول على شهادة ليسانس أو شهادة الماستر حاليا من أجل التوجه إلى ميدان العمل رغبة في تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية، أما نسبة 16.45% فخصت ذوي المستوى الأساسي الذي كان في السابق و حاليا المستوى المتوسط في نسبة نوعا ما مرتفعة، حيث قامت فئة كبيرة من مغادرة مقاعد الدراسة ما عرف بظاهرة التسرب المدرسي، و لم تستطع متابعة الدراسة حيث وضعت حد لدراستها لعوامل مختلفة اقتصادية، اجتماعية .....الخ، كما نجد النسبة 09.52 % التي جاءت معبرة عن الفئة التي لها مستوى ابتدائي حيث ضمت هذه الفئة الأشخاص الذين ينتمون إلى الفئة العمرية من 48 سنة فما فوق حيث لم تسمح لها الظروف من مواصلة التعليم و هذا راجع إلى طبيعة المنطقة التي لم تكن تعرف مدارس في كل المناطق بالنسبة للطور الابتدائي و قليلة جدا بالنسبة للمتوسط، حيث كان يتم متابعة الدراسة في المتوسط بعد التوجه إلى متوسطة في منطقة أخرى بعد قطع مسافات، الوقت الذي كانت فيه المنطقة تعرف صعوبة في المواصلات، أما الفئة الأخيرة و هي الفئة التي لا تملك مستوى، بمعنى لا تقرأ و لا كتب فقدرت بنسبة 19.04% و هي الفئة التي لم

تتمكن من الالتحاق بمقاعد الدراسة، و يعود هذا أيضا إلى عدة عوامل كانت السبب الذي منعها من الدراسة، و هي تشترك أيضا في الظروف الخاصة بالفئة ذات المستوى الابتدائي، كما لا يمكن أن ننسى التسلط الذكوري و عادات المجتمع الجزائري التي كانت تحرم المرأة من الولوج إلى الخارج و الدراسة و العمل في فترات الخمسينيات و الستينيات و حتى السبعينيات من القرن الماضي، كان هذا سبب رئيسي في عدم تحصيلهن العلمي إضافة إلى توجههن نحو الزواج المبكر، هذا لا ينفي خروج العديد من النساء من هذا الوضع و حصولهن على مستويات علمية أهلتهن لمناصب عمل مختلفة.

4.5 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الشخصية للمبحوثات.

جدول رقم 04:

الحالة الشخصية	التكرارات	النسبة المئوية%
طالبة	120	% 25.97
عاملة	112	% 24.24
ماكثة بالبيت	100	% 21.64
أعمال حرة	58	% 12.55
متقاعدة	20	%4.32
بطالة	52	% 11.25
المجموع	462	% 100

الجدول رقم 04 يوضح أن الفئة الغالبة هي فئة الطلبة بنسبة 25.97% و هذا راجع لانتشار التعليم كما قلنا في السابق و تشمل الطلبة لأن السن القانوني للانتخاب يتجاوز 18 سنة و هو العمر الذي يتم فيه الحصول على شهادة البكالوريا بالنسبة للتلاميذ الذين يتابعون الدراسة بجد، إضافة إلى السياسة التعليمية التي ترتكز على مجانية التعليم و إجباريته، مكنت من رفع نسبة التعليم في الجزائر، و قلصت

نسبة الأمية و لو بصفة معتبرة [1]، حيث أصبح التعليم توجها وطنيا حرصت الدولة على تكريسه من خلال مجانية التعليم المكفولة لكل الأفراد والذين بلغوا السن القانوني للتمدرس المحددة بستة سنوات، ويظهر ذلك جليا من خلال الانتشار الواسع للمؤسسات التعليمية في شتى أرجاء المنطقة ، تليها مباشرة فئة العمال بتكرار 112 مفردة ما يعادل نسبة 24.24 % و هذا دليل على أن عينة الدراسة تعرف نوعا من الاستقرار، تقابلها فئة البطالات بنسبة 11.25% ، و هذا بالرغم من أن الفئة الغالبة عمال إلا أن نسبة البطالة مرتفعة في مجتمع الدراسة، و قد يعود هذا أيضا إلى عدم التصريح بالحقيقة حيث في ذهنية الفرد الجزائري العامل هو من يتقاضى الأجر من الدولة بمعنى موظف في مؤسسات الدولة، حتى و إن كان له عمل خاص حيث يكون اجتماعيا مرتبط فهو في نظره رسميا بطال، كما قد يعود ذلك إلى طبيعة التوظيف في المجتمع أيضا، و لو أضفنا نسبة الماكثات في البيت لارتفعت نسبة البطالة حيث قدرت النسبة الخاصة بهذه الفئة بـ 21.64 %، و تعتبر هذه النسبة انعكاس لمشكل البطالة الذي تعاني منه الجزائر ككل، خاصة في ظل قصور منظومة التشغيل الحالية في استيعاب الشباب في سوق الشغل خاصة المتخرجين من الجامعات الجزائرية ، و جاءت النسبة 12.55% معبرة عن الناخبات اللواتي

[1] سامية حماريش، **القيم الدينية و دورها في التماسك الأسري**، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم اجتماع الديني، الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة،2009-2010، ص166.

يمارسن نشاطات حرة، و كانت الفئة الأخيرة خاصة بالفئة المتقاعدة و قدرت بـ 4.32 % و قد يعود ذلك كما قلنا سابقا إلى أن المجتمع الجزائري مجتمع فتي تغلب فيه فئة الشباب، إضافة إلى أن الفئة التي تعاملنا معها تم الإتصال بها في المجال العام و الخاص، و لا يمكن لهذه الفئة خاصة النساء التواجد في الأماكن العامة مقارنة بالرجال و هذا حسب طبيعة المنطقة التي تعتبر محافظة لحد ما، و عامل آخر يرتبط بنسبة ارتباط المرأة بالسياسة، حيث تمثيل المرأة في البرلمان 30% و كان هذا مع آخر تعديل و يعتبر من المتغيرات السوسيوديمغرافية الأساسية التي ترتبط بالسلوك الانتخابي.

العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي

6.قراءة تحليلية للمحور الرابع من الاستمارة الخاص بـ البعد القبلـــي كجماعة مرجعية.

أصبح البحث في موضوع القبيلة ضرورة ملحة لفهم حركية المجتمع و تغيره، و محاولة لفهم طبيعة العلاقات السائدة بين الأفراد في المجتمعات التي عرفت بأنها تقليدية، حيث أصبح كل تفسير علمي قاصرا إذا لم يستحضر المعطى القبلي في التحليل، فهو ميزة المجتمعات العربية برغم كل محاولات التجاوز التي سعت لها

الدولة، إلا أن حضورها أصبح يفرض نفسه بكثير من التعقيد و بعض الأحيان يكتسيها الغموض، من منطلق تجاوز هذه الأخيرة المعطى التاريخي و ما تعرفه المجتمعات العربية من تكرار الكتلات المتشابهة، أعطتها ميزة الإنقسامية لتندرج في اهتمامات مغايرة ارتبطت بالتطور الإقتصادي ، الثقافي و الإجتماعي الذي فرضته السيرورة التاريخية و التطور الحاصل في شتى المجلات ، إضافة إلى دخول متغيرات جديدة أصبحت ضرورية في التحليل.

1.6 مفهوم القبيلة:

هناك الكثير من المداخل النظرية لفهم هذه الأخيرة، كل حسب مرجعيته الفكرية و ظروفه السائدة في تلك الفترة، سنحاول التطرق إلى فهم محتوى القبيلة في الفكر الخلدوني باعتباره المنظر الأقرب لفهم المجتمعات العربية، و هذا لا ينفي و جود مداخل أخرى تتقارب و الفكر الخلدوني كما تتقاطع معه.

1.1.6 ابن خلدون و القبيلة:

يظهر مفهوم القبيلة بارزا في فكر ابن خلدون، باعتباره مفهوما محوريا حيث خصه المؤرخ بالكثير من التحليل و الإهتمام ، و تتبع أهميته من منطلق مساهمته في تكون المجتمع من حالة البساطة إلى حالته المعقدة، بمعنى الإنتقال من مرحلة

البداوة إلى مرحلة الحضرية و الرقي، كما أوضح ابن خلدون هذا المفهوم من خلال التطرق إلى مجموعة من المفاهيم ذات الصلة بهذه الأخيرة

1.1.1.6 **العصبية:**

يرتبط مفهوم العصبية بالدرجة الأولى بالقبيلة، و تعتبر محرك المجتمعات و ركيزة انتقالها من البداوة إلى مرحلة الحضارة، و أكدت جل الدراسات على رسوخ الولاءات القبلية في المجتمعات العربية، و هذا ما دعم صلة الدم و رابط القرابة داخل التنظيمات الإجتماعية و في إيطارها تتحدد النزعة القبلية و القبيلة كوحدة إقتصادية، اجتماعية و سياسية، و هذا الشعور بالتجمع المعنوي يولد لدى الفرد شعور بأنه جزء لا يتجزأ من العصبية التي ينتمي إليها، و تصبح له شخصية العصبية التي ينتمي إليها، فالعصبية إذن رابطة اجتماعية سيكولوجية شعورية ولا شعورية معا تربط أفراد جماعة ما قائمة على القرابة ربطا مستمرا يبرز ويشتد عندما يكون هناك خطر يهدد أولئك الأفراد كأفراد أو كجماعة ، خطر يهدد حياتهم أو يهدد انتمائهم وهو شعور واستعداد فطري، بمفهوم "بيار بورديو"(Habitus) الذي هو نتاج فئة محددة من الثوابت الموضوعية التي تميل إلى تشكل الحس السليم المنسجم[1]، حسب بورديو هذا الحس المشترك يستمد ثباته و استمراريته من مرجعيته الخاضعة للثوابت

[1]Pierre Bourdieu,Le sens pratique,édition de Minuit,Paris,1980,p9.

الموضوعية، كما تسعى الجماعة باعتماده كقانون وضعي متفق عليه و لا خلاف فيه للإنسجام و التكتل داخل الجماعة الواحدة، و الجدول رقم 14 يؤكد استمرار الولاء القبلي في المجتمع الجزائري، من خلال الشخصية المفضلة في الإنتخابات المحلية.

2.1.1.6 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب رأيها في الشخصية المفضلة في الإنتخابات.

جدول رقم 14:

طبيعة الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
فرد من العائلة	165	% 35.71
فرد ينتمي إلى نفس العرش	112	% 24.24
فرد من عرش آخر	15	% 03.24
لا يهم	170	% 36.79
المجموع	462	% 100

يبين الجدول رقم 14 أن غالبية أفراد العينة لا يهتمون إلى انتماء المرشح بنسبة قدرت بـ 36.79 % و هذا راجع إلى ترسبات التجربة الانتخابية التي كانت

تسير وفق طابع ظرفي مما انعكس على الواقع حيث أثبتت الجماعات المحلية فشلها في تلبية حاجات المواطنين بالرغم من فوز مرشحين من نفس العائلات و نفس العرش ما جعل الشعب الجزائري يتطلع إلى مرشح ذو كفاءة يلبي حاجياته و يعي تطلعاته، إضافة إلى المستوى الثقافي للعينة التي أصبحت تعي معنى حسابات الانتماءات، حيث عمدت الدولة في البداية إلى إحياء النخب المحلية من أجل ضبطها و احتوائها هذا ما أكده **ريمي لوفو** في دراسته للمجتمع المغربي الذي يتشابه إلى حد ما و المجتمع الجزائري فهو يرى أن " الملكية في المغرب عملت على تدعيم و إحياء النخب المحلية من أجل ضبط و إحتواء البوادي" [1] كما يرى أن تدعيم الزعامات التقليدية ترجمت واقعيا خلال فوزها في الانتخابات التشريعية لسنة 1963م، و هذا ما أكدته الفئة التي تفضل أن يكون المرشح من نفس العرش بنسبة 24.24 % من أجل الحفاظ على قوة و تماسك العرش ما يعرف عند ابن خلدون بالعصبية، هذه الزعامات المحلية ليست نتاجا داخليا أملته الشروط القبلية فحسب و لكنه نتاج تفاعل جملة من العناصر الأخرى التي يأتي في مقدمتها المركز الممثل في المخزن، الذي يجدر الزعامة و يعترف بها هذا فضلا عن واقعة الاستعمار التي لم تعمل على التخلص من هذه الزعامات، بل عملت على إعادة إدماجها في نسقها

[1] عبد الرحيم العطري، **سوسيولوجيا الأعيان : آليات انتاج الوجاهة السياسية**، مرجع سبق ذكره، ص،ص، 70-71.

العام[1]. إضافة إلى الفئة التي تدعم هذا الاتجاه و تفضل أن يكون المرشح من نفس العائلة فقدرت بنسبة 35.71 % و قد يرجع هذا لحسابات ذات مصلحة، حيث تعتبر العائلة أحد النظم الاجتماعية الأساسية و أقدمها، كما يترابط أعضاء العائلة من أجل الدفاع كونها تعتبر مؤسسة العلاقات الأولى للفرد، و هذا دليل على قوة عامل القرابة في تمحور العلاقات الاجتماعية و في توجيه السلوك السياسي و هذه القوة جعلت الأفراد لا يعيرون اهتمام لمؤهلات المرشح العلمية و لا لاتجاهاته الفكرية و السياسية، و هذه العائلات تكون أكثر تأثير في السلطة و هذا ما أشار إليه **روجي لوطورنو** بأنه يوجد من الناس من هم أكثر غنى و تأثيرا أولئك هم الأعيان Les notables تلبي السلطات رغباتهم بكيفية متفاوتة لكن لهم دائما بعض النفوذ "[2] و أكد ذلك **عبد الإله الفاسي** في اشتغاله عن أعيان الرباط خلال نهاية القرن 19 و بداية القرن 20 فهو يؤكد بأنهم يشكلون الفئة العليا التي لها قوة الكلمة و التي تحظى بالتقدير و الهبة بسبب السلطة أو المال أو العلم أو سبب الشرف[3] ، كما نجد نسبة 03.24 % جاءت معبرة عن الفئة اختارت أن يكون المرشح من عرش آخر قد يعود هذا لعدم اهتمامها بالسياسة و لا تهتم بالشخص الذي يكون على مستوى السلطة، أو لوجود انشقاقات داخل العائلة أو العرش الذي

[1] المرجع نفسه، ص، 31.

[2] عبد الرحيم العطري، **سوسيولوجيا الأعيان : آليات انتاج الوجاهة السياسية**، مرجع سبق ذكره ،ص، 52.

[3] المرجع نفسه، ص، 53.

ينتمي إلية بسبب المشاكل الاجتماعية، وضح الجدول إستمرارية النزعة القبلية و الولاءات التي تدعم القبيلة، و هذا يعطي محتوى آخر للدولة و نجد آثارها في الفكر الخلدوني.

2.1.6 الدولة في الفكر الخلدوني:

تعتبر الدولة آخر مراحل صيرورة المجتمع القبلي، و هي الشكل الجديد الذي عرفته القبيلة وفقا للمستجدات الدخيلة على العصر، و يمكن اعتبارها الإنتقال المنظم للمجتمعات القبلية من حالة البداوة إلى حالة الحضارة في سياق ما يعرف بالدولة، و يبقى هذا المفهوم في الفكر الخلدوني جوهري ما زال يحمل الكثير من الشفرات التي تتطلب البحث العلمي، و هذا راجع إلى النقاشات التي مازالت تطرح حول موضوع القبيلة في حد ذاته و جدلية البدو و الحضر، يركز ابن خلدون على مرحلة البداوة كمرحلة أساسية في تشكيل الدولة و القاعدة الأساسية و البداية الأولى في نشوء المجتمعات، كما أكد على دورة الحياة الإجتماعية للدولة و التي تشابه دورة حياة الأفراد، كما عدد عمر الجيل بـ 40 سنة و هي مرحلة اكتمال النضج عند الإنسان، و يفرق ابن خلدون بين الرياسة كإستعداد فطري أملته الظروف الإجتماعية، و حاجة الجماعة إلى القيادة و التنظيم، و الدولة و رسوخها كمسلمة يرضى بها الأفراد ما مرور الزمن و بتوافد الحكام عليها، يستقر في الأذهان ضرورة الخضوع، " فهناك

تحول كبير يحدث لدى أفراد المجتمع عندما تقوى شكيمة الدولة وتتوارث حاكما بعد آخر ورويدا رويدا تنسى النفوس شأن العصبية وترسخ في العقائد دين الانقياد للحكام والتسليم لأمرهم[1]، حسب التعريف تتضاءل حدة العصبية مع توارث الدولة للحكام، حيث تعمل على ترسيخ عقيدة الإنقياد و التسليم للحكام. كما أن تراجع العصبية وفاعليتها يرتبط أساسا بانتقال المجتمع من العمران البدوي إلى العمران الحضري، هذا الأخير الذي يتميز بضعف العلاقات الاجتماعية وانشغال الفرد عن العصبية ومعنى الانتماء إلى القبيلة بالحضارة والصناعة والحرف والتعليم، ويعيش المجتمع الحضري تحت سلطة سياسية مركزية، فالسلطة تبدأ بالشيوخ في المجتمع القبلي لتنتهي بسلطة الدولة في المجتمع الحضري، حيث يتطرق الجابري إلى ذلك " إنها سلطة معنوية في البداية شيخ القبيلة ذات منزلة دينية وخبرة في الحياة ثم في مرحلة لاحقة سلطة مادية تظهر في جهاز الدولة بوسائل مختلفة" [2]، يوضح التعريف أن السلطة واحدة إلى أن المحتوى يتغير من سلطة معنوية رمزية تظهر في شيخ القبيلة، تدعمها المنزلة الدينية و الخبرة الإجتماعية، في مقابل السلطة المادية تظهر في

1 محمود فهمي الكردي، **الاستقرار والتغير في فكر ابن خلدون**، ورقة بحثية مقدمة في إطار مؤتمر عبد الرحمن ابن خلدون، قراءة معرفية ومنهجية، مركز الدراسات المعرفية، الاسكندرية. ص14.

2 محمد عابد الجابري، **العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1971، ص246.

الدولة مدعمة بكل ما ارتبط بهذه الأخيرة من ظروف إقتصادية، اجتماعية، ثقافية .....إلخ.

يعيد إلى الواجهة التنوع البشري للأفراد القائم على تعدد الانتماءات القبلية موضوع القبيلة، كما تعيد هذه الأخ يرة إنتاج نفسها داخل الرقعة الجغرافية التي تتواجد بها، من خلال استحضار المنظومة القبلية التقليدية من طرف الأفراد رغم المحاولات التي تتبعها المناطق الحضرية و الشبه حضرية، لتفتيت الوحدة القبلية واحتواء الكل في بوتقة واحدة تنصهر فيها الخصوصيات وتجعل من المدينة مكانا للعيش ومصدرا للقيم الحضرية.

إن التنظير لموضوع القبلية يوضح ثراء هذا الموضوع و تنوع مجالات البحث فيه، و يوضح القصور الذي يشوب هذه الأخيرة مدى التداخل و التضافر الذي يميز بنية القبلية، إلا أنها تبقى مرجعا أساسيا لكل الباحثين المهتمين بالمواضيع المتعلقة بالقبيلة، حيث مازال البحث بموضوع القبيلة يفرض نفسه، كما تتدخل القبيلة و ترتبط بالكثير من الظواهر، و في هذا السياق تندرج دراستنا حول القبيلة خاصة في جانبها المتعلقة بالولاءات لما يتعلق الأمر بالإنتخابات بصفة عامة و يظهر ذلك بشكل واضح في الإنتخابات المحلية، حيث تستدعى القبيلة بشكل رمزي لفاعليتها و قوتها في التأثير، فنجد أن القبيلة مازالت تقف في وجه كل محاولات الاحتواء، ليظل

الصراع التقليدي قائما بين الدولة والقبيلة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالبنى التقليدية القبلية التي وإن فقدت بعضا من حضورها، إلا أنها مازالت تُستحضَر في أشكال وأنماط السلوك الاجتماعي للأفراد، و يظهر جليا ذلك في الإنتخابات باعتبارها مجالا للصراع بين المجتمع و تركيباته التقليدية و الدولة، أما المعطى السوسيو أنثروبولوجي يؤكد على أن الإنسان العربي بصفة عامة و الإنسان الجزائري بصفة خاصة إنسان هجين، حيث يأخذ بأسباب الحداثة في مختلف مجالات حياته، و لكن بمجرد تدخل نداء القبيلة يبرز من أعماقه الولاء لعشيرته، و تبرز معه النزعة القبيلة و يتجسد ذلك في سلوكاته و علاقاته في حياته الإجتماعية، كون هذا الفرد نتاج موروث حضاري و ثقافي لا يمكن إغفال أهميته .

من خلال تتبع وقائع خلال الفترة الإنتخابية بما فيها الحملة الإنتخابية، يظهر بوضوح الصراع القائم بين الأحزاب و المنافسة من أجل كسب أكبر عدد ممكن من الأصوات، حيث تمحي ثقافة الصراع المنافسة السياسية بين الأحزاب و المرشحين على أساس البرامج، لتترك المجال لصراع العشائر و القبائل على أساس الأنساب و الشرف و القوة المادية و العددية و المراكز الإجتماعية و لهذا : يمكن القول" أن تأصل ثقافة الصراع في البناء القبلي يحول كل المناسبات إلى حلبة يدور فيها، و لا يوجد أحسن من الإنتخابات لتشكل حلبة ذلك الصراع، لما توفره من شرعية، و لما

توفره من قوة سياسية وامتيازات للفائز بها" [1]، ما يمكن استخلاصه من التعريف السابق أن ثقافة الصراع في البناء القبلي متأصلة، و هذا يبين أن لهذه الثقافة ترسبات على مستوى الذهنيات، و يمكن اعتبارها مرجعية الإنتماء القبلي، سنحاول التأكد من ذلك من خلال الدراسة الميدانية الجدول رقم 16 ، و هو الجدول الناتج عن إستجواب الناخبات حول إنتماء المرشح في الإنتخابات المحلية ، من حيث معرفة طبيعة المعرفة التي حضي بها المرشح.

1.3.6 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة المعرفة بالمرشح.

جدول رقم 16:

طبيعة الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
من نفس العرش	272	% 69.74
رجل أعمال	76	% 19.49
فرد من العائلة	12	% 03.08
صديق	30	% 07.69
المجموع	390	% 100

[1] محمد خداوي، **الإنتخابات في الوطن العربي: بين الولاءات الأولية و المد الديمقراطي**، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد السابع ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2012،ص،53.

الجدول رقم 16 يوضح طبيعة المعرفة بالمرشح، و احتلت الصدارة الفئة التي نفضل أن يكون المرشح ينتمي لنفس العرش بنسبة قدرت بـ 69.74 % هذا دليل على أن العروشية ما زالت من محددات السلوك الانتخابي، هذه الخاصية مرتبطة بمدى ارتباط الفرد بجماعته التي ينتمي إليها، إضافة إلى " تشبع الثقافة السياسية للمواطن العربي بقدسية الأعراف والتقاليد والعادات القبلية وخضوعه لها واحترامه الطوعي أو المكره لمبادئها أكثر من احترامه للقانون، والتزامه بالأعراف العشائرية التي تطالبه بالتضامن الاجتماعي، وقناعة الفرد على أن عرف الجماعة الأولية هو قانون وأخلاق، و هو أول قاعدة ظهرت للخطأ والصواب، وأنه أصل القانون ومنبعه، لذلك يحس أفراد الجماعة بضرورة توافق جميع سلوكياتهم بما فيها السياسية معه"[1]، استمرارية ثقافة العروشية مرتبطة بتجذر الثقافة السياسية للمواطن العربي التي ترى في قدسية الأعراف و التقاليد القانون الأول و الصحيح الذي يسير الجماعة، و باعتباره أول قاعدة للخطأ فالخروج عنه يعتبر خروج عن قانون الجماعة، و باحترامه يضمن الفرد انتمائه لهذه الأخيرة و يحقق المنزلة الاجتماعية التي يسعى إليها و التي يوافق عليها أفراد جماعته، و هذه المكانة بدورها تخضع للكثير من الرهانات يفرضها السياق الإجتماعي للجماعة، و هذا ما أكده **مارسيل موس** " أنه يتم الحصول على

[1] محمد خداوي، **الإنتخابات في الوطن العربي: بين الولاءات الأولية و المد الديمقراطي**، مرجع سبق ذكره، ص، 48.

المنزلة الاجتماعية الرفيعة للأفراد داخل العشائر عن طريق صراع الملكية كما في الحرب، و يتم تصور كل شيء كما لو كان صراعا من أجل الثروة و من أجل السلطة و النفوذ " [1] ، حيث يظهر الصراع حول المنزلة الإجتماعية داخل العشائر على أنه صراع حول الملكية، و يتم التعامل معه باعتباره صراعا حول السلطة و الملكية، تليها الفئة التي تعرف المرشح بصفته رجل أعمال بنسبة قدرت بـ 19.49% حيث تسعى هذه الفئة إلى كسب أصوات الناخبين حفاظا على مصالحها كما تلعب القاعدة السوسيواقتصادية للمرشح دورا هاما في الانتخابات، و هذا أكده **ريمي لوفو** حيث يقول" أنه من يحصل على صفة العين يجب أن يحوز على ثلاثة رساميل على الأقل و هي : التوفر على قاعدة سوسيواقتصادية صلبة و التحكم في مجال جغرافي معين والقدرة على بناء شبكة علاقات نافذة " [2]، و تعتبر العين مكانة اجتماعية مرموقة في المجتمع، و يرى **ريمي لوفو** أن من دعائم هذه الأخيرة القاعدة السوسيو اقتصادية الصلبة، القدرة على السيطرة على المجال الجغرافي الذي ينتمي إليه، إضافة إلى قوة العلاقات الإجتماعية و مدى تأثيرها في الجماعة، هناك قوى مادية و قوى رمزية حسب التعريف، تضافر هذه الأخيرة يعطي المرشح المكانة التي يسعى إلى تحقيقها، كما أكدت ذلك الفئة التي كانت تربطها بالمرشح علاقة صداقة

[1] عبد الرحيم العطري، **سوسيولوجيا الأعيان : آليات انتاج الوجاهة السياسية**،ص، 22.

[2] عبد الرحيم العطري، **سوسيولوجيا الأعيان : آليات انتاج الوجاهة السياسية** ، مرجع سبق ذكره ، ص، 53.

بنسبة قدرت بـ 07.69 % فالفرد لا يخرج عن الجماعة التي ينتمي إليها ما عبر عنه دوركهايم بالضمير الجمعي، و كانت النسبة 03.08 % خاصة بالفئة التي لها علاقة قرابة مع المرشح و نجدها منخفضة، قد يرجع هذا إلى طبيعة الاقتراح في حد ذاته حيث تم تشتيت إجابة المبحوثين و توزيعها بين الخيارات المطروحة إذ ركز الناخبون على ضرورة أن يكون المرشح من نفس العرش، و حتى رابطة الدم يمكن إدراجها في الفئة التي ترى فأن ينتمي المرشح لنفس العرش، لأنها من الصفات التي تدعم العروشية و تحقق بقائعا و إستمرارها حسب إبن خلدون كما أشرنا في السابق، إلا أنه يبقى الإستثناء، فالجدول لا يعبر إلا على الفئة التي أجابت على السؤال المطروح، جاءت معبرة عن الفئة التي صرحت بمعرفتها للمرشح في الانتخابات المحلية، و هذا بحكم الحيز الجغرافي و كون الانتخابات تخص المجتمع المحلي حيث يرى **زهير بن جنات** أن مفهوم المجتمع المحلي يحيل أولا إلى التحديد الجغرافي، فالقرية و القبيلة و الحي و المدينة و الريف كلها مصطلحات لفضاءات جغرافية تحيل إلى خصوصيات محلية و لهذا عرف المجتمع المحلي على أنه " جمع من الناس يعيشون في حيز ما يجعلهم في اتصال مستمر و لهم خبرات متصلة و عدد من المؤسسات و النظم تعمل متعاونة على تنشيط الحياة بالمجتمع و تماسكه

و وحدته " [1]، أما الفئة التي لا تربطها علاقة بالمرشح، فهي تخضع حساباتها للإنتخابات و فق ما تراه مناسب، و و هذا ما ارتآه التيار العقلاني، حيث تحاول المرأة أن تثبت ذاتها و تبرهن للمجتمع على أنها قادرة على تبني الأمور السياسية و المشاركة فيها وفق منطق محدد، و خلفية واضحة و معلومة كبرهنتها عن مستوى التعليم الذي وصلت إليه، و أن لها درجة من الوعي ما يجعلها قادرة على اتخاذ القرار المناسب و بعقلانية، حيث ركز هذا التيار على المبدأ النفعي من خلال الحسابات التي يقوم بها الفرد ذات طابع عقلاني، سنحاول التأكد من ذلك من خلال الجدول رقم 26، الذي يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي و التوجيه الذي تلقته المبحوثات في الإنتخابات المحلية.

[1] زهير بن جنات، **استراتيجيات الفاعل التنموي بين متطلبات المحلي و إكراهات المعولم**، مرجع سبق ذكره، ص، 46.

2.3.6 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تلقيها التوجيه في الانتخابات المحلية

الجدول رقم 26: جدول يوضح العلاقة بين المستوى الدراسي و التوجيه في الانتخابات المحلية.

التوجيه في الانتخابات / المستوى الدراسي	**نعـــم**		**لا**		**المجموع**	
	التكرار المطلق	التكرار النسبي	التكرار المطلق	التكرار النسبي	التكرار المطلق	التكرار النسبي
بدون مستوى	32	%19.75	60	%20.00	92	%39.75
ابتدائي	18	%11.11	28	%09.33	46	%20.44
أساسي/متوسط	14	%08.64	64	%21.33	78	%29.97
ثانوي	26	%16.04	68	%22.66	94	%38.70
جامعي	62	%38.27	70	%23.33	132	%61.60
دراسات عليا	10	%06.17	10	%03.33	20	%09.50
المجموع	162	%35.06	300	%64.93	462	%100

يبين الجدول رقم 26 أن الفئة التي تلقت التوجيه في الانتخابات المحلية قدرت بـ 35.06 % ، يتضح من ذلك أهمية الدافع الاجتماعي في تنشيط التفاعل

الاجتماعي و تكوين العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في المجتمع بهدف دعم الروابط الاجتماعية، حيث تظهر فاعلية الجماعات المرجعية في التأثير على الفرد و تحديد سلوكه بصفة عامة و سلوكه الإنتخابي بصفة خاصة، كما نجد النسبة 64.93 % جاءت معبرة عن الفئة التي صرحت أنها لم تتلقى التوجيه في الانتخابات المحلية، و هذا التمايز ضروري للتنظيم الاجتماعي و هذا ما أكده **بيار بورديو:** " أن المبدأ الأساسي للتنظيم الاجتماعي يكمن في الاختلاف و التمايز و تحديدا بين المهيمنين و المهيمن عليهم " [1]، حسب التعريف رغم المستوى التعليمي الذي وصلت إليه المرأة إلا أن التمايز الإجتماعي يفرض نفسه، من خلال الفئة التي تهيمن و الفئة التي يهيمن عليها حسب بورديو، فلا يمكن أن يتم فرض الضبط الاجتماعي على غالبية الأفراد في المجتمع. فيما يشير الجدول إلى أن الفئة التي تلقت التوجيه ذات مستوى جامعي وجدير بالاهتمام التركيز على هذا العامل حيث يتم توجيه الفئة التي لها درجة من الوعي ، كما يمكن لها التمييز بين الأحزاب و البرامج المقدمة، و كون التوجيه مرتبط بالمرأة و حسب الجدول تلقت هذه الأخيرة التوجيه في كل المستويات و بنسب متفاوتة، هذا دليل على سريان السلطة في المجتمع الجزائري في الاتجاه الواحد، حيث يتم الامتثال للجماعات المرجعية من خلال الامتثال لاتجاهاتهم، و رغم استقلالية المرأة في بعض الحالات إلا أن حالات

[1] عبد الرحيم العطري، **سوسيولوجيا الأعيان : آليات انتاج الوجاهة السياسية**، مرجع سبق ذكره، ص، 82.

استقلالها في الأراء و الاتجاهات أقل مما هي عليه عند الذكور، و حالات الاستقلال هذه تعكس التغير النسبي الذي طرأ على مكانة المرأة و على تحررها النسبي من الامتثال لبعض الجماعات المرجعية و ضبطها عليهن، كما يمكن أن يعود هذا التوجيه في الانتخابات المحلية إلى تشابه توجهات النساء مع جماعاتهن المرجعية التي تم الاتصال بها، و يبقى الإستثناء حيث أنه ليس بالضرورة المرأة فقط من تتلقى التوجيه ، و إنما الإرتباط بالجماعة هو الذي يفرض نفسه في مثل هذه الحالات

من خلال تحليلنا للبعد القبلي و حضوره في العملية الإنتخابية، حاولنا تتبع مظهر من مظاهر الواقع الإجتماعي الذي ظل يرافق المجتمعات العربية والمتمثل في القبيلة، هذا المعطى الذي لا يمكن تغييبه في أي مقاربة للواقع الإجتماعي، فالقبيلة تعتبر محورية في التغير الإجتماعي، هذه المحورية المستمدة من المحورية التاريخية من جهة ومن الدور الأساسي للقبيلة في الوطن العربي من خلال حضورها في ملامح السياسة وما تقتضيه من ولاءات حيث تستدعى القبيلة من طرف السياسة في الكثير من المحطات التي تتطلب ذلك، إضافة إلى حالات السلم و الحرب التي ساعدت على ترسيخ المعالم الرمزية لهذه الأخيرة في ذهنيات الأفراد، فالقبيلة كان لها الدور في رسم الخارطة السياسية للأقطار العربية على مدار التاريخ، بل أنه لا يمكن الحديث عن تاريخ سياسي لهذه القبائل بقدر ما يتم الحديث عن تاريخ قبائل ، فلا

يمكن الحديث عن سياسات البلدان العربية دون الرجوع إلى التركيبة المجتمعية لهذه المجتمعات بصفة عامة و المجتمع الجزائري بصفة خاصة، أين تظهر و بشكل واضح ميزة المجتمعات الإنقسامية، التي تأخذ من القبيلة و حدة لتحليلها.

كما أن القبيلة في حد ذاتها أصبحت عرضة لمختلف أوجه التغير الإجتماعي، هذا التغير الذي في كل مرة يعيد تشكيل ملامح القبيلة العربية، كما عمل الواقع الإجتماعي على ابراز الإختلاف الواقع بين الدولة و القبيلة، حيث تسعى القبيلة لجعل المجتمع يعيش في نمط من العلاقات المحدودة، و تنتظم هذه العلاقات و تأثر في بعضها البعض لدرجة تجعل الفرد القبلي يذوب في قبيلته وتصبح ضميره الذي هو من ضمير الجماعة.

وفي المقابل تتهج الدولة من جهتها استراتيجيات لمجابهة تلك التي تعتمدها القبيلة، وهذا من خلال محاولات التفكيك لكل عناصر القبيلة والتي تعتبرها(الدولة) أداة تقف أمام جهود الإندماج الإجتماعي في إطار الدولة الواحدة، وكذا تعتبرها سببا لتعدد الولاءات الضيقة في مقابل ما تسعى إليه الدولة من جهود للولاء الواحد للوطن وما يفرزه من أنماط تتسم بالحداثة وأساليبها التي مست كل مناحي الحياة، وتسعى لتحقيق كل ذلك من خلال عامل المدينة التي تعتبر محطة أساسية نحو الاندماج الإجتماعي بسبب ما تفرزه المدينة من أنماط حضرية الغرض منها تغيير

تلك الأنماط التقليدية التي كانت القبيلة سببا في وجودها ، إلا أن موضوع القبيلة ما مازال يحتاج إلى تتبع علمي ومعرفي نابع من البيئات العربية دون أن تلغي ذلك الرصيد المعرفي المتكون عبر التاريخي والذي تشكل في جزء كبير منه إبان المرحلة الكولونيالية، و هي المرحلة التي لا يمكن الإنستغناء عنها في البحث الأنثروبولوجي أو البحث السوسيولوجي كمرجعية علمية ثرية بالحقائق حول هذه المجتمعات، بالرغم ما وجها لها من نقد بسبب الخلفية الإديولوجية لهذه الأخيرة، و برغم هذه الخلفية إلا أنها برهن عن فاعليتها في التحليل من خلال الحضور القبلي في المجتمعات العربية بصفة عامة، و الجزائر بصفة خاصة، و هذا دليل على وجود القبيلة كمعطى أساسي في التركيبة الإجتماعية للمجتمع الجزائري، حيث بلغت الظاهرة القبلية درجة من التعقيد والتشابك بفعل تعاقب حضارات وفتوحات أثر على القبيلة الجزائرية بطريقته، و لم تفقد هذه الأخيرة دورها ومحوريتها في التاريخ الثقافي و الإجتماعي للجزائر.

إضافة إلى ذلك أن محاولات التفكيك التي تتبناها الدولة لم تستطع القضاء على تركيبة القبيلة بدليل استمرار الحديث عنها حتى وقتنا الراهن، و حضورها في الكثير من الصراعات ذات العلاقة بالدولة، و يظهر ذلك على سبيل المثال في الإنتخابات بإعتبارها قريبة أكثر من المواطن و مرتبطة بمصالحه الأساسية، أين يظهر الولاء القبلي و الرجوع الطقوسي للتاريخ في هذه الفترة، إحياء للروابط الإجتماعية و كل ما

ارتبط بالقبيلة من أجل الدعم و الحصانة، إضافة إلى تحقيق الهدف الأساسي للإنتخابات و هو كسب العديد من الأصوات ، فجهود الدولة هنا تتوافق مع ما تتيحه القبيلة من فرص التأثير على وحدات المجتمع، يظهر ذلك في بعض الملامح السياسية التي بات للقبيلة وجه من أوجهها بحكم قوة التأثير التي تتمتع بها القبيلة على الأشخاص حين يتعلق الأمر باعتلاء المناصب السياسية وحشد أصوات الناخبين بطرق تتخذ في بعض الأحيان أبعادا تقليدية وبأساليب تعتمد أساسا على وسائل الضبط الإجتماعي التقليدي غير الرسمي ، تعطي القبيلة فرصا للتأثير في العملية الإنتخابية، إلا أنه لا يمكن الجزم بأنها الوجه الأساسية في السياسية و إنما البعد الرمزي لهذه الأخيرة ما زال يفرض نفسه في الكثير من المحطات، و لما يتعلق الأمر بالإنتخابات نجد هذا الولاء واضح بحكم قوة التأثير التي تمارسها النزعة القبلية على الأفراد ، و تأثيرها على السلوك الإنتخابي للناخب، كما أن هناك عوامل أخرى إضافة إلى النزعة القبلية تدفع الناخبات إلى التركيز عليها و يوضح الجدول رقم 15 الجانب المرتبط بالحزب و دوره في التصويت.

3.3.6 توزيع عينة الدراسة حسب تركيزها للتصويت على الحزب.

جدول رقم 15:

طبيعة الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
برنامج الحزب	180	% 38.96
قائمة الممثلين	70	% 15.15
نشاط الحزب داخل البلدية	150	% 32.47
مكانة الحزب الوطنية	60	% 12.99
دون اجابة	02	% 0.43
المجموع	462	% 100

الجدول رقم 15 يبين أن غالبية أفراد عينة الدراسة تركز في تصويتها للحزب على البرنامج المقدم من قبل الحزب بنسبة 38.96 % تليها نسبة 32.47 % التي جاءت معبرة عن الفئة التي تركز على نشاط الحزب داخل البلدية و هذا يرجع إلى المستوى الثقافي لعينة الدراسة و دليل على إطلاعها على البرنامج المقدم من طرف الحزب إلا أنها تركز على الجانب التنموي للمنطقة من خلال تطبيقات هذه البرنامج على أرض الواقع، و ليس الوعود التي توجه للمواطنين من أجل كسب الأصوات في

الانتخابات، يتطلع المواطن من خلال البرامج المقدمة إلى تحقيق مرافق تلبي حاجته، و تضمن مصلحه، و تعترف به كمواطن صاحب السيادة و القرار.

من خلال الجدول أيضا يتضح أن أفراد العينة يطلعون على قائمة الممثلين و قدرت النسبة بـ 15.15 % و هذا دليل على أن المواطن لديه من الوعي السياسي ما يجعله يميز بين الأحداث، فهو بذلك لا يتوجه إلى الاستحقاقات من أجل طبع بطاقة الناخب أو منح الصوت من دون أدنى معرفة أو حتى وضع الظرف فارغ فهو يعتبر مشارك في العملية الانتخابية، حيث يرى أحد الباحثين أن الامتناع عن السياسة ليس بالعزوف و إنما الإقحام عينه و هذا ما يظهر عند الفئة التي امتنعت عن الإجابة حيث قدرت نسبتها بـ 0.43 %، يمكن إدراج هذه الفئة ضمن الفئة التي لها عزوف عن الانتخاب أو الفئة التي لا تقرأ حيث لا يمكن لها الإطلاع على القائمة الانتخابية و حتى لو استمعت إلى برنامج الحزب لا تدرك بدقة مبتغى البرنامج لأن لغة المرسل و لغة المستقبل غير متوافقتين و هذا ما لحظناه في الميدان حيث لا يعلم الناخبون خاصة الفئة الأمية ماذا يريد الحزب بدقة لصعوبة فهمهم، كما جاءت النسبة 12.99% معبرة عن الفئة التي تركز في التصويت على مكانة الحزب الوطنية و هذا ما ترسخ في أذهان المواطنين منذ عقدين من الزمن من منطلق المدة الزمنية الطويلة تعطي الحزب الخبرة و المصداقية و هذا ما نلاحظه في الواقع حيث الغالبية من المواطنين تتعاطف مع حزب جبهة التحرير

الوطني كونه حزب الثورة، إضافة إلى نقص متابعة المواضيع السياسية مما أدى إلى عدم معرفة بعض الأحزاب الجديدة، عدم المعرفة الجيدة للأحزاب و برامجها يجعل الناخب يستحضر الولاء القبلي كونه ذو مصداقية، كما تراعى الكثير من الصفات في المرشح حسب متطلبات العصر و هذا ما أكدته الدراسة من خلال الجدول رقم 18، و الذي خص الصفة المفضلة في الشخص المنتخب.

4.3.6 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الصفة التي تفضل في المرشح.

جدول رقم 18: يوضح الصفة التي تفضل في الشخص المنتخب.

طبيعة الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
يعتمد الدين	107	% 23.16
متعلما	125	% 27.06
أن يكون غنيا	20	%04.32
أن يكون من نفس العرش	45	% 09.74
أن يكون ذا دراسة سياسية	160	% 34.63
دون اجابة	05	% 01.08
المجموع	462	% 100

تباينت إجابة المبحوثين حول تحديد هذه الأولوية في الصفة التي يفضلها الناخبون في المرشح، الجدول رقم 18 يوضح الصفة التي احتلت الصدارة و كانت الفئة التي تفضل أن يكون المرشح ذا دراية سياسية، و هي الصفة التي يتطلبها المنصب المعرفة السياسية لكل ما له علاقة بالدولة بنسبة قدرت بـ 34.63%، حيث بلغ العدد الكلي 160 مفردة، تليها نسبة 27.06% جاءت معبرة عن الفئة التي ركزت على أن يكون المرشح متعلما حيث يلعب المستوى الثقافي دورا بارزا في النشاط السياسي من خلال الإطلاع على كل التطورات و التغيرات التي تمس القطاع و المعرفة الجيدة للقانون، كون الحكومة المركزية تقوم بتقسيم المهام الإدارية بينها و بين هيئات محلية منتخبة إلا أنها لا تكون مستقلة عنها، فهي تؤدي وظيفتها تحت إشرافها و مراقبتها [1]. تليها الفئة التي ترى في اعتماد الدين من قبل الشخصية المنتخبة بنسبة قدرت بـ 23.16 % و قد احتل الجانب الديني المرتبة الثالثة بعد المستوى العلمي و الدراية السياسية للناخب، و هذا يوضح مدى وعي عينة الدراسة كونها ربطت الجانب السياسي بالجانب العلمي رغم قوة الاتجاه الديني، و يعود التركيز على الجانب الديني بعد المستوى العلمي و الدراية السياسية، إلى سلوك المرأة الذي يميل إلى المحافظة في غالب الأحيان بحكم ثقافة المجتمع و

[1] ناجي عبد النور، **دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة: تجربة البلديات الجزائرية** ، مرجع سبق ذكره، ص، 153.

قيمه الاجتماعية المستمدة من الدين أكثر ما يتسم به سلوك الذكور، و هذا دليل أيضا على قوة تمحور عامل الدين في العلاقات الاجتماعية في المجتمع الجزائري و قوتها في توجيه السلوك السياسي كونها جعلت هذه الفئة لا تعير اهتمام لمؤهلات المرشح العلمية و لا لمؤهلاته الفكرية و السياسية، كما جاءت النسبة 09.74 % معبرة عن الفئة التي تفضل أن يكون المرشح من نفس العرش و يرجع هذا لطبيعة المنطقة التي مازالت تعرف هذا النوع و لكن في شكل عصري نتيجة امتداد عائلات حيث نجد بمنطقة الدراسة أحياء شبه حضرية تعرف باسم عائلات عريقة و لا تعرف بالتسمية المعطاة لها في التقسيم الإداري مثلا نجد حي بلباي، حي عصماني، .....إلخ، وهي عائلات لها امتدادها التاريخي بالمنطقة، كما لم تهتم عينة الدراسة بالمستوى الاقتصادي للمرشح حيث قدرت النسبة بـ 04.32 % كون البلدية تابعة لمؤسسات الدولة و ليست ملك خاص فهي تتلقى التمويل من الدولة، فغني المرشح يبقى شخصي و لا يشترط في المنصب المطلوب و إنما الكفاءة العلمية و السياسية هي التي تبقى تحتل الصدارة عند المبحوثين، و في الأخير جاءت النسبة 01.08% معبرة عن الفئة التي لم تعطي إجابتها فيما يخص الصفة المفضلة في المرشح و كانت بمعدل خمس ناخبات، قد يكون هذا راجع إلى العزوف عن الانتخاب الذي يجعل المواطن لا يهتم حتى بالأمور البسيطة، و هذا ما تثبته نسب المشاركة الضعيفة، حيث هناك العديد من الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة تبدأ هذه الأسباب

من " اتهام المواطن باللامبالاة بالانتخابات رغم أهميتها لتصل إلى غاية إثارة أسباب ماكروسياسية و ماكرواقتصادية و اجتماعية ذات علاقة مباشرة بالدولة تتجاوز بكثير المنتخب أو المترشح للانتخابات "[1].

إلا أن هناك إستثناءات حيث تظهر الدراسة أن هذا السلوك يخضع لعوامل غير الولاء القبلي كجماعة مرجعية و إنما هناك عوامل أخرى وسيطة تعتبر جماعات مرجعية و ذات تأثير واضح على السلوك الإنتخابي منها الهيمنة الذكورية، الزبونية.....إلخ سنحاول من خلال هذه الدراسة المتواضعة الكشف عن تأثير هذه الأخيرة في السلوك الإنتخابي عند الناخب الجزائري بصفة عامة و المرأة بصفة خاصة، باعتبارها فاعلة في الحياة السياسة و ذات صوت مسموع.

7. قراءة تحليلية للمحور الرابع من الاستمارة: الخاص بالهيمنة الذكورية كجماعـــة مرجعيـــــــــــة.

تعتبر الدراسة التي قام بها عالم الإجتماع الفرنسي بيار بورديو مرجعية مهمة للبحث في الهيمنة الذكورية المرتبطة المجتمع الجزائري خاصة، ينطلق بورديو في دراسته من المجتمع القبائلي كأنموذج للمركزية الذكورية، للكشف عن السمات الأكثر تسترا داخل المجتمعات المعاصرة التي مازلت تقوم على الهيمنة الذكورية نتيجة

[1] حسن رمعون وآخرون، **الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسة المواطنة**، مرجع سبق ذكره، ص84.

التمييز الرمزي بين المذكر و المؤنث، فالإختلاف البيولوجي يبرر ذلك " أي بين الأجساد الذكورية و الأنثوية، و بشكل خاص الإختلاف التشريحي بين الجنسين، يمكن أن يظهر إذا و كأنه تبرير طبيعي للإختلاف المُبنيت (structuré) إجتماعيا بين النوعين، و بشكل خاص التقسيم الجنسي للعمل "[1]، و الهيمنة الذكورية مازالت قائمة وفق ما يراه بورديو على العنف الرمزي " ذلك العنف الناعم و اللامحسوس و الامرئي من ضحاياه أنفسهم، و الذي يمارس في جوهره بالطرق الرمزية الصرفة للإتصال و المعرفة، أو أكثر تحديدا بالجهل و الإعتراف، أو بالعاطفة حدا أدنى "[2]، العنف الرمزي حسب بورديو يرتبط باللامحسوس و اللامرئي و تكون الضحية فيه الفرد ذاته بكل ما يرتبط به من عاطفة و طرق رمزية للتعبير، و يرى بورديو أنه متأصل في الغقول و الأجساد، و لهذا يرفض بورديو إختصار العنف الرمزي في البعد الروحي الصرف، حيث لا آثار له في الواقع، كون شروط

[1] بيار بورديو، **الهيمنة الذكورية:**، تر: سلمان قعفراني، مر: ماهر تريمش، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2009، ص،08.

[2] بيار بورديو، **الهيمنة الذكورية** ، مرجع سبق ذكره، ص، 09.

فعالية هذا الأخير متأصلة في الخبايا الحميمة للأجساد على شكل إستعدادات و أنماط من التفكير، فنظام الهيمنة الذكورية لا يعمل من دونهما.

ينطلق بورديو من كون الهيمنة الذكورية ظاهرة طبيعية، مرجعيتها الإختلاف بين الجنسين، إلا أن نتاج بناء تاريخي و يظهر في إسقاطات المجتمع للظاهرة الشرف مثلا على التقابل بين الجنسين، و تفسير معطيات الحياة الإجتماعية و يأخذ بورديو من المجتمع القبائلي مجالا ثريا للبحث، حيث توظف الفروقات البيولوجية كأساس لدعم القيم المصنعة و حسب بورديو " **تصور رهيب ما دام يشرعن علاقة الهيمنة بتسجيلها في طبيعة بيولوجية هي بدورها بناء إجتماعي مطبع** "[1]، من التعريف يتضح أن الشيء الذي رسخ هذه الهيمنة هو المحتوى البيولوجي، كمعطى مسلم لا يناقش فيه، كما لا يتعارض فيه الأفراد.

[1] عبد الكريم بزاز، **علم إجتماع بيار بورديو**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، من إشراف نور الدين بومهراه، جامعة منتوري ، قسنطينة، قسم علم الإجتماع و الديمغرافيا، 2006-2007، ص،24.

2.7 الفروقات الجنسية:

يرى بورديو أن التعارض القائم بين الذكر و الأنثى تعارض متماثل و متجانس كتعارضات طبيعية عن طريق التفكير، التي تجعل التقسيم الجنسي أمر طبيعي موجود في كل الأنظمة الإجتماعية و موجود في الإستعدادات الفكرية للفرد، هناك توافق حسب بورديو بين البنى الموضوعية و البنى المعرفية جعلها موقف طبعي معترف به، جعل من الهيمنة الذكورية أساس النظام الإجتماعي.

لا ينكر أحد الفرق البيولوجي بين الجنسين، هذا الفرق جعل من من الفرق الإجتماعي طبيعيا، و لهذا يشدد بورديو على تحليل ميكانزمات البناء الإجتماعي للفروقات بين الجسم الذكوري و الجسم الأنثوي، و يعتم الطبيعة البيولوجية بناءا إجتماعيا و يتم تثبيت ذلك من خلال العنف الرمزي كما يسميه بورديو، و يرى أن هذا العنف هو إعتراف بالهيمنة الذكورية ، و هذا الإعتراف يجعل من الهيمنة مرتبطة بالإنفعالات الجسدية و العواطف و المشاعر، و يتم ممارسة هذه السلطة الرمزية عن طريق القابلية و الموافقة من قبل الفئة التي تتلقى الهيمنة، حيث ولدت

لديها السيرورة التاريخية ة ما فرضته عليها الأنظمة الإجتماعية ما يعرف بالقابلية، كما تفرض هذه الهيمنة وفق إستعدادات على مستوى الفكر، و يتصرف الذكر نوع من القوة ، و تقابل المرأة ذلك بالسكوت و رضا و هو إعتراف ضمني بشهامة الرجل، كما تمنح هذه الإستعدادات الناتجة عن الهيمنة الذكورية دعائم ثابتة من أجل التقسيم الجنسي للعمل.

يرى بورديو " أن الجماعات الإجتماعية لها هوية خاصة و لا تعرف أو تحدد في مقابلتها بالطبقات المهيمنة " [1]، هذا دليل على تضافر مجموعة من العوامل في التأثير على الظاهرة و لا يمكن إرجاعها إلى عامل واحد كسبب رئيسي و إنما تتفاوت العوامل فيما بينها من حيث نسبة التأثير، و منه قبل البدأ في تحليل هذا المحور من الإستمارة الخاص بالهيمنة الذكورية نشير إلى نسبية ها البعد كمحدد للسلوك الإنتخابي عند المرأة الجزائرية، و قد أكد ذلك بورديو كون علاقات الهيمنة لا تكفي للكشف عن الفوارق الإجتماعية و الثقافية، و ما يهمنا من فكر بورديو في هذه

[1] عبد الكريم بزاز، **علم إجتماع بيار بورديو**، مرجع سبق ذكره،ص، 181.

الدراسة، كون العنصر النسوي يعتبر من الفئات المتسامحة مع السلوكات الإجتماعية فهي تسعى إلى الحرية و الألفة الإجتماعية، و التركيز على الإستعدادات المعترف بها للرجل و قبول المرأة بهذه الإستعدادات كمعطى طبيعي، هذا ما سنحاول الكشف عن فاعليته في هذه الدراسة المتواضعة من خلال التحليل الكمي و الكيفي لجدول الإستمارة، بعد التعرف على تصويت عينة الدراسة في الإنتخابات المحلية، لتتمكن من الإجابة عن الأسئلة اللاحقة.

3.7 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تصويتها في آخر انتخابات محلية.

جدول رقم 21:

طبيعة الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	264	% 57.14
لا	193	% 41.77
دون اجابة	05	% 01.08
المجموع	462	% 100

الجدول رقم 21 يوضح أن غالبية أفراد الدراسة شاركت في الانتخابات المحلية الأخيرة بنسبة قدرت بـ 57.14 % و يمكن إرجاع هذا إلى إصلاحات القانون الجديد الذي أعطى شرح مفصل لما يتعلق بالانتخابات المحلية حيث بينت المادة 05 كيفية شطب بعض الفئات من القائمة الانتخابية من خلال النص، و نصت المادة 13 على أنه في حالة وفاة أحد الناخبين تقوم المصالح البلدية بشطبه حالا من القائمة الانتخابية، و فيما يخص تشكيلة اللجنة الانتخابية الإدارية حافظ على رئاستها من قبل قاضي و أدخل في عضويتها الأمين العام لإدارة البلدية، و هو أمر في غاية الأهمية كونه يسمح لإدارة البلدية أن تراقب و تسير القوائم الانتخابية إضافة إلى التسهيلات التي منحها إلى الناخبين، إضافة إلى قانون الكوطا النسائية التي فتحت المجال واسعا أما هذه الفئة لزيادة تطلعاتها و إهتماماتها السياسية، كما نجد موجة الوعي التي سرت عند هذه الفئة و هذا ما عبر عنه الجدول الخاص بالمستوى التعليمي للناخبات، حيث فئة الدراسة لها من التكوين ما يؤهلها لمعرفة حقوقها بصفة عامة و حقها الإنتخابي بصفة خاصة، و نجد نسبة 41.77 %

جاءت معبرة عن الفئة التي لم تشارك في الإنتخابات المحلية، و نسبة 01.08% بتكرار قدر بـ 05 مفرادات، و هي الفئة التي امتنعت عن الإجابة قد يعود هذا إلى عدم امتلاكها بطاقة الناخب إما بسبب ضياعها أو عدم تجديدها، كما يمكن أن تكون من الفئة التي تنتمي إلى المستوى الثالث من مستويات المشاركة السياسية و هم الهامشيون في العمل السياسي ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة أو لما تكون ظروف حياتهم معرضة للتدهور ، كما يعكس هذا عدم ثقة الناخبات في السلطة برغم التشريع القانوني الذي يضمن لها هذا الحق، إلا أن الواقع أثبت من خلال المحطات التاريخية للإنتخابات فشل السلطة في العمل على نزاهة الإنتخابات و فق ما يتطلبه منطق دولة القانون و المجتمع المدني، و الجدول المزالي يوضح تطلعات الناخبات للإنتخابات المحلية، من خلال الإجابة عن السؤال: **هل كنت تنتظرين الجديد من هذه الإنتخابات؟**

4.7 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب انتظارها للجديد من هذه الانتخابات.

جدول رقم 22:

طبيعة الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	280	% 60.60
لا	176	%38.09
دون اجابة	06	%01.29
المجموع	462	% 100

من خلال الجدول رقم 22 نلاحظ أن غالبية المبحوثين الذين شاركوا في الانتخابات المحلية لـ 2017 كانوا ينتظرون الجديد من هذه الانتخابات حيث قدرت نسبتهم بـ 60.60%، و يمكن إرجاع هذا الاهتمام إلى أن الانتخابات تخص المجال الجغرافي الذين ينتمون إليه، و لهذا عرف المجتمع المحلي على أنه" جمع من الناس يعيشون في حيز ما يجعلهم في اتصال مستمر و لهم خبرات متصلة و عدد من المؤسسات و النظم تعمل متعاونة على تنشيط الحياة بالمجتمع و تماسكه و وحدته" [1]، الحفاظ على وحدة و ترابط النظم الإجتماعية، و تنشيط الحياة

[1] زهير بن جنات، **استراتيجيات الفاعل التنموي بين متطلبات المحلي و إكراهات المعولم**، مرجع سبق ذكره، ص،46.

الإجتماعية يحقق تماسك و وحدة المجتمع، و لهذا يعتبر الحيز الجغرافي الذي ينتمي إله الفرد مجال إتصاله الخاص، و لهذا يسعى الفرد للحفاظ على إستقراره و يعكس ذلك مشاركته في الإنتخاب، كما يمكن مشاركة هذه الفئة من منطلق الوعود التي تلقتها أثناء الحملة الإنتخابية كما سنوضح ذلك في المحور المحور الخاص بالناخبة كزبونة سياسية، و نجد في المقابل نسبة 01.29 % لم تعطي رأيها، فهي تعتمد الحياد فلا تصرح بما تقوم به خاصة لما يتعلق الأمر بالمجال السياسي، قد يرجع ذلك إلى الكثير من الحسابات منها ترسبات الفترة الأحادية كما أشرنا في السابق، و التي ولدت لدى الناخب بصفة عامة شعور الخوف من السلطة، و الرضا بكل ما يصدر عنها و لا تقبل الإعتراضات، في حين جاءت النسبة 38.09 % معبرة عن الفئة التي لم تكن تنتظر جديد من هذه الانتخابات المحلية، فبعد أزمة التسعينيات المنظومة القانونية شلتها التعقيدات المتعاقبة من خلال النصوص التنظيمية ذات الطابع الظرفي، و انعكس ذلك على الواقع حيث أثبتت الجماعات المحلية فشلها في تلبية حاجات المواطنين مما استدعى ضرورة إصلاح النظام المحلي و طرح قانون البلدية في سبتمبر 2010م، و تم المصادقة عليه في 2011م، رغم ما عرفته الترسانة القانونية من تعديلات إلا أنها واجهت الكثير من التعقيدات و يرجع ذلك إلى الأزمات، فكل المحطات التاريخية في تاريخ الجزائر المستقلة لم تعرف الثبات و الإستقرار، لتحقيق ديمومة و صلاحية الترسانة القانونية

الخاصة بالإنتخابات بشكل خاص، و سنحاول التعرف على آ راء الناخبات حول الحرية التي تتمتعن بها فترة الإنتخابات من حيث تصويتها بكل حرية و لا وجود لقيود أو تدخلات في توجيه سلوكهن الإنتخابي، و الجدول رقم 24 يوضح التدخل الذي تعرفه المرأة في الإختيار من خلال الإعتماد على جماعات خاصة في الحوار و كنتيجة لهذا الحوار يقع الإختيار.

5.7 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الاشخاص المعتمد عليهم في الاختيار

جدول رقم 24: جدول يوضح قوة الجماعات المرجعية.

طبيعة الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
الوالدين	152	%32.90
الأخ الأكبر	20	% 04.32
الصديق	30	%06.49
جماعة الرفاق	92	%19.91
الزوج	35	%07.57
وجهاء القرية	126	%27.27
دون اجابة	07	%01.51
المجموع	462	% 100

يبين الجدول رقم 24 أن الوالدين المحور الأساسي الذي يعتمد عليه في الاختيار بنسبة قدرت بـ 32.90 %، حيث أن طبيعة العلاقة الاتصالية بين الوالدين و الأبناء تعد أهم أشكال الروابط التي عرفتها الأسرة و أكثرها قابلية منذ القدم حيث تنشأ هذه العلاقة بين الأم و الأبناء كما تنشأ بين الأب و الأبناء، فالأم تعتبر المصدر الأول الذي يتعامل معه الفرد عند الولادة، و تعتبر أول شخص يدخل معه في علاقة اجتماعية و اتصالية تفاعلية، " فهي أساس التنشئة الاجتماعية و الضامنة الأولى لمسار تنشئوي صحي للطفل "[1]، فالعلاقة الإتصالية التي تنشأ بين الأم و الإبن، هي أساس التنشئة الإجتماعية بالنسبة له و المصدر الذي يتعلم منه، كما نجد علاقة الأب بالأبناء حيث يتعلم الفرد مقومات السلوك الاجتماعي، فهي وظيفة تكميلية لوظيفة الأم " فالأب يمثل أول توافق يساعد الإبن على إقامة علاقات اجتماعية واسعة مع أفراد أسرته "[2]، يحقق الأب بعد الأم التوافق الذي يساعد الإبن على القيام بعلاقات إجتماعية بداية من الأسرة، و هذا ما يجعل الابن يعتمد في أغلب قراراته على الوالدين، و هنا يظهر أن التفاعل الذي حدث بين الناخبات و الوالدين كان أقوى من التفاعل الذي حدث مع الجماعات الأخرى، و هذا يعكس المكانة

[1] سهير كامل أحمد، **أساليب تربية الطفل– بين النظرية و التطبيق**– مصر: مركز الاسكندرية للكتاب،1999،ص، 14.

[2] سلوى عثمان صديقي، **قضايا الأسرة و السكان من منظور الخدمة الاجتماعية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2001، ص،37.

الاجتماعية التي تحظى بها هذه الفئة في المجتمع، و الإستقلالية التي وصلت إليها الناخبات من خلال مجال الحرية الواسع الذي أعطي للمرأة إلا أن المرجعية إلى الوالدين تبقى ثابتة و إحتلت الصدارة بالنسبة للجماعات المرجعية الأخرى، و يبقى الإستثناء و هذا ما أظهرته نسب الدراسة التي خصت الناخبات اللواتي إعتمدنا جماعات أخرى للتشاور حول موضوع الإنتخابات، في ما يخص الإختيار الموفق للشخصية المناسبة في الإنتخابات، كما أن التأثير الذي يحدثه الوالدين على الإيناث نسبته مرتفعة مقارنة بالجماعات الأخرى، **قد** يعود ذلك إلى قوة آليات الضبط الاجتماعي في المجتمع التي تمارس على الإيناث من أجل تحقيق امتثالهن لقيمه و اتجاهاته، كما أنه كلما صغر حجم هذه الجماعة زاد تجانسها و زادت آليات الضبط الاجتماعي، و كلما كبر حجمها و قل تجانسها يتحرون من قيودها و ضبطها و هذا ما عكسته إجابات أفراد العينة.

تتعدى هذه العلاقة التي تربط الابن بأبويه لتشمل فاعلين آخرين يتشارك معهم الحقل الاتصالي الأسري و هم الإخوة و هو ما عبرت عنه النسبة 04.32 % التي عبرت عن الفئة التي تعتمد على الأخ الأكبر في الاختيار و هذا دليل على أن السلطة الأخوية المسايرة للسلطة الذكورية الأبوية في المجتمعات التقليدية بدأت تفقد شيئا من نظامها، من منطلق توجه الوالدين و الإخوة الكبار نحو المسار الديمقراطي في المعاملة مع الإخوة و الأخوات دعم الحوار الذي مكن الناخبة من استشارة الأخ

الأكبر، هذا لا ينفي هذه السلطة بصورة مطلقة حيث يبقى شكل الولاء إلى نسق الطاعة و إعلان الولاء بحكم الطبيعة المجتمعية في الكثير من الأحيان، و هذا ما حاولنا إثباته من خلال فكر بيار بورديو إذ تعتبر هذه الإستعدادات معطى طبيعي، و مجال الطاعة معترف به من طرف الإيناث، و هذا ما ترسخ في أذهان المرأة مع السيرورة التاريخية التي مارست فيها الفئة الذكورية السلطة على المرأة، على الرغم من التفاوت الذي أبداه أفراد العينة بشكل عام في الامتثال إلا أن الجدول يوضح تراجع في سلطة بعض الجماعات و بالنظر إلى النسبة 27.27 % التي عبرت على الفئة التي تعتمد على وجهاء القرية لما يتعلق الأمر بالسلطة المحلية، حيث احتلت المرتبة الثانية بعد الوالدين و هذا ما أكده **بريتو فيلفريد** حيث يرى أنه توجد تمايزات و فروق اجتماعية و سياسية بين الأفراد في المجتمع الواحد، هذه الفروق تجعلهم يتمايزون عن بعض، فيرى في تعريفه للنخبة " أن النخبة تعرف من خلال العلامة المرتفعة للمؤهلات الفردية لأعضائها، و هذا الخلط يؤدي بوعي أو بغير وعي إلى جعلنا نعتقد أن أصحاب الأدوار و القادة و الحكام و الزعماء هم الأفراد الأكثر كفاءة "[1]، التسليم بالقادة و الحكام على أنهم الأكثر كفاءة مرجعيته التمايز و الفروقات الإجتماعية بين الأفراد، هذا ما يدعم خضوعنا لهذه الفئة و إتباعها في جميع القرارات باعتبارها صاحبة الخبرة و الكفاءة، في المقابل نجد فئة أخرى اتجهت

[1] عبد الرحيم العطري، **سوسيولوجيا الأعيان : آليات انتاج الوجاهة السياسية**، مرجع سبق ذكره،ص، 15.

في اختيارها إلى جماعة الرفاق و الصداقة قدرت بـ 06.49 % و 19.91 % على التوالي باعتبارها جماعات مرجعية و هذا يعكس طبيعة العلاقات الاجتماعية الموجودة في المجتمع، حيث أصبح تأثير الأصدقاء يتنافس مع بعض الجماعات المرجعية الأخرى و منه لا يمكن الجزم أن السلوك الانتخابي يخضع لجماعة مرجعية معينة، و هذا ما أشار له عالم الاجتماع الفرنسي **بيار بورديو** حيث يرى أن صعوبة معرفة المجتمع الجزائري في تشابك العلاقات الاجتماعية و تمازجها بالنظم التحديثية المستوردة من تنظيم إداري و قانوني تشريعي، فيقول: " إذا قضينا نهارا في المجتمع الجزائري يمكن أن نكتب صفحات عديدة، و إذا قضينا سنوات في نفس المجتمع لا نستطيع كتابة صفحة واحدة "[1]، كما أن هذا التفاوت عبر عن ارهاصات في اتجاه الاستقلالية عند الأفراد، كما تدل على تقلص سلطة بعض الجماعات المرجعية في مقابل زيادة سلطة جماعات أخرى كما يوضح الجدول.

إضافة إلى الفئة التي اعتمدت في اختيارها على الزوج فقدرت بـ 07.57 % حيث تم الاعتماد على الزوج في اختيار المرشح المناسب، كان هذا من خلال الأسلوب الاتصالي التساهلي حيث يساعد الطرف الأول الثاني في الاختيار و يوجهه، و ليس الأسلوب الاتصالي التسلطي أين يكون القرار في اتجاه واحد، نسبة تعكس طبيعة التواصل داخل الأسرة، و هذا ما أكدته الباحثة **سميرة بشقة** التي ترى أن السلطة

[1] Pierre Bourdieu et Sayed, **le déracinement**, édition de minuit, Paris 1994, p 10.

التقليدية للرجل داخل الأسرة الجزائرية، صارت تمتاز بنوع من المحدودية في اتخاذ كل القرارات المتعلقة بها، و تصاعد و بروز التوجه الديمقراطي عند الزوجين "[1]، هذه الإستقلالية للزوجة بصفة خاصة و المرأة بصفة عامة داخل الأسرة، تعكس محدودية السلطة التقليدية للزوج المتسلط، و تعبر عن الحوار و حرية التعبير التي أصبحت تمتاز بها الأسرة الجزائرية، و هي ديمقراطية إجتماعية و إن كانت نسبية.

و نجد في الأخيرة النسبة 01.51 % بتكرار قدر بـ 07 مفردات جاءت معبرة عن الفئة التي لم تعطي رأيها في الجماعة التي تتوجه إليها في اختيارها للمرشحين في الانتخابات المحلية قد تشمل هذه النسبة الفئة التي لم تنتخب، أو الفئة التي لا تصرح بما تقوم به خاصة لما يتعلق الأمر بالسياسة ،و هذا لا ينفي أثر الفاعل المحلي " كفاعل أساسي و كطرف بارز في اللعبة الاجتماعية و في إنتاج وضعيات وجوده الاجتماعي و تغييرها على حد تعبير بورديو "[2].

تفاوت النسب بين الجماعات المرجعية التي تتحاور معها الناخبة في موضوع الإنتخابات المحلية، و قد تعتمدها في التصويت، حيث تكون هذه الجماعات من محددات السلوك الإنتخابي، كما يتضح أن هذا الرجوع لهذه الجماعات يعتبر من

[1] علياء شكري و آخرون، **الأسرة و الطفولة – دراسات اجتماعية و أنتروبولوجية –** القاهرة: دار المعرفة الجامعية،ط1، دون سنة نشر، ص، 212.

[2] زهير بن جنات، **استراتيجيات الفاعل التنموي بين متطلبات المحلي و إكراهات المعولم**، مرجع يبق ذكره، ص، 46.

الحريات التي تتمتع بها المرأة، و ليس تدخل في الشؤون، رضا هذه الفئة بالتحاور يجعلها تصرح بحريتها في إتخاذ القرار و هذا ما عبرت عنه نتائج الدراسة للسؤال رقم 23 و الذي جاء بصيغة " **هل تعبرين عن آرائك بكل حرية؟**" ، كانت الإجابة بنسبة 100% لعينة الدراسة و هذا يعكس مستوى الحوار الذي أصبح يتمتع به المجتمع و يتضح ذلك من خلال الإختلاف الواضح بين الجماعات المرجعية، كما لا ننفي الحالات الإستثنائية و التي يمكن أن تكون من الفئة التي إمتنعت الإجابة، حيث أن هناك فئة من النساء تتصرف بحرية مطلقة فيما يرتبط بالإنتخاب، و تعتمد في إختيارها للمرشح على كفاءتها و خبرتها المعرفية في المجال السياسي و هذا ما أوضحه الجدول رقم 25 الخاص بإختيار المرشح من دون أي توجيه.

6.7 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب إختيارها للمرشح من دون أي توجيه.

الجدول رقم 25:

طبيعة الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	190	% 41.55
لا	270	% 58.44
دون اجابة	02	%0.43
المجموع	462	% 100

يبن الجدول رقم 25 أن عينة الدراسة لم تتلقى التوجيه بصورة مطلقة و إنما هناك فئة تختار مرشحيها من دون توجيه و هذا ما عبرت عنه هذه الفئة بنسبة قدرت بـ 41.55 %، و هي نسبة معتبرة ، حيث هناك مجال للحرية متاح أمام المرأة للتعبير عن قراراتها، إضافة إلى الترسانة القانونية التكفل هذه الحريات، و زيادة تطلعات المرأة للسياسة من خلال قانون الكوطا، في مقابل نسبة 58.44 % جاءت معبرة عن الفئة التي تلقت التوجيه في الإنتخابات و هذا ما وضحه الجدول رقم 24 الخاص بالجماعات المرجعية و تأثيرها في السلوك الإنتخابي ، و هذا يعكس سيرورة بعض الظواهر و إستمرارها في المجتمع رغم مجال الحرية الذي أصبحت تعرفه غالبية أفراد المجتمع، فالولاءات و مجال الطاعة مازال حاضر في الكثير من المحطات التي يعرفها المجتمع أبرزها العملية الإنتخابية أين يظهر الصراع و المنافسة بين الأحزاب، و تتخذ هذه الأخيرة من الولاء القبلي و الإنتماءات العائلية رهانا قويا للتأثير على الناخبين بصفة عامة و المرأة بصفة خاصة، كما نجد الفئة التي لم تعبر عن رأيها و هي فئة قليلة مقارنة بالفئة التي عبرت عن آرائها فيما يخص التوجيه في الإنتخابات و قدرت بـ 0.43% ، قد تكون هذه الفئة التي لا تبالي بالسياسة كما أشرنا في السابق.

كما تلقى أفراد عينة الدراسة التشجيع على المشاركة في الإنتخابات و إختلف مصدر التشجيع، و الجدول رقم 28 يوضح التشجيع الذي تلقته عينة الدراسة

للمشاركة في الإنتخابات.

7.7 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تشجيعها للمشاركة في الإنتخابات.

جدول رقم 28:

طبيعة الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
الوالدين	42	% 25.00
الأصدقاء	28	% 16.66
جماعة الرفاق	24	% 14.28
المرشح	08	% 04.76
اصحاب الحزب	66	% 39.28
المجموع	168	% 100

الجدول رقم 28 يوضح أن غالبة الناخبات تلقين التوجيه من قبل أصحاب الحزب بنسبة قدرت بـ 39.28 % إضافة إلى نسبة 04.76 % التي تلقت التوجيه من قبل المرشح نفسه، عبرت هذه النسب على الصراع الذي تشهده الساحة السياسية بين الأحزاب من أجل السلطة، حيث تبقى الانتخابات بشكل عام و الانتخابات المحلية على وجع التحديد موعدا هاما بالنسبة للأحزاب السياسية لسببين على الأقل " **يتمثل الأول في البحث المتواصل لمختلف الأحزاب لتحسين الترتيب،**

تدعيمه أو التأسيس له على مستوى الخريطة السياسية الوطنية، أما السبب الثاني فينطوي على الرغبة في ضمان أوسع تمثيل سياسي على مستوى التراب الوطني "[1]، التعريف يواضع تطلعات الحزب إلى المكانة السياسية على مستوى الخريطة السياسية الوطنية هي التي تبرر الصراع الدائم بين الأحزاب و صراعها على السلطة، خاصة لما يكون المجتمع يضم عروش متصارعة و هذا ما أشار إليه **حماني أقفلي** حين يتحدث عن أهمية دراسة النخبة المحلية لأنها تقود إلى اكتشاف شروط إنتاج **السلطان المحلي pouvoir local** " **الذي يشكل أحد الرهانات الأساسية التي تتمحور حولها العلاقات بين الأفراد و الجماعات، مما يجعله مدخلا رئيسيا لفهم الدينامية السياسية و الاجتماعية محليا و وطنيا** "[2]، من هذا المنطلق يسعى كل حزب إلى كسب أكبر عدد من الأصوات، تليها الفئة التي تلقت التوجيه من الوالدين بنسبة 25.00 % و هذا كما أشارنا سابقا إلى الدور المحوري الذي يمثله الوالدين في حياة الأبناء و مدى قوة رابطة الدم التي تظهر في قوة العلاقات الإجتماعية و الترابط و التماسك بين أفراد الأسرة، تليها فئة الأصدقاء و جماعة الرفاق بنسبة 16.66 % و 14.28 % على التوالي و هذا دليل على اختلاف مرجعيات الناخبة و تعددها إضافة إلى تقارب الأصدقاء في وجهات النظر

[1] حسن رمعون و آخرون، **الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسة المواطنة**، مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية، وهران، الجزائر، 2012، ص، 72.

[2] عبد الرحيم العطري، **سوسيولوجيا الأعيان : آليات انتاج الوجاهة السياسية**، مرجع سبق ذكره، ص، 77.

خاصة مع التطور التكنولوجي الحاصل في جميع الميادين، و موجة الوعي التي سرت بين الأفراد خاصة هذه الفئة و التي دعمتها مواقع التواصل الإجتماعي كمساحة للتعبير عن الأراء و بكل حرية ، إضافة إلى تبادل التجارب و الخبرات بين البلدان خاصة العربية و ما شهدت من أحداث في الساحة السياسية و التي عرفت بالربيع العربي، هذه الأحداث و الصراعات السياسية فتحت المجال لمناقشة الكثير من المواضع السياسية، منها الإنتخاب كحق يضمن الأفراد من خلال نزاهته الحفاظ على السلطة و أمن البلاد.

يتضح من خلال محور الهيمنة الذكورية و علاقتها بالسلوك الإنتخابي، أن المجتمع الجزائري مازال يعرف هذا النوع من الهيمنة و لكن هيمنة في شكل معاصر للظروف السائدة، و ليست هيمنة تسلطية، كما أنها قد تكون كذلك و لكن بنسبة قليلة مقارنة مع الشكل الجديد الذي تعرفه الهيمنة الحالية، حيث يستمد الوضع هيمنته من الظرف السائد و يتم تكييفها وفق ما تقتضيه الحاجة.

ما نحاول الكشف عنه من خلال هذه الدراسة هو الاعتراف بهذه الهيمنة في المجتمع و مدى حضورها ، هذا الاعتراف الذي نحاول الكشف عنه هو اعتراف بوجوده المجرد كمفهوم في المخيال الاجتماعي للأفراد بعيدا عن البحث في دوره ووظيفته، و إنما الحضور الاجتماعي من خلال تداول الأفراد للهيمنة و

إستحضارها في السياق العام للمجتمع، من خلال أحاديثهم انشغالاتهم تعاملاتهم المختلفة وما مدى وجود مفهوم " الهيمنة " في منظومة التعامل المختلفة.

الوجود الجوهري للهيمنة في التاريخ الاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري، وكذا دورها البارز والفعال خاصة حين نعتبر أن المجتمع التقليدي هو ميزة ميزت المجتمع الجزائري عبر المراحل التاريخية السابقة، و الهيمنة الذكورية بكل ما تحويه هذه الفكرة من خصائص هذه المجتمعات التقليدية كما يصفها الكثير من المختصين في علم الإجتماع و الأنثروبولوجيا ....إلخ ، و هذا يفسر اللجوء ل لهيمنة الذكورية بوصفها معدلة للسلوك الفردي وبالتالي الإجتماعي عبر مراحل التطور الإنساني و الاجتماعي للمجتمع الجزائري ، و يتضح ذلك من خلال هذه الدراسة المتواضعة وضحت مدى حضور هذه الميزة فترة الإنتخابات من أجل تعديل أو توجيه السلوك الإنتخابي للناخب بصفة عامة و الناخبة بصفة خاصة.

8. قراءة تحليلية للمحور الرابع من الإستمارة: الخاص بالزبونيـــــة كجماعة مرجعيـــــــــــــة.

تعتبر الإنتخابات و كل ما يتعلق بها محور وجوهر العمل السياسي سواء تعلق الأمر بالمترشحين أو المصوتين، فكلاهما يعبر عن عمله السياسي إذا تعلق الأمر

باختيار من يحكم ومن يمثل الأفراد في مختلف المجالس المحلية والوطنية، كما أ ن السلوك السياسي بصفة عامة و السلوك الإنتخابي بصفة خاصة ليس بمعزل عن ما يؤثر فيه من عوامل اجتماعية وثقافية وسياسية ، كلها تتضافر لتعطي معنى للحياة الإجتماعية و العملية الإنتخابية، فلا يمكن إفراغ الفعل الانتخابي عن العوامل المرتبطة به، و مهما اختلفت العوامل التي تتدخل في السلوك الإنتخابي، فلكل منها طريقتها في التأثير و حضورها البارز، قد تختلف نسبية التأثير بين البعد القبلي و الهيمنة الذكورية و لكن حضورها و استمراريتها ذات دلالة سوسيولوجية، و تعكس الخلفية الإجتماعية للسلوك الإنتخابي استراتيجية الأفراد في اختيار من يحكمهم، فالظروف الحالية التي أوجدت الفرد ضمن الدولة غيرت من المعطى القبلي للفرد و أصبحت العملية الإنتخابية تخضع للكثير من الرهانات بما فيها الظروف السائدة التي ساهمت في بروز الكثير من الظواهر ذات علاقة بالإنتخاب كالزبونية التي تظهر بشكل واضح في شراء أصوات الناخبين.

1.8 الزبونية:

تعتبر الزبونية علاقة متبادلة بين الناخبين و المرشحين، و هي علاقة مصلحة بالدرجة الأولى، إذ يسعى الفرد من خلالها إلى تحقيق منفعة، أساسها الحاجة إلى الطرف الثاني قصد الوصول إلى منصب سياسي في الدولة، يحقق من خلاله

المنفعة لنفسه و لجماعته، قد أشار إلى ذلك الباحث المغربي عبد الرحيم العطري " ففي ففي كل حين يكون العين مطالبا بحشد الأنصار الذين تقاس بكثرتهم وتبعيتهم قوته التأثيرية التي تفيده في التفاوض واستجلاب المنافع لنفسه ولجماعته في علاقته مع باقي مكونات النسق، فالأعيان هم أيضا في حاجة إلى زبناء يسمحون لهم بالظهور في منافسة مع الدولة" [1]، فالزبونية أصبحت ضرورة أملتها الظروف الإجتماعية خاصة، و يتضح ذلك من خلال الدراسة حيث يتم من خلالها حشد عدد من الأصوات التي تدعم حصول المرشح على منصب سياسي، و تظهر هذه الظاهرة بشكل واضح فترة الحملة الإنتخابية أين يكون رهان السلطة، و تتطلب أسلوب الإقناع و سلطة الكلمة و هذا مرتبط بمدى بساطة اللغة المعتمدة و وضوحها، و هذا مرتبط بمدى توضيف المجازات و التراكيب من الكلمات و الفكر، و حسن إستعمال اللغة و السيطرة عليها مرتبط بفن الكلام حسب **بيار بورديو**، حيث نعتمد هدف التصويب في الحملات الإنتخابية من أجل تحقيق الهدف، " فلتكون الكلمات ذات مقصد و تؤتي نتائجها فلا ينبغي فقط قول الكلمات الصحيحة نحويا بل الكلمات المقبولة إجتماعيا" [2]، حيث يفرض السياق الإجتماعي نفسه فلا تقبل الكلمات بصياغتها النحوية الصحيحة إذا عجزت عن توافقها مع ما هو إجتماعي،

[1] عبد الرحيم العطري،**سوسيولوجيا الأعيان –آليات إنتاج الوجاهةالسياسية**– مرجع سابق، ص116.

[2] عبد الكريم بزاز، **علم إجتماع بيار بورديو**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، من إشراف نور الدين بومهراه، جامعة منتوري ، قسنطينة، قسم علم الإجتماع و الديمغرافيا، 2006–2007، ص، 147.

حيث ترتبط استعمالات اللغة بالشروط الإجتماعية لإستخدام الكلمات، كما يصبح لهذه الكلمات سلطة أثناء الطرح، ليس فقط على مستوى الكلمة و إنما تظهر في ما هو إجتماعي، و ترتبط بالمقام الإجتماعي للمتكلم لتحقق ما يعرف بالتأثير السحري[1]، و الذي يتوقف استعماله على مجموعة من الشروط كي يعمل الإنجاز الكلامي عمله، فالتأثير السحري للكلمة مرجعيته الصياغة الموفقة لهذه الأخيرة من خلال الإسقاط الجيد للدلالة اللغوية على الدلالة الإجتماعية ، فتتوافق لغة الفكر و لغة المجتمع بالمعنى المجازي، و يتم التركيز في الحملة الإنتخابية على الفرد كزبون من أجل الحصول على الصوت، و بالمقابل يتم الحصول على الثقة في المرشح

حيث تعطى الثقة للشخص من منطلق عدم الثقة في الأحزاب، فالمهتم بدراسة الانتخابات من خلال دراسة العلاقة بين ما هو محلي و ما هو وطني في خطابات الأحزاب السياسية المشاركة في العملية الانتخابية، يجد أن هناك اختلاف بين الواقع المحلي و ما تسطر له الأحزاب من برامج و هذا ما أكدته الدراسة التي قام بها مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية " أن الرهانات الوطنية التي تجسدها البرامج الوطنية للأحزاب لا علاقة لها مع الواقع المحلي لمختلف البلديات " [2]، يظهر أن هناك انفصام بين ما هو محلي و ما هو وطني على مستوى الخطاب

[1] عبد الكريم بزاز، **علم إجتماع بيار بورديو**، مرجع سبق ذكره، ص، 156.

[2] حسن رمعون و آخرون، **الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسة المواطنة**، مرجع سبق ذكره، ص 72.

السياسي للأحزاب السياسية أثناء الانتخابات المحلية، استراتيجيات الحزب التي لم توفق في التخطيط لما يتعلق بالمحلي أفقدته الجمهور و الرأي العام و هذا ما أكده **عبد القادر عبد العالي** " أن القيادات الحزبية لم تنجح في جلب اهتمام الجمهور، كما أن اهتمام الرأي العام لم يعد ينصب على البرامج لأنها لا تثير قضايا جادة " [1]، مما أفقد الأحزاب مصداقيتها إضافة إلى الانشقاقات الحزبية التي عصفت بأحزاب كان الجميع يعتقد أنها راسخة في المجتمع، إلا أن هذا لا ينفي وجود فئة تركز على التصويت للحزب، من منطلق الشعبية التي مازالت تحظى بها بعض الأحزاب رغم الظروف السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية و حتى الثقافية التي عرفتها البلاد، و رغم ما تعرفه العملية الإنتخابية من حراك إلا أن ظاهرة الإمتناع عن التصويت مازالت موجودة، وهذا ما أدى إلى ظهور ظواهر جديدة كالزبونية، و عزوف هذه الفئة راجع لعدم اقتناعها بنتائج الانتخابات كونها لم توفق في تغير الأوضاع و إما عدم اهتمام هذه الفئة بالسياسة، و هذا ما أثبتته نتائج الانتخابات المحلية المتتالية، خاصة الانتخابات المحلية ليوم 29 نوفمبر 2007م حيث شكلت نسبة المشاركة رهانا انتخابيا و سياسيا مهما للأحزاب المشاركة للإدارات المحلية حيث سجلت أدنى نسبة مشاركة منذ الاستقلال الوطني قدرت بـ 36.51 % و التي فتحت النقاش حول

[1] عبد القادر عبد العالي، **الاصلاحات السياسية و نتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص، 07.

أسباب العزوف الانتخابي، حيث بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية البلدية على المستوى الوطني 43.96 %، و هي مشاركة متوسطة للهيئة الناخبة مقارنة مع الانتخابات المحلية لـ 2002 والتي قدرت بـ 50.11 % [1].

و لهذا فالزبونية لها حضور في الفعل الإنتخابي و تؤثر بدورها على السلوك الإنتخابي سنحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على ذلك.

2.8 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب شعورها بتغير الأوضاع فترة الانتخابات المحلية.

الجدول رقم 32:

طبيعة الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	170	%36.79
لا	290	% 62.77
دون اجابة	02	%0.43
المجموع	462	% 100

[1] حسن رمعون وآخرون، **الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسة المواطنة**، مرجع سبق ذكره، ص ص،82،81.

الجدول رقم 26 يوضح أن غالبية أفراد الدراسة صرحوا بأنهم لا يشعرون بتغير الأوضاع فترة الانتخابات المحلية بنسبة قدرت بـ 62.77% قد يرجع هذا إلى كون عينة الدراسة ترى في الانتخاب حدث سياسي لا بد منه و هو أمر طبيعي لا يسبب مضايقات للناخب، كما نجد أن بعض الفئات ترى في الانتخاب عرس سياسي و هذا ما لحظنها في الواقع حيث كان يوم الاقتراع تتجمع النسوة في ساحة المدرسة الابتدائية التي اشتغلت فيها و تبدأنا بالزغاريد احتفالا بهذا الحدث، كما نجد في المقابل فئة ترى في تغير الأوضاع فترة الانتخابات و قدرت نسبتها بـ 36.79% و هذا من منطلق انشغالها بما يجري في الواقع من تجمعات و لافتات اشهارية .....إلخ، و يمكن اعتبارها الفئة التي تتابع مجريات العملية الانتخابية و ما تقوم به وسائل الاعلام الحديثة من تغطية إعلامية للحدث، و نجد فئة أخرى تكاد تكون مقصاة من السياسة و هي الفئة التي لا تبالي بكل ما يحصل في الواقع و لا تعير اهتماما لكل ما تقوم به الدولة فهم الهامشيون كما يعرفون عند علماء السياسة، فمهما إختلفت توجهات الناخبين، و إعتبار الأوضاع السائدة فترة الإنتخابات أوضاع عادية و مقبولة إجتماعية، و لا تظهر إستدعاءات البعد القبلي و الولاءات القبلية على أنها تغير الوضع، و كل ذلك بهدف تحقيق الإمتيازات و المصالح و كذا الحفاظ عليها، فهم يكرسون مبدأ الزبونية السياسية بطريقة لا شعورية تستند إلى القبيلة كمرجعية لتحديد السلوك الإنتخابي بقصد الحصول على مختلف الإمتيازات" فرغم أن الفرد

يعيش اليوم حالة من الحرية و يستطيع تجاوز جماعته، لكن في المقابل يستطيع هذا الفرد في ظروف معينة أن يبدي تمسكه بانتمائه القبلي إذا رأى ذلك مفيدا بالنسبة إليه، حتى يستفيد من الإمتيازات المادية واللامادية، فضلا عن الحماية التي يمكن أن يتمتع بها، لقد صار من المألوف أن نلاحظ اليوم **البعد الزبوني** للعلاقات السائدة في الباقي من العالم القبلي،

وذلك في ما يتعلق بالحصول على الإمتيازات والوظائف المهمة" [1]، لما تصبح المصلحة ضرورة، يستطيع الفرد التمسك بإنتمائه القبلي الذي يضمن له الحصول على الإمتيازات، بالرغم من الحرية التي تتميز بها المرأة الناخبة إلا أنها إذ تطلبت المصلحة استحضار الولاءات تستدعى و إن كان شعوريا، و تظهر هذه المصالح خاصة فيما يواجه الفرد من مشاكل في المجتمع كالحصول على المنصب أو السكن .....إلخ، كما أن طبيعة الإنتخاب تؤثر على هذه المحددات، و قد يختلف الأمر بين الإنتخابات المحلية وغيرها من الإنتخابات المتعلقة بالرئاسيات أو البرلمانية، فهن يرين أن المحلية هي التي تحرص فيها الناخبات على انتخاب فرد ينتمي إلى نفس العرش أو فرد من العائلة كونه قريب منهم وفي بلديتهم وبالتالي فرصة تحقيق أهدافهم تكون أكبر في ظل ما يعرف بالزبونية السياسية، وتليها الانتخابات البرلمانية

[1] هشام داوود، **القبائل العراقية في أرض الجهاد**، مجلة عمران، العدد 15، المجلد الرابع، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، قطر، شتاء 2016، ص 101.

وبأقل حدة الانتخابات الرئاسية ، و ترتبط الزبونية بالنسبة لهذه الفئة ترتبط المصالح بحل المشاكل الإجتماعية و الجدول رقم 34 يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الشخصية للمبحوثة و الوعود الموجهة إليها.

3.8 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تلقيها الوعود فترة الانتخابات.

الجدول رقم 34: جدول يوضح العلاقة بين الحالة الشخصية للناخبة و الوعود الموجه إليها.

طبيعة الاجابة / الحالة الشخصية	نعم	لا	دون اجابة	المجموع	
	التكرار النسبي	التكرار النسبي	التكرار النسبي	التكرار المطلق	التكرار النسبي
طالبة	%26.70	%24.61	%01.00	122	%26.40
عاملة	%22.98	%29.23	-	112	% 24.24
ماكثة بالبيت	%21.11	%24.61	-	100	% 21.65
متقاعدة	%03.72	%06.15	-	20	%04.32
أعمال حرة	%12.42	%09.23	%0.87	56	%12.12
بطالة	%13.66	%06.15	-	52	%11.26
المجموع	%70.00	%28.13	%01.87	462	% 100

قراءة تحليلية للجدول رقم 34:

من خلال الجدول رقم 34 يتضح أن الفئة الغالبة قدرت بـ 70 % ما يعادل تكرار قدره 322 مفردة تلقت وعود فترة الانتخابات المحلية و هي طريقة لشراء صوت الناخبة و هذا ما أكدته الجداول السابقة من خلال السعي للوصول إلى السلطة و محاولة الفوز و استغلال صلة القرابة و الانتماء حتى تقوى عصبية هذه الفئة حسب ابن خلدون، و نجد فئة تشير إلى أنها لم تتلقى وعود فترة الانتخابات و قدرت بـ 28.26 % و يمكن أن تكون من الفئة التي ترى في نزاهة الانتخابات أو الفئة التي لا تراعي ما يقوم به المرشحون و هذا ما أثبتته الفئة التي لم تعطي إجابة فيما يخص هذا السؤال و قدرت بـ 01.87 %. و بالتدقيق في الجدول يتضح أن الفئة التي تستقطب الوعود هي فئة الطلبة بنسبة 26.70% التي تسعى دائما إلى الاستقرار إضافة إلى كونها تتطلع دائما إلى الأحسن برغبة العيش في ظروف اجتماعية و اقتصادية جيدة و هذا ما تشير إليه أيضا النسبة التي تعبر عن فئة العمال بنسبة 16.09% رغم الاستقرار الذي تعرفه هذه الفئة إلا أنها تلقت وعود فترة الانتخابات و هذا دليل على الأحزاب السياسية تستقطب جميع الشرائح الاجتماعية بمختلف مستوياتها العلمية و الاجتماعية، حتى الفئة المتواجدة في البيت و هذا ما عبرت عنه فئة الماكثات في البيت بنسبة 21.11% و هي نسبة معتبرة جديرة بالاهتمام، حيث أصبحت المرأة تتطلع إلى حقوق أكثر من خلال مشاركتها في

الحياة السياسية، إلا أنها تعتبر من فئة البطالات إضافة إلى النسبة التي عبرت عنها هذه الأخيرة و قدرت بـ 13.66%، حيث تشتت إجابات المبحوثات بين هذين الفئتين، كما وجهت الوعود لكل من فئة المتقاعدات و صاحبات الأعمال الحرة بنسبة 03.72 % و 13.42% على التوالي، قد تكون وعود من أجل حماية المصالح في المنطقة إذ يعتبر هذا العامل من أبرز العوامل التي تسعى إلها هذه الفئة و بخاصة فئة الأعمال الحرة، فهي فئة زبونية بالنسبة للشخص المرشح، فالخوف من البديل الذي يهدد مصالحها يجعلها زبونة من أجل حماية مصالحها، و بالتالي فترة الإنتخابات و من منطلق الجدول السابق فيه وعود موجهة لكل الشرائح في المجتمع و بخاصة فئة الطالبات و العمال و هما الفئتان اللتان تواجهان مشاكل في المجتمع، حيث تتطلع الأولى إلى الاستقرار و العمل في حين تسعى الثانية إلى تحسين ظروفها الإقتصادية و الإجتماعية، و الجدول الموالي يوضح طبيعة الوعود التي تلقتها عينة الدراسة.

4.8 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة الوعود.

الجدول رقم 35:

طبيعة الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
منصب إداري	72	% 22.36
سكن	116	% 36.02
مال	28	% 08.70
توفير مرافق	106	% 32.92
المجموع	322	% 100

الجدول رقم35 يوضح أن الفئة التي تلقت الوعد بالسكن احتلت الصدارة بنسبة قدرت بـ 36.02 % ، و تعكس هذه النسبة مشكل السكن الذي تعاني منه فئة كبيرة من المجتمع، و هذا راجع إلى طبيعة المواطن الذي يتطلع إلى السكن بسبب ارتفاع أسعار العقار من جهة و السكنات من جهة أخرى إضافة إلى ضرورة الاستقرار الذي يبحث عنه بالمنطق الأرسطي " المنزل بيت الوجود "، كما أن الواقع يشهد أزمة السكن حتى و إن انخفضت حدتها عن السنوات السابقة، تليها الفئة التي كانت سبق و أن تلقت وعد بتوفير المرافق بنسبة قدرت بـ 32.92 % و قد تشمل هذه النسبة

الشباب كونه يتطلع دائما إلى تحسين الظروف التي يتواجد فيها من منطلق افتقار المنطقة إلى الكثير من المنشآت التي أصبحت ضرورية في الوقت الحاضر، تليها الفئة التي تلقت وعد المنصب الإداري بنسبة 22.36 % و هذا دليل على نسبة البطالة الموجودة في المجتمع و كيف يمكن أن تتحول إلى عائق أمام المسار الديمقراطي لتصبح من محددات السلوك الانتخابي فينتقل الانتخاب من حق و وسيلة لإسناد السلطة إلى وسيلة لتحقيق مصلحة و كيفية الإستثمار في هذه الفئة، تليها الفئة التي تلقت الوعد بالمال قدرت بـ 08.70 % و قد أشارنا في السابق من خلال الجدول رقم 34 أن فئة العمال تلقت هي الأخرى وعودا فترة الإنتخابات، و يمكن أن تكون الفئة التي تم إستقطابها و التأثير فيها من خلال منحها للمال مقابل الصوت، و قد يكون هذا الوعد من قبل العائلات التي لها قاعدة سوسيواقتصادية صلبة حسب **ريمي لوفو** أو من قبل رجال الأعمال الذين يدفعون المال مقابل الحفاظ على مصالحهم في السلطة، فالحفاظ على المصالح في العملية الإنتخابية يستحضر كل ما له ضرورة، بما فيها المال إضافة إلى البعد القبلي و الولاءات العائلية....إلخ، و تعكس هذه الظاهرة التي ترتبط بالعملية الإنتخابية وجود رهانات حول صوت الناخب بصفة عامة و المرأة الناخبة بصفة خاصة، من بينها شراء الأصوات لتحقيق نسبة مشاركة يتم الإعتراف بها، فالحصول على الصوت ضرورة الحسم في الصناديق.

5.8 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب رأيها في ظاهرة شراء الأصوات.

جدول رقم 33:

طبيعة الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	320	% 69.26
لا	124	% 26.83
دون اجابة	18	% 03.89
المجموع	462	% 100

الجدول رقم 33 يوضح أن غالبة أفراد العينة ترى أن ظاهرة شراء الأصوات مازالت موجودة بنسبة قدرت بـ 69.26 % و لا يمكن أن ننفي هذه الظاهرة عن العملية الانتخابية في الجزائر حيث أن كل المحطات الانتخابية التي عرفتها الجزائر منذ الاستعمار عرفت بالتزوير إما برفع عدد الأصوات أو شرائها، حيث كانت تعرف الانتخابات بانتخابات نايجيلان نسبة إلى الجنيرال نايجيلان الذي عرف بتزويره في الانتخابات، حيث كان الانتخاب وفقا لاستنخاب الأعيان لزملائهم ، و حتى أنه كان يدافع عن مصالح المندوبين، حيث " كانت تديرها اللجان الانتخابية، و عدد من الهيئات الانتخابية يسمح بشخصنة الرهانات و بإقامة علاقات زبائنية

بين المنتخب و ناخبيه " [1]، يوضح التعريف أن العملية الإنتخابية كان يسطر لها وفق شخصنة للرهانات و إقامة علاقات زبائنية، و يمكن اعتبار أن الدولة ورثت هذا من منطلق إعلانها فترة الحزب الواحد عن نسب مشاركة عالية و لم تكن هناك إمكانية التأكد من هذه النسب، و استمر الوضع حتى بعدما عرفت الجزائر الانفتاح السياسي و هذا ما اعترفت به الدولة على لسان أعلى مسؤوليها رئيس الجمهورية كما أشارنا سابقا حتى و إن كان بهدف إعادة كسب ثقة المواطن في العملية الانتخابية بعد ما عرفت أدنى نسبة مشاركة في الانتخابات نسبة 2007م، فالجزائر واحدة من الدول التي يسعى فيها النظام إلى إعادة إنتاج نفسه، و برزت أكثر هذه الظاهرة بعد 1989م حيث تم اعتماد عدة أحزاب أصبحت تتنافس من أجل الوصول إلى السلطة، و كذلك التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد في الانتقال من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، الأمر الذي أنتج افراز اجتماعي جديد كان وراء ظهور القائمة الحرة التي تعكس بروز رجال الأعمال الجدد بمختلف أصنافهم، و ارتبطت بظهور المال كوسيلة عمل و إقناع داخل المجال السياسي، و " قد حملها البعض مسؤولية عزوف المواطن عن المشاركة في الاستحقاقات " [2]، تعدد الأحزاب

[1] فيليب ريتور، **سوسيولوجيا التواصل السياسي**، تر: خليل أحمد خليل، دار الفارابي،بيروت، لبنان،ط1، 2008،ص، 35.

[2] عبد الناصر جابي، **الإنتخابات التشريعية الجزائرية، إنتخابات إستقرار.. أم ركود ؟** مرجع سبق ذكره، ص، 84.

و زيادة المنافسة بينها جعلها تنتهج طرق مختلفة للحصول على الأصوات بما فيها المال كوسيلة، و المنافسة الحادة بين الأحزاب و التصرفات اللامنطقية في بعض الحالات أثرت سلبا على المواطن و كانت من بين أسباب العزوف عن الإنتخاب، حيث أن ارساء الاقتراع الشامل " لم يخفي العلاقة الشخصية المقامة بين المنتخب و الناخب، و لا الهيمنة الوجاهية "[1]، فقد كشفت هذه الرهانات العلاقة الحقيقية بين المنتخب و الناخب، بما فيها الهيمنة الوجاهية التي تؤثر وفق مرجعية معينة و حسابات مصلحية، و نجد الفئة التي لا ترى بوجود ظاهرة شراء الأصوات و قدرت بـ 26.83 % و قد يرجع هذا إلى المنهزمين في الساحة السياسية تنفي وجود الظاهرة، حيث لا تعترف بها خاصة لما يتدخل المال في العملية الانتخابية و لكن الواقع يُثبت العكس من خلال التقارير التي يتم رفعها إلى وزارة الداخلية، و نجد فئة تمتنع عن الإجابة و قدرت نسبتها بـ 03.89 % و هذا إنما يدل على المقاطعة الموجودة في الجزائر للانتخابات و هي الأخرى ظاهرة يستوجب دراستها قبل أن تترسخ في أذهان المواطنين، حيث سعي الأحزاب إلى السلطة أفرز الكثير من الظواهر، و أفرغ العملية من المحتوى الحقيقي لها، مما أفقدها مصدقيتها و أصبح المجتمع الناخب يتطلع إلى طرق أخرى للوصول إلى السلطة أو الإنتخاب في شكل جديد و ظروف نزيهة و عقلانية التسيير، و هذا ما عبرت عنه الناخبات من خلال

[1] فيليب ريتور، **سوسيولوجيا التواصل السياسي**، مرجع سبق ذكره، ص، 35.

تطلعهن إلى المستقبل و إجابتهن عن السؤال 36 رقم الخاص بالإقتراحات للمحليات المقبلة.

6.8 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب اقتراحاتها للمحليات المقبلة.

الجدول رقم 36:

طبيعة الاجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
التركيز على كفاءة المرشح المعرفية و السياسية	72	% 15.58
الوفاء بالوعود	30	% 06.49
خدمة البلدية	120	% 25.97
نزاهة الانتخابات	86	% 18.61
دون اجابة	154	% 33.33
المجموع	462	% 100

من خلال السؤال الموجه إلى عينة الدراسة حول اقتراحاتها للمحليات المقبلة تم ترتيب إجابات المبحوثين في أربعة أفكار عامة لتقارب الإجابات كون السؤال ترك مفتوح حتى يبدي الناخبون آرائهم، إلا أنه يجدر الإشارة إلى أن غالبية المبحوثات لم تجبن على هذا السؤال قد تشمل هذه الفئة التي لا ترى في نزاهة الانتخابات و الفئة

التي امتنعت عن الإجابة في الأسئلة السابقة و قدرت بنسبة 33.33 %، فهي فئة لا تعتبر رأيها مهم، كما ترسخ في أذهان الشعب أن الإنتخابات لم تأتي بالجديد وإنما بروتوكول تستكمل به السلطة صورتها أما السياق الدولي بإعتبارها مجتمعات ديمقراطية و تطبق مبدأ الإنتخاب لإسناد السلطة، وكل المحطات التاريخية برهنت عن فشل هذه الأخيرة في بث الثقة في المواطن، و عبرت النسبة 25.97 % عن الفئة التي تطمح إلى خدمة البلدية و المعاملة الجيدة مع الشعب و هذا من منطلق ما يواجهه المواطنون في الحياة اليومية و تطلعهم إلى تحسين ظروفهم الاجتماعية، تليها نسبة 18.61 % التي تقترح أن تكون الانتخابات نزيهة يعني إعطاء الصوت للشخص المناسب من أجل القضاء على كل من ظاهرة شراء الأصوات و تدخل الانتماءات في العملية الانتخابية التي أفقدتها مصداقيتها، و هذا بهدف التركيز على كفاءة المرشح المعرفية و السياسية و كان هذا في المرتبة الثالثة من اقتراحات أفراد العينة بنسبة 15.58 % حيث أنه فقدان المرشح ذو المعرفة العلمية و السياسية لمجموعة من الأصوات نتيجة الحسابات التي تخضع لها العملية الانتخابية و رهانات السلطة المحلية في المنطقة، فالحسابات التي تخضع لها العملية الإنتخابية تجعل المكانة العلمية و الخبرة السياسية غير مهمة مقارنة بالولاءات القبلية و الإنتماءات العروشية و تحقيق المصالح يستبعد كل ما يمكن أن يصبح له عائق أما سير المشاريع الخاصة به، تليها الفئة التي تقترح التركيز على

تنفيذ الوعود بنسبة قدرت بـ 06.49 % و هذا من خلال ما عرفته برامج الأحزاب من مشاريع بعيدة عن الواقع، و كنتيجة لما اقترحه أفراد العينة فهناك تطلع إلى مشروع تنموي يحقق حاجيات المواطنين كذوات فاعلة في المجتمع و هذا ما وضحه الجدول رقم 36.

نستخلص من هذا التحليل أن اللجوء إلى الولاءات التقليدية مازال من محددات السلوك الإنتخابي رغم ما عرفته المجتمعات الحديثة من تحضر في العديد من المجلات، إضافة إلى سلوك الحضرية الذي تتطلبه الحياة المدنية و العيش داخل المدينة، و هذا الصراع القائم بين القبيلة و الدولة يجد ملامحه في التمثلات و الممارسات التي تعرف اللجوء إلى التقليدي لما له من أثر في نفوس الأفراد إضافة إلى الثقة الرمزية لهذا الأخير و التي أرسى معالمها التاريخ الثقافية الإجتماعي للمجتمعات العربية، و الرجوع لهذه الولاءات في العملية الإنتخابية ليس جهلا بالحياة المعاصرة و ما تتطلبه من عوامل للتغيير، و إنما التجاذب القائم بين ما هو تقليدي و حديث فرضته السيرورة التاريخية و التركيبة المجتمعية للمجتمع الجزائري.

خاتمـــــــة

خاتمة الدراسة:

تمتاز الظاهرة السياسية بالتعقيد و تعدد أبعادها كونها ظواهر تساير التطور الحاصل في المجتمع سواء على المستوى المحلي و العالمي، و تفرض البيئة الإجتماعية خصوصيتها الثقافية و الإجتماعية على هذا التطور، و مسايرة للأنظمة الديمقراطية و ما تنادي به دولة القانون و المجتمع المدني و تحرس هذه الأخيرة على المشاركة الفعلية للفرد و يظهر ذلك من خلال العملية الإنتخابية، حيث أصبح الإنتخاب و بصورة تدريجية من العوامل الأساسية لإسناد السلطة في الدول الديمقراطية، و نظرا للاهتمام البالغ لهذه الأخيرة لارتباطها بالفرد من جهة و العملية الديمقراطية من جهة أخرى، أفرزت الكثير من التساؤلات و فتحت المجال واسعا للبحث منها علم الإجتماع ، و نظرا لأهمية هذا الأخير في الحياة السياسية أصبح له فرع قائم بذاته علم إجتماع الإنتخابات حيث يظهر ارتباط العامل الاجتماعي بالعملية الانتخابية.

بعد عرض المحطات الانتخابية التي عرفتها الجزائر المستقلة خلال النظامين، و المواد التي كفلت الحقوق السياسية للمرأة من خلال الدساتير الجزائرية، نجد أن الدولة الجزائرية قامت ببلورة نظام انتخابي حسب كل مرحلة و عمد النظام السياسي في الفترة الأحادية على أن يكون النظام الانتخابي أداة دعم و ضمان لبقاء الحزب الواحد، كما أخذت الدولة الوصاية على كل أفراد المجتمع بما فيها العنصر النسوي

رغم ما أقرته من مواد و إتفاقيات حقوق المرأة السياسية، فيما نجد الفترة الموالية التي جاءت بعد دستور 1989 هذا المنعرج الحاسم في تاريخ الجزائر، حيث شهد النظام الانتخابي العديد من الإصلاحات و التعديلات تماشيا و الظروف السائدة.

كما عرفت هذه الفترة العديد من المحطات الانتخابية ساهمت في بلورة النظام الانتخابي مستفيدة من التجارب السابقة و أبرزها سيناريو حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فرغم التعديلات التي قام بها النظام السياسي إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة و كان توقيف المسار الانتخابي أكبر دليل على ذلك و العنف المسلح الذي عقب هذا الأخير هز كيان الدولة و مؤسساتها، و هذه المحطات كانت عائق أما التطبيق الفعلي للقانون الإنتخابي خاصة العنصر النسوي .

كل الاستحقاقات التي عرفتها الجزائر الحديثة تبقى العملية الانتخابية ينقصها الكثير من حيث القانون أو من ناحية الممارسة الفعلية لهذا الحق، إلا أن هذا لا ينفي التقدم الملحوظ الذي عرفته البلاد في مسارها الديمقراطي حيث أصبحت تتحكم إلى حد ما في العملية الانتخابية و اللعبة السياسية، كما أصبحت أكثر التزام بالنصوص

و القواعد الدولية، و كذا الإتفاقيات التي تدعم المشاركة الحقيقية للمرأة في السياسة بشكل عام و الإنتخابات بشكل خاص، إلا أن انطباع المواطن هو المقياس الأساسي للعملية الانتخابية حسب خصوصية المجتمع الذي ينتمي إليه، و ما يتميز به من تركيبة مجتمعية و الولاءات العشائرية و كذا الهيمنة الذكورية التي تعتبر من عوائق

المشاركة السياسية للمرأة في الحياة السياسية، و استمرت التعديلات المرتبطة بالعملية الانتخابية و هذا ما أكده قانون الانتخاب لسنة 2012م، الذي جاء بالعديد من التعديلات، و قانون 2016 الذي قرر المناصفة بفرضه " الكوطا " النسائية في المجالس المنتخبة، رسخ هذا دستور نسبة مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة من خلال تكراره للمادة2/31، رغم ما أقرته هذه الترسانة القانونية لا يمكن إغفال الجانب الاجتماعي فالسلوك الانتخابي رصيد عمليات كثيرة تفاعلت فيما بينها أعطت سلوكا خاصا يجدر بالباحث توضيح هذا الأخير وفق مرجعية محددة و هذا ما أثبتته النماذج التي حاولت تفسير هذا السلوك انطلاقا من متغيرات مختلفة قد تنجح في تفسيره إلى حد ما لكنها لا يمكن أن تكون أحكاما ثابتة لمجتمع واحد، حيث تبقى خاصة بالمنطقة التي شملتها الدراسة إذ لا يمكن تعميم نتائج هذه الدراسات على مجتمعات مغايرة، و هذا ما ينطبق على الدراسة التي قمنا بها حيث أن النتائج تبقى خاصة بالمجتمع المحلي مازونة الذي لا يزال ميدان خصب يحتاج إلى أبحاث ميدانية مختلفة لفك شفراته، كما أن السلوك السياسي بصفة عامة و السلوك الإنتخابي بصفة خاصة رهين الكثير من المفارقات، و تعتبر الجماعات المرجعية من محددات السلوك الإنتخابي في المجتمعات العربية التي تستمد فاعليتها من البنى التقليدية لهذا الأخير، من هذا المنطلق حاولنا فهم طبيعة السلوك الانتخابي للمواطنة

بشكل خاص من خلال الانتخابات المحلية التي تدعم مشاركة الناخبة في السلطة المحلية و التي تعتبر مجال انشغالاتها و الحيز الجغرافي الذي تنتمي إليه.

من خلال العينة المستخدمة في الدراسة و المنهج المتبع في تحديد الجماعات المرجعية و طبيعة السلوك الانتخابي عند المرأة بعد الإستقلال، توصلت الدراسة إلى أن عامل الهيمنة الذكورية مازال من محددات السلوك الإنتخابي عند المرأة، رغم تفاوت النسب بين الجماعات المرجعية التي اعتمدتها الناخبة في تحديد خياراتها إلا أنها لا تزال تتحكم في هذا السلوك و هذا ما أثبته الدراسة الميدانية، وفيما يتعلق بالجماعات المرجعية الهيمنة الذكورية و المتمثلة في السلطة الأبوية من أبرز العوامل و أشدها فاعلية في تكوين هذه العلاقات و توجيه السلوك الإنتخابي في مجتمع الدراسة، حيث أثبتت الدراسة أن هذه العلاقات احتلت الصدارة في تشكيل السلوك الانتخابي لدى الفرد، فلا مؤهلات المرشح الفكرية و لا العلمية،

و لا مكانته الاجتماعية استطاعت منافستها في ذلك، و قد اختلفت فاعلية هذا العامل من ناخبة إلى آخرى في توجيه السلوك الانتخابي، و قد يعود ذلك إلى عوامل موضوعية و هي تقارب اتجاه هذه الفئة مع جماعاتها المرجعية حتى لا نقول سلطة أو هيمنة ذكورية بصورة مطلقة، لأن المرأة أصبحت تعرف نوع من الاستقلالية و يمكن الإشارة إلى أن طبيعة هذه السلطة قد توافقت و انسجمت مع طبيعة الأنساق و التنظيمات التي يتألف منها البناء الاجتماعي ككل، و لهذا تأثير هذه الجماعات لم

يعد يشكل عائق بالنسبة لهذه الفئة ما دام يندرج في سياق الحوار، رغم اختلاف أسس القوة التي اعتمدت عليها كل جماعة مرجعية للناخبة، يبقى تأثير الوالدين كجماعة مرجعية أقوى هذه التأثيرات لما تمثله من دور محوي في حياة كل فرد و هذا الاختلاف و التباين بين درجة التأثير يثبت وجود السلطة الأبوية بشكل مشتت بين الفئات التي تعتمد عليها الناخبة في الاستحقاقات، رغم الحرية التي تتمتع بها كمواطنة و الحقوق التي يضمنها لها الدستور.

و كشفت الدراسة عن وجود سلطة أخرى رمزية متمثلة في الإنتماءات القبلية و إن كانت القبيلة قد أفرغت من محتواها الزماني و المكاني، فهي مازالت حاضرة و حضورها الرمزي حافظ على إستمراريتها و بقائها، و هو دليل على وجود عصبيات بالمفهوم الخلدوني ، و يظهر ذلك بشكل واضح لما يتعلق الأمر بالإنتخابات خاصة المحلية أين يظهر الرهان القبلي على السلطة و يتم إستحضار الدلالات الرمزية لهذه الأخيرة للتأثير في الجمهور الناخب، و يرجع ذلك إلى طبيعة البناء الإجتماعي في المنطقة الذي يسمح بتدخل هذا النوع من السلطة و حضورها، و قد يتفاوت هذا الحضور للسلطة الرمزية حسب خصوصية كل مجتمع و بدرجات متفاوتة، كما يرتبط ذلك بمدى التواجد القبلي بكل منطقة، إلا أن الدراسة أثبتت وجود هذا النوع من الولاءات و تأثيره على السلوك الإنتخابي، إضافة ظهور جماعات أخرى يعتمد عليها الناخب في الاختيار تمثلت في جماعة الرفاق و الأصدقاء، و تراجع هذه

الأخيرة يعود إلى سبب موضوعي آخر تمثل في التغيرات الاجتماعية و الثقافية التي يمر بها المجتمع الجزائري بصفة عامة و منطقة الدراسة بصفة خاصة.

الظاهر إلى العيان أن المنطقة تجاوز البعد القبلي و الهيمنة الذكورية كمحددات للسلوك الإنتخابي، حيث يظهر المجتمع على أنه شبه حضري تظهر فيه مقاييس للعصرنة و مجال الحرية للمرأة فيه واسع إلا أن نتائج الدراسة كشفت عن العكس و هذا ما أكده باشلار حين أشار إلى أن الواقع هو الذي يتحدث، فبرغم من مستوى التعليم الذي وصلت إليه المرأة و درجة الوعي التي تمتاز بها ما يجعلها سيدة قراراتها و لا تعتمد على جماعات أخرى لتوجيه سلوكاتها، إلا أن في ظواهر مثل هذه لا تصدق الحرية المطلقة و إن كانت حرية تامة في أمور أخرى، حيث الرهان على السلطة السياسية يجعل السلوك الإنتخابي يجمع بين الكثير من العوامل الإجتماعية، النفسية و الثقافية و الإقتصادية .....إلخ، و البعد القبلي و حسب هذه الدراسة المتواضعة مازال حاضرا في العملية الإنتخابية و إن إنخفضت حدته عن السابق.

و من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك فئة تخضع السلوك الانتخابي إلى حسابات عقلانية نفعية، باعتبار العقلانية موقف فكري يخضع لسلطة العقل، فكل إنسان شخص عقلاني لاختيار أكثر الوسائل المناسبة لتحقيق أهدافه و هي فئة أخرى تضع المصلحة فوق كل اعتبار، و لهذا الحسابات التي تقوم بها الناخبة حسابات نفعية، تنتظر منها الناخبة تحقيق منفعة ما، و منه يعتبر الناخب زبوني

حيث أصبح السلوك الانتخابي رهين مصلحة، دفع بالمواطن ببيع الصوت مقابل مصلحة يحققها في الدولة.

و الجدير بالاهتمام أن فكرة الزبونية أوجدت ظاهرة أخرى أصبح من محددات المشاركة السياسية و هي ظاهرة شراء الأصوات و توظيف المال في العملية الإنتخابية للحصول على الأصوات، و هذا عامل يعيق الهندسة الإنتخابية للدولة.

من خلال الدراسة الميدانية للجماعات المرجعية و السلوك الإنتخابي عند المرأة بمدينة مازونة أنموذجا، يتضح أن السلوك الإنتخابي بصفة عامة و السلوك الإنتخابي عند المرأة بصفة خاصة يجمع بين الكثير من العوامل للبحث في مرجعيته، و تضافر هذه العوامل جعل من نتائج الدراسة تتفاوت فيما بينها، و أكدت فرضيات الدراسة التي حاولنا التقصي عنها، فلكل جماعة مرجعية حضور في تحليل السلوك الإنتخابي و كخلاصة عامة السلوك الإنتخابي سلوك تركيبي تحليلي، و منه نتائج الدراسة تبقى خاصة بمجتمع الدراسة قد تتشابه مع مناطق أخرى في المجتمع الجزائري كما قد تختلف عنها.

إن غمار التجربة الانتخابية ليس فيما تضعه من قوانين، و إنما التعامل مع هذه الجماعات، و إعطاء كل عامل من هذه العوامل المؤثرة في توجيه السلوك الانتخابي وزنه الذي يستحقه، و هذا لا يكون بالتقرب من هذه الجماعات و محاولة التأثير فيها، و إنما محاولة إعتماد أسلوب اتصالي فعال مع هذه الجماعات قائم على فهم

صحيح لآليات الإقناع، مركزا على الأسس النفسية التي تعتبر فن التعامل خاصة لما يتعلق الأمر بمسألة التأثير، قد يساعد على صياغة برنامج انتخابي متوازنا تكون وعوده و طموحاته قريبة من الواقع مما يجعل العملية الانتخابية أسلوب جاذب للناخب بصفة عامة لا العكس، فالواقع الجزائري بحاجة إلى فك شفرات هذه الجماعات المرجعية و تحليل مدى قوة حضورها رغم التطور الحاصل في المجتمع و ما تقوم به التكنولوجيا، محاولة الوصول إلى انموذج موحد للسلوك الإنتخابي يعكس متطلبات المجتمع الديمقراطي.

و في نهاية هذه الدراسة يجب أن نؤكد على أمر ضروري، تبقى هذه الدراسة المتواضعة ناقصة إلى حد كبير، حيث لا يمكن تعميم هذه النتائج التي توصلت إلها ، فمصداقية هذه الأخيرة مرهونة بحجم العينة التي تم اختيارها، و مدى تمثيلها للمجتمع، و مدى توافق الأسئلة التي احتوتها الإستمارة، إضافة إلى العامل الجغرافي و الذي يبقى حاسما في نتائج أي دراسة، و قوة الباحث في التحليل تبقى مرهونة بمرجعيته الفكرية و كفاءته العلمية، و لهذا البحث في الظاهرة الإنتخابية من المواضيع الحيوية التي تفتح المجال أمام مواضع أخرى ذات علاقة، و منه قد تكون هناك محددات أخرى للسلوك الإنتخابي في المجتمع الجزائري لم تكشف عنها الدراسة فهي مجال للبحث بالنسبة للمهتمين.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

كتب المنهجية:

1. أحمد بن مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الإتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
2. بلغيث سلطان، **مفاتيح مفاهيمية في العلوم الاجتماعية**، الجزائر، دار قرطبة، ط1، 2006.
3. ذوقان عبيدات و أخرون، **البحث العلمي مفهومه و أدواته و أساليبه**،ط 10، دار الفكر، الأردن، 2007.
4. رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي أساسياته و ممارساته العلمية**، دمشق، دار الفكر،2000.
5. رشيد زرواتي: **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية** ، دار هومة، الجزائر،ط1.
6. سهيل رزيق ذياب، **مناهج البحث العلمي**، فلسطين ،غزة ، ،2003.
7. عبد الله محمد عبد الرحمان، محمد علي بدوي، **مناهج و طرق البحث العلمي**،الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية،2000.

8. فضيل دليو، علي غربي و آخرون، **أسس المنهجية في علم الإجتماع**، دار البحث، قسنطينة، 1999.

9. محمد غريب عبد الكريم، **البحث العلمي(التصميم، المنهج، الإجراءات)**، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث،1992.

10. مراد مولاي الحاج، **المسوح الميدانية و إجراءات الإتصال و التعامل مع المبحوثين**، جامعة وهران، مارس 2012.

11. مورس أنجرس، **منهجية البحث في العلوم الاجتماعية**، تر: بوزيد صحراوي و آخرون، ط2، دار القصبة للنشر 2006.

12. ناصر ثابت، **أضواء على الدراسة الميدانية** ، مكتبة الفلاح، الكويت، 1998.

13. نخبة من أعضاء هيئة التدريس، **طرق البحث و أدلة العمل الميداني في الدراسات الأنثروبولوجية**، الأزارطة، مصر، دار المعرفة الجامعية،دط،2005.

14. يوسف تمار،**تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**،ط1 ،الجزائر،طاكسج للدراسات والنشر و التوزيع، 2007.

الكتب باللغة العربية:

15. أحمد يعلاوي، **تطور الانتخابات في الجزائر من الكتاب الجماعي، الانتخابات في الجزائر 1962- 2014** الجزائر **دار لالة** صفية للنشر و التوزيع، ط1، 2014

16. أعمر يحياوي، **االحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الاسلامية و القانون الدولي**، الجزائر : دار هومة

17. أعمر يحياوي، **الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية و القانون الدولي**،الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع،2001

18. أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، تر: الدكتور فايز الصياغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية2004.

19. بيار بورديو، **الهيمنة الذكورية:**، تر: سلمان قعفراني، مر: ماهر تريمش، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2009.

20. تهامي إبراهيم، قيرة إسماعيل ودليمي عبد الحميد، **التهميش والعنف الحضري** ، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004.

21. جاك دونديو دوقابر، **الدولـــــة**، تر: سموحي فوق العادة، بيروت ، منشورات عويدات،ط2،1982

22. جان بيار كوت ، جان بيار موني، **من أجل علم الإجتماع السياسي**، تر: محمد هناد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.

23. الحسن بركة ، **أبعاد الأزمة في الجزائر ، المنطلقات ، الانعكاسات ، النتائج** ، الجزائر، دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر و التوزيع ، ط1 ، 1997

24. حسن رمعون و آخرون، **الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسة المواطنة**، مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية، وهران، الجزائر، 2012.

25. حسن ملحم، **التحليل الاجتماعي للسلطة** ، منشورات دحلب، الجزائر،.1993.

26. د. منصور مرقومة، **القبيلة و السلطة والمجتمع في المغرب العربي: مقاربة أنثروبولوجية**،الجزائر، ابن النديم للنشر و التوزيع،ط1،2015.

27. دفيد لوبروتون، **أنتروبولوجيا الجسد و الحداثة**،تر: محمد عرب صاليصا، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، ط2، 1997.

28. **دليل رصد مشاركة المرأة في الانتخابات** من منشورات مكتب المؤسسات الديمقراطية و حقوق الإنسان، OSCE /ODIHR 2012، طبع في بولندا من sungraf،

29. رشيد أحمد.**الإدارة المحلية المفاهيم العلمية والنماذج التطبيقية**.دار المعارف، القاهرة، 1981.

30. سعيد بوشعير ، **النظام السياسي الجزائري** ، الجزائر : دار الهدى ، ط 2 ، 1993

31. سلوى عثمان صديقي، **قضايا الأسرة و السكان من منظور الخدمة الاجتماعية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2001.

32. سهير كامل أحمد، **أساليب تربية الطفل- بين النظرية و التطبيق**- مصر: مركز الاسكندرية للكتاب،1999.

33. سويم العزي،**المفاهيم السياسية المعاصرة و دول العالم الثالث، دراسة تحليلية نقدية**، المركز الثقافي العربي،1987.

34. سيد أحمد أبو ضيف. **ثقافة المشاركة: دراسة في التنمية السياسية**.دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

35. عباس مراد، **ديمقراطية عصر العولمة**، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،ط1، 2007.

36. عبد الرحيم العطري،**سوسيولوجيا الأعيان : آليات إنتاج الوجاهة السياسية**، الرباط، دفاتر العلوم الانسانية سلسلة أبحاث و دراسات رقم 02 ،ط1، 2013.

37. عبد القادر عبد العالي، **الاصلاحات السياسية و نتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر**، قطر: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2012

38. عبد الله محمد عبد الرحمن.**علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة**. دار النهضة العربية، بيروت ، لبنان، 2001.

39. عبد المؤمن عبد الوهاب، **النظام الإنتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية : مقاربة حول المشاركة و المنافسة السياسية في النظام السياسي الجزائري**، الألمعية للنشر و التوزيع،ط1، قسنطينة، الجزائر،2011.

40. عبد الناصر جابي، **الانتخابات ، الدولة و المجتمع**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 1999.

41. عبد الناصر جابي، **الإنتخابات التشريعية الجزائرية، إنتخابات إستقرار.. أم ركود ؟** مركز البحث في الإقتصاد التطبيقي للتنمية، جامعة الجزائر، 2008 .

42. عبد الهادي الجوهري و أخرون، **دراسات في التنمية الاجتماعية،** القاهرة، مكتبة الطليعة، 1975.

43. عبدو سعد، علي مقلد ،عصام نعمة اسماعيل، **النظم الانتخابية، دارسة مقارنة حول العلاقة بين النظام السياسي و النظام الانتخابي ،** منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2005.

44. علياء شكري و آخرون، **الأسرة و الطفولة – دراسات اجتماعية و أنتروبولوجية –** القاهرة: دار المعرفة الجامعية،ط1، دون سنة نشر.

45. عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر**،الجزائر، دار الغرب الاسلامي، ط2، 2005

46. عنصر العياشي، **سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد في الجزائر،** القاهرة، دار الأمين،ط1، 1999

47. عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، دار قرطبة لنشر و التوزيع، المحمدية، الجزائر، ط1، 2007.

48. فيليب ريتور، **سوسيولوجيا التواصل السياسي**، تر: خليل أحمد خليل، دار الفارابي،بيروت، لبنان،ط1، 2008.

49. كريم فرمان، **في كيفية عمل النظام السياسي، مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في سلطنة عمان، الجزائر، فرنسا، ايطاليا**، لبنان، الدار العربية للموسوعات،ط1، 2009

50. مجموعة من المؤلفين، **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ، دراسات و أبحاث**، أشغال الندوة الوطنية العلمية، يوم 15 مارس 2016، إشراف و تنسيق: د: نادية سعيد عيشور، منشورات مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر و التوزيع، قسنطينة، الجزائر.

51. محمد السويدي، **علم الإجتماع السياسي ميادينه و قضاياه**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية،1990.

52. محمد الغزالي، **حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام و إعلان الأمم المتحدة**، القاهرة: نهضة مصر 2005

53. محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية نقدية**، سطيف، دارالمجد للنشر و التوزيع، 2010.

54. محمد حسن إسماعيل، **مبادئ علم الاتصال و نظريات التأثير**،ط1، مصر، الدار العالمية للنشر و التوزيع،2003.

55. محمد حسن بلقاسم بهلول ، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية** : تشريح الوضعية ، الجزائر : مطبعة دحلب ، 1993

56. محمد عابد الجابري، **العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1971.

57. محمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي في الوطن العربي و اتجاهات التطور**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية " بحوث و دراسات"،2005

58. محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي** – سلسلة أطروحات الدكتوراه 41– لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2002،

59. محمود فهمي الكردي، **الاستقرار والتغير في فكر ابن خلدون**، ورقة بحثية مقدمة في إطار مؤتمر عبد الرحمن ابن خلدون، قراءة معرفية ومنهجية، مركز الدراسات المعرفية، الاسكندرية.

60. مصطفى عبد الله خشيم، **موسوعة علم السياسة**، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان،ط1، 1425ه

61. معياري محمود.**الثقافة السياسية في فلسطين: دراسات ميدانية.** معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، الناشر للدعاية والإعلام، رام الله، 2003.

62. مٍنير مباركية، **الانتخابات التشريعية في الجزائر(ايار/مايو2012): قراءة في التوقعات و النتائج و التحديات**، قطر، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، أكتوبر 2012.

63. موريس دوفرجيه، **علم اجتماع السياسة**،تر: سليم حداد، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط2، 2001

64. الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع،1996، ج13.

65. ناصر لباد، **القانون الإداري و التنظيم الإداري**، الجزائر ،منشورات دحلب، 1999..

66. هشام داوود، **القبائل العراقية في أرض الجهاد**، مجلة عمران، العدد 15، المجلد الرابع، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، قطر، شتاء 2016.

67. وزارة الثقافة و الاعلام ، **النصوص الاساسية لجبهة التحرير الوطني 1954 – 1962** ، الجزائر ، 1979

68. يوسف محمد جمعة الصواني، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية: تحليل نتائج الدراسة الميدانية**، قطر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، يناير 2014

الكتب باللغة الفرنسية :

69. A , SIEGFRIED,**tableau politique de la France de l'ouest** , Paris, A . Collin,1964,éd originale,1913.

70. Almond et verba,**the intellectual history of the civil cultur concept**, N.Y: prinction univ. Prees.

71. André Lalande, **Vocabulaire technique et critique de la philosophie**, 8 éd, Edition PUF,1960.

72. Anthony Giddens, **Capitalism and Modern Social Theory** , Cambridge University Pres, Great Britain, 1996,p, 90-91.

73. Berque.J. **droit des terres et intégration sociale au Maghreb** ; cahier internationaux de sociologie xxv, Paris. Puf, 1985.

74. G , LE Bras, **Etudes de sociologie religieuse.sociologie de la pratique religieuse dans les campagne Françaises**. Tome l , presse universités de France, 1955-1956.

75. Gautier Benoit , **recherche sociale de la problematique**. A la collecte des données , presse Universtaire.

76. Harbi.M, **l'Algerie et son destin(croyants au citoyens)**, ed arcantére,Paris,1992.

77. Jean Baudouin, **introduction à la sociologie politique**,Ed du Seuil.

78. Jean Mechel Mourin: **Précis de sociologie**, ed : Nathan, Paris.

79. Michel Beaut, **L'art de la these**, Alger,Casbah Edition, 1999.

80. Mohammed Hachemaoui, **Clientélisme et patronage dans l'Algerie contemporaine**, (IREMAN-UMR 7310 – aix Marseille Université/CNRS), Editions KARTHALA 22 -24, boulvard Arago 75013 paris.2013.

81. Omar Aktouf , **Méthodologie des sciences sociales et Aproche qualitative**,SED, presse de l'Université de Québec, 1992.

82. Paul,Bois, **Paysans de L'ouest**, le mans, Maurice Vilain,1960.

83. Pierre Bourdieu et Sayed, **le déracinement**, édition de minuit, Paris 1994.

المعاجم و القواميس:

84. الفيروز أباذي، **القاموس المحيط**،ج4، د ط، دار القلم للملايين، بيروت.

85. احمد عطية الله، **القاموس السياسي**، ط 3 ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،1968.

86. وضاح زيتون، **المعجم السياسي**، الأردن، دار أسامة، المشرق الثقافي، 2010

87. إبراهيم مذكور ،**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مراجعة وإعداد نخبة من الأساتذة المتخصصين، يونسكو، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

88. حسن سعيد الكرمي، **الهادي إلى اللغة العربية** ، قاموس عربي – عربي ج4، بيروت، دار الطباعة و النشر، 1991.

89. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور **لسان العرب**، تنسيق يوسف الخياط ج 15، بيروت، دار صاد.

90. بلعباس الهواري، **المجتمع القبلي المغاربي بين النظريتين الخلدونية و الإنقسامية (دراسة نظرية– تطبيقية مقارنة)** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، قسم علم الاجتماع، جامعة مستغانم،2010.

91. حسن بورادة ، **الاصلاحات السياسية في الجزائر 1988–1992**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التنظيم السياسي و الاداري، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر.

رسائل الماجستير و الدكتوراه:

92. سامية بادي، **المرأة و المشاركة السياسية: التصويت، العمل الحزبي ، العمل النيابي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسنطينة، جامعة منتوري، كلية العلوم الانسانية و الإجتماعية، قسم علم الإجتماع، 2005

93. سامية حماريش، **القيم الدينية و دورها في التماسك الأسري**، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم اجتماع الديني، الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة،2009–2010.

94. عبد الكريم بزاز، **علم إجتماع بيار بورديو**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، من إشراف نور الدين بومهراه، جامعة منتوري ، قسنطينة، قسم علم الإجتماع و الديمغرافيا، 2006-2007.

95. غضبان خمسة، **فعل المشاركة في التخطيط لمشاريع تنمية المجتمع المحلي الحضري و إشكالية السلطة**، إشراف موسى لحرش، جامعة باجي مختار عنابة، قسم علم الاجتماع، 2005-2006.

96. فتيحة لبني، **تحليل سوسيولجي للواقع الإجتماعي الجزائري من خلال الكتابات الحائطية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر،2004\2005.

97. فؤاد نوار، **المؤسسة في أزمة و الثقافة العمالية**، أطروحة دكتوراه في الإنتروبولوجيا ، قسم علم الإجتماع، جامعة وهران،2012،2011.

98. مجموعة من الدارسين، **أثر الجماعات المرجعية الأساسية على قرار الشراء**، بحث تكميلي للحصول على درجة البكلاريوس في التسويق، باشراف: عادل عيسى، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، قسم التسويق،2016.

99. نعيمة نصيب، **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة عين شمس، كلية الأداب، قسم علم الإجتماع،2002.

المجلات:

100. إسماعيل لعبادي، **أثر النظام الانتخابي في تشكيل المجالس المحلية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية**، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح ،المجلة العربية للعلوم السياسية.

101. بيار بورتز، جون ستيوارث ميل، **مقال منشور في معجم المؤلفات السياسية**، ط2، منشوراتPUF، 1989.

102. حسن رمعون ، **الاستعمار الحركة الوطنية و الاستقلال بالجزائر العلاقة بين الديني و السياسي** ، مجلة إنسانيات الجزائر ، العدد 31 ، 2006 .

103. حلمي ساري، **الجماعات المرجعية و دورها في السلوك الإنتخابي: دراسة ميدانية تحليلية في سوسيولوجيا التأثير الاجتماعي**،دراسات (أ)، ملحق الجامعة الأردنية،1993.

104. راسم محي الدين خمايسي، **السلطات المحلية العربية الفلسطينية بين ورطة السيطرة و التبعية، و بين مواجهة التحديات و تغيير الواقع المجتمعي**، المستقبل العربي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 387، مايو2011.

105. زهير بن جنات، **استراتيجيات الفاعل التنموي بين متطلبات المحلي و اكراهات المعولم**، من مجلة انسانيات عدد 28، الجزائر،مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية بوهران، أفريل- حوان 2005، ص-ص، 40،41.

106. سمير بارة ، لمام سلمى، **النماذج الانتخابية ، نحو مقاربة ميدانية لتحليل الأنماط الانتخابية في الجزائر**، دفاتر السياسة و القانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد خاص أفريل 2011،

107. فتحي بولعراس، **الاصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء و منطق التغيير**، الجزائر، المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد 35، صيف 2012.

108. مجلة إضافات، **الدولة الجزائرية الحديثة بين القوة و الشرعية و سيرورة البناء الديمقراطي**، العدد الثاني، خريف 2010.

109. مجلة إضافات، **الدولة الجزائرية الحديثة بين القوة و الشرعية و سيرورة البناء الديمقراطي**، العدد الثاني، خريف 2010،

110. المجلة الجزائرية في الأنتروبولوجيا و العلوم الإجتماعية ، **أبحاث عمرانية**،العدد13،مركز البحث في الأنتروبولوجيا الإجتماعية و الثقافية:وهران، جانفي-أفريل 2001 .

111. مجلة المستقبل العربي ، **المجتمع المدني في الجزائر(الحجرة-الحصار-الفتنة)**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت:لبنان العدد9،2000.

112. مجلة انسانيات، عدد 28، الجزائر، مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية بوهران، أفريل–جوان 2005.

113. محمد عابد الجابري، **نظرية ابن خلدون في الدولة العربية**، مجلة الفكر العربي المعاصر ،بيروت،1983،العدنان 27،28.

114. مصطفى بلعور، **الانتخابات الرئاسية و التشريعية في الجزائر 1999–2007 استمرارية أم حل للازمة**، ورقلة ، جامعة قاصدي مرباح، مجلة دفاتر السياسة و القانون، عدد خاص أفريل 2011

115. مفتاح عبد الجليل، **البيئة الدستورية و القانونية للنظام الإنتخابي الجزائري**، مجلة الإجتهاد القضائي، العدد الرابع، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر.

116. ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، جامعة 08 ماي 45، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر.

117. ناجي عبد النور، **دور الادارة النحلية في تقديم الخدمات العامة: تجربة البلديات الجزائرية**، الجزائر، دفاتر السياسة و القانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 1، جوان2009 .

118. مواد من الدساتير الجزائرية:

119. دستور 1963 .

120. دستور 1976.

121. دستور 1989.

122. دستور 1996.

123. قانون عضوي رقم 12-01 مؤرخ في 1 صفر عام 1434هـ الموافق ل12 يناير 2012م يتعلق بنظام الانتخابات.

المواقع الالكترونية:

124. www.interieur gov.dz

125. www.Flan.net

126. http:-/www.radioalgerie.dz/ar/compnent/article/123-// 2010-1026-13-53-43/7233-30

127. www.arabaw.org

128. http// youthdo.org/ ar/ images / stories/ youth / 16. Pdf.

129. http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id

130. يمكن ايجاد نص هذه الوثائق و غيرها من وثائق منظمة الأمن و التعاون في أروبا على الموقع الإلكتروني للمنظمة www.osce.org

ملاحـــق

الجمهوريــة الجزائريـــة الديمقراطيـة الشعبيـــــــــة.

وزارة التعليـــــم العالي و البحث العلمـــــــي.

جامعـــــة وهـــــــران.

كلية العلوم الاجتماعية قسم علـم الاجتمـــــاع.

إستمارة رقم: ..... تخصص علم اجتماع السياسي.

تاريخ تقديم الإستمارة: ...|...| **2018**

إستمـــــارة بحـــث بعنـــــــوان

الجماعات المرجعية و السلوك الإنتخابي عند المرأة بالجزائر
دراسة ميدانية للسلوك الانتخابي النسوي،مدينة مازونة أنموذجا.

في إطار تحضير شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع حول" الجماعات المرجعية و السلوك الانتخابي عند المرأة بالجزائر" نطلب من سيادتكم المحترمة مساعدتنا في بحثنا بوضع علامة (×) في الخانة المناسبة.

إعلموا أن كل المعطيات التي سيتم الحصول عليها ستوظف لغرض البحث العلمي و فقط، شكرا على تعاونكم.

إعداد الطالبـــــة: **إشـــــراف الأستـــــــاذ:**

حفيظـــة بلعربـــــي **د- زاوي مصطفـــــــــى.**

السنة الجامعية 2019- 2020

المحور الأول: تشخيص المبحوث.

1- **السن:**1. 18 أقل من28. ☐ 2. 28 أقل من38. ☐

3. 38 أقل من 48. ☐ 4. 48 فما فوق. ☐

2- **الحالة المدنية:** 1. عزباء ☐ 2. متزوجة ☐ 3. مطلقة ☐

4. أرملة ☐

3- **المستوى الدراسي:** 1. بدون مستوى ☐ 2. ابتدائي ☐

3. أساسي/ متوسط ☐ 4. ثانوي ☐ 5. جامعي ☐

6. دراسات عليا ☐

4- **الحالة الشخصية:** 1. طالبة ☐ 2. عاملة ☐ 3. ماكثة بالبيت ☐

4. متقاعدة ☐ 5. أعمال حرة ☐ 6. بطالة ☐

المحور الثاني: المشاركـــــــة السياسيـــــــــة.

5- هل أنت مسجلة في القائمة الإنتخابية ؟

1. نعم ☐ **2. لا** ☐

6. هل سبق لك أن صوت في الإنتخابات المحلية؟

1. نعم ☐ **2. لا** ☐

7- **في رأيك هل الانتخاب حق أم واجب؟**

1. حق ☐ 2. و اجب ☐

8- ما رأيك في الانتخابات المحلية؟

1. نزيهة ☐ 2. غير نزيهة ☐ 3. لا أدري ☐

9- هل تتابعين الحملات الانتخابية ؟

1 . نعم ☐ 2. لا ☐

10- هل تهتمين باللمواضيع السياسية؟.

1 . نعم ☐ 2. لا ☐

11- هل تشاركين في الإنتخابات عن قناعة سياسية ؟

1 . نعم ☐ **2. لا** ☐

12- كيف ترين الانتخابات المحلية؟

1 . مهمة ☐ 2 .عادية ☐ 3 . غير مهمة ☐

13- هل تحرسين على الذهاب إلى مكتب التصويت؟

1 . نعم ☐ **2. لا** ☐

الجماعـــات المرجعيـــة و السلـــوك الإنتخـــابـــي

المحور الثالث: : البعد القبلـــي و السلـوك الانتخابـــي.

14 - من تفضلين أن يكون مرشحا في الانتخابات المحلية؟

1 . فرد من العائلة ☐ 2 . فرد ينتمي إلى نفس

العرش الذي تنتمي إليه ☐ 3 . فرد من عرش آخر ☐

4. لا يهم ☐

15- على ماذا تركزين في التصويت للحزب؟

1 . برنامج الحزب ☐ 2. قائمة الممثلين ☐

3 . نشاط الحزب داخل البلدية ☐ 4. مكانة الحزب الوطنية ☐

16. هل كنت تعرفين المرشح الذي صوت عليه في الانتخابات المحلية لـ 2017 ؟

1. نعم ☐ 2. لا ☐

17. إذا كان الجواب بنعم ما هي طبيعة المعرفة؟

1. من نفس العرش ☐ 2. رجل أعمال ☐ 3. فرد من العائلة ☐

4. صديق ☐

18. ما هي الصفة التي تفضلينها في الشخص المنتخب في المحليات ؟

1. يعتمد الدين ☐ 2 . متعلما ☐ 3. أن يكون غنيا ☐

4. أن يكون من نفس العرش ☐ 5. أن يكون ذا دراية سياسية ☐

19 – ما هو السبب الرئيسي الذي جعلك تمنحين صوتك للمرشح؟.

1 . توصية من أحد أفراد الأسرة ☐ 2 . توصية من أحد الأصدقاء ☐

3 . صلة قرابة/ من نفس العرش ☐ 4. من نفس المنطقة أو الحي ☐

5. معرفة شخصية بالمرشح ☐ 6. وعود الحملة الانتخابية بشكل عام ☐

7. إنتماء المرشح لأحد الأحزاب السياسية ☐

20 . هل تصوتين لو كان المترشح من عرش منافس؟.

1. نعم ☐ 2. لا ☐

إذا كان الجواب ب لا لماذا؟

.....

المحـــور الرابـــــع الهيمنة الذكورية و علاقتها بالسلوك الانتخابي.

21 . هل صوت في آخر إنتخابات محلية؟

1 . نعم ☐ 2. لا ☐

22. هل كنت تنتظرين جديد من هذه الانتخابات؟

1 . نعم ☐ 2. لا ☐

23. هل تعبرين عن أرائك بكل حرية؟

نعم ☐ لا ☐

إن كان لا لماذا؟.....

24 – على من تعتمدين في إختيارك في الانتخابات المحلية؟

1 . الوالدين ☐ 2. الأخ الأكبر ☐ 3. الصديق ☐

4. جماعة الرفاق ☐ 5. الزوج ☐ 6 . وجهاء القرية ☐

25 – هل سبق لك أن اخترت مرشحا من دون أي توجيه ؟

1 . نعم ☐ 2. لا ☐

26. هل سبق لك أن تلقيت توجيها في الانتخابات المحلية؟

1. نعم ☐ 2. لا ☐

27. إذا كان الجواب بنعم من طرف من تلقيت التوجيه؟

.....

28. هل سبق و تلقيت التشجيع للمشاركة في الانتخابات؟

1. نعم ☐ 2. لا ☐

إن كان الجواب بنعم من طرف من كان التشجيع؟

1 . الوالدين ☐ 2. الصديق ☐ 3. جماعة الرفاق ☐

4. المرشح ☐ 5. أصحاب الحزب ☐

29 . هل تعبرين عن صوتك بكل حرية يوم الاقتراع؟

1 . نعم ☐ 2 . لا ☐

30. لو حاول أحد أفراد الأسرة تغيير رأيك هل توافقين؟

1. نعم ☐ 2. لا ☐

31. في رأيك من يكون أكثر تأثيرا من حيث التوجيه في الانتخابات ؟

1. الوالدين ☐ 2. الزوج ☐ 3 . الإخوة ☐ 4. جماعة الرفاق ☐

المحور الخامس: الزبونيـــة و السلـــــوك الانتخابـــــــــي

32. هل تشعرين بتغير الأوضاع فترة الانتخابات المحلية؟

1. نعم ☐ 2. لا ☐

- إن كان الجواب بنعم كيف؟.....

33. هل مازالت ظاهرة شراء الأصوات موجودة ؟

1. نعم ☐ 2. لا ☐

34. هل سبق أن تلقيت وعودا في فترة الانتخابات المحلية؟

1 . نعم ☐ 2. لا ☐

35 . إذا كان الجواب بنعم، ما طبيعة هذه الوعود؟

1. منصب إداري ☐ **2.** سكن ☐ **3.** مال ☐

4. توفير مرافق ☐ 5. أخرى ☐

حددها .....

36. ما هي اقتراحاتك للمحليات المقبلة؟

.....

انتهـــــى شكـــــــرا.

Titre : Les groupes de référence et le comportement électoral de la femme algérienne.

Etude de terrain de la nature du comportement électoral féminin : « La ville de Mazouna comme échantillon »

Le résumé :

Les groupes de référence constituent la base qui délimite la conduite de l'individu étant donné qu'ils représentent le groupe d'enquête auquel il appartient et à travers lequel on peut déterminer ses comportements et ses valeurs. Son influence considérable se reflète dans le comportement de l'individu en général et dans le comportement électoral en particulier. En effet, ce comportement subit un ensemble de considérations et de calculs qui présentent aux groupes de référence un rôle apparent. Et lorsqu'il s'agit de la femme, l'influence apparaît clairement et sa forte relation avec ces groupes de référence, et ceci selon la particularité de la société algérienne et sa culture qui impose à cette dernière de se lier, et se soumettre quelques fois à ces groupes de référence, et cela malgré le niveau intellectuel auquel elle a accédé et la liberté de laquelle elle jouit actuellement.

Mots clés : les élections- les groupes de référence- le comportement électoral- la femme

" Reference groups and electoral behavior among Algerian women

Field study of the nature of feminist electoral behavior "Mazouna city as a model"

Abstract :

Reference groups are the rule that determines the behavior of the individual, as the group to which he belongs and is determined by his behavior and values, and the impact of this latter is reflected in the behavior resulting from the individual in general and electoral behavior in particular, where this behavior is subject to a set of calculations Reference groups have a prominent role in this, and when it comes to women, the impact is clearly shown and the strong association of them with their reference groups, according to the specificity of the Algerian society and culture, which imposes on women to associate and sometimes submit to reference groups, despite the scientific level of women and the field of freedom that they now enjoy.

Keywords: Elections, Reference Groups, Electoral Behavior, of Women.

" الجماعـــات المرجعية و السلوك الإنتخابي عند المـــــرأة الجزائريـــــــــــــة.
دراسة ميدانية لطبيعة السلوك الإنتخابي النسوي " مدينة مازونة أنموذجا "

الملخص:

تعتبر الجماعات المرجعية القاعدة التي تحدد سلوك الفرد، بإعتبارها الجماعة التي ينتمي إليها و يتم من خلالها تحديد سلوكاته و قيمه، و التأثير البالغ لهذه الأخيرة ينعكس في السلوك الناتج عن الفرد بصفة عامة و السلوك الإنتخابي بصفة خاصة ، حيث يخضع هذا السلوك لمجموعة من الحسابات تكون للجماعات المرجعية دور بارز في ذلك، و لما يتعلق االأمر بالمرأة يظهر التأثير بشكل واضح و الإرتباط القوي لهذه الأخيرة بجماعاتها المرجعية و هذا حسب خصوصية المجتمع الجزائري و ثقافته التي تفرض على المرأة الإرتباط و الخضوع في بعض الأحيان إلى الجماعات المرجعية، بالرغم من المستوى العلمي الذي وصلت إليه المرأة و مجال الحرية الذي أصبحت تتمتع به.

الكلمات المفتاحية: الإنتخابات، الجماعات المرجعية، السلوك الانتخابي،المرأة.